المنصوبات المتشابهة

دراسة تطبيقية في القرآن الكريم

إعداد

ميســـاء عمر عبد الرحمن الساريسي

المشرف

الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد

قدّمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في
اللغويات العربيّة ـ النّحوو الصّرف

الجامعة الهاشمية

عمادة البحث العلمي والدراسات العليا

تموز ٢٠٠٣م

نُوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ : ٢٠٠٣/٧/٢٧م .

أعضاء لجنة المناقشـــة : **التوقيـــــع**

الدكتور عبد الحميد مصطفى السيد ، رئيساً

أستاذ مشارك النحو والصرف

.....

الأستاذ الدكتور حسن موسى الشاعر ، عضواً

أستاذ النحو والصرف

.....

الدكتور محمد حسن عوّاد ، عضواً

أستاذ النحو والصرف

.....

.....

الإهـــــــداء.

إلى أبي الحبيب الغالي د. عمر الساريسي البحر المعطاء الذي قدم لي كل العون في إنجاز هذه الرسالة .

وإلى **أمي الحبيبة الغالية** ، رمز العطاء الزاخر الدائم .

ولأخواتي العزيزات وإخواني الأوفياء الذين بذلوا جميعاً جهوداً طيبة في المساعدة على إتمام هذا البحث.

ومـــن الله الجـــزاء الأوفـــى

شـــكر وامتنـــان

حمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله ﴾ .

لشكر والحمد لله تعالى أولاً وأخيراً دائماً .

، للأستاذ الدكتور عبد الحميد السيد حفظه الله تعالى، الذي لم يألُ جهداً قط في إرشادي يهي، وتقديم كل ما يلزم لإنجاز الرسالة وإن كلماتي لتعجز عن إيفائه حقه، إزاء ما قدم من ضاء مشكورة ،غير منكورة ،في خدمة العربية الشريفة وكتابها الكريم .

الله تعالى كل خير .

ك أقدم شكري الكبير للأستاذين الفاضلين :

الدكتور حسن موسى الشاعر والأستاذ الدكتور محمد حسن عواد؛ لما قدماه من جهد مناقشة الرسالة وتسديدها .

ـ الخاص لصديقتي وأختي الغالية عبير أحمد عمير وعائلتها الكريمة التي قدمت أفضل ن جهد وإخلاص لإخراجها على هذا النحو .

متحقاً لشقيقاتي العزيزات لما بذلن من جهود مضنية في المساعدة على إنجاز هذا

"والحمـــد لله رب العالميـــن".

فهرس المحتويات

- أعضاء لجنة المناقشة وقرارهم: .....
- الإهداء: ..... ب
- شكر وامتنان: ..... ج
- الفهرس: ..... د
- الملخص: ..... هـ
- المقدمة: ..... ح

الفصـــــل الأول: ..... ي

- بنيـــة الجملة في العربيـــة ١
- تمهيد : المركبات في العربية ١
- الجملة والكلام: ٢
- أنواع الجمل في العربية ٤
- أركان الجملة ٧
- العمدة والفضلة ٨
- الوظيفة النحوية: مفهومها وقيودها ٩

فصل الثاني: المنصوبات ١٦

- المبحث الأول: ٢٢
- المنصوبات المتشابهة: الحدود ٢٣

- المفعولات مقيدات للفعل ٢٤
- المفعول به ٢٧
- المفعول المطلق ٢٩
- المفعول لأجله ٣٢
- المفعول معه ٣٦
- المفعول فيه ٣٨
- الحال ٤٢
- المستثنى ٤٦
- التمييز ٤٩
- المبحث الثاني:
- القيم الخلافية في المنصوبات ٥٤

الفصل الثالث: ٥٨

- **أسباب التعدد والاحتمال في الجملة العربية** ٥٩
- أسس تشكيل الوجه النحوي ٦٤
- السماع ٦٥
- القياس ٦٨
- الأصل والاعتداد به ٧٣
- المعنى وضوابطه ٧٦

- آراء النّحاة ٨١

الفصل الرابع:

١٠٥

- الدراسة التطبيقية للمنصوبات المتشابهة في القرآن الكريم ١٠٥

- الخاتمة والنتائج ١٥١

- المصادر والمراجع ١٥٥

- ملحق بالآيات الكريمة التي تشتمل على المنصوبات المتشابهة في القرآن الكريم .. ١٦٢

- جدول تفصيلي بمحتويات الملحق ١٦٣

- الملخص بالانجليزية ١٩٨

الملخـــص

(المنصوبات المتشابهة :دراسة تطبيقية في القرآن الكريم)

إعداد

ميساء عمر عبد الرّحمن السّاريسي

المشرف

د.عبد الحميد مصطفى السيد

تعالج هذه الدراسة الأسماء المنصوبة المتشابهة المحتملة لأكثر من وجه ، متخذة من النص القرآني مجالا للتطبيق،والمنصوبات المتشابهة طائفة من الأسماء المنصوبة التي قد تحتمل وجوهاً إعرابية مختلفة من خلال سياقاتها التركيبية ؛فالاسم منها مؤهل لاحتمال وظيفتين نحويتين أو أكثر ،مما قد يُسبب غموضاً في المعنى ولبساً في الدلالة اللغوية والاصطلاحية.

وقد اكتُفي ، في البحث، بالمفعولات الخمسة والحال والتمييز والاستثناء ، عن سائر المنصوبات؛ لكثرة ما يقع فيها من تعدد في الوظيفة النحوية دون غيرها من المنصوبات.

وتجتهد هذه الدراسة أن تبين أسباب هذا التعدد في الوظائف النحوية لهذه الأسماء، عن طريق نماذج تطبيقية من القرآن الكريم، وعن طريق ثبت كامل لمواقعها في أحد كتب تفسير

هذا الكتاب العظيم، وذلك بهدف إبراز مزايا هذا التعدد ، التى تخدم أغراض الإعجاز القرآني الكريم.

بسم الله الرحمن الرحيم.

مقدمة.

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة على أشرف المرسلين ، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وبعد،

إن المنصوبات المتشابهة من الوظائف النحوية التي قد يقع بينها في سياقاتها التركيبية تشابه أو احتمال في معناها النحوي الوظيفي، بحيث يمكن أن يُوجَّه المنصوب إلى وجه آخر يحتمله منصوب آخر؛ كأن يصلح أن يقع لفظ منصوب : حالاً أو مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً به..... وأول من استخدم هذا المصطلح ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـ) في كتابه :(مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) حيث عقد باباً سمّاه (المنصوبات المتشابهة).

وفي هذا السّياق تعالج هذه الدّراسة (المنصوبات المتشابهة) في النّحو العربيّ من خلال دراسة تطبيقيّة في القرآن الكريم.

و تقوم الدّراسة على أصل مؤدّاه أنّ الوظائف النّحويّة إنّما تتمايز بالعناصر الدّلاليّة و القيود الدّالّة على كلّ وظيفة ، ومن خلال هذه القيود وتلك العناصر يمكن الاستدلال على الوظيفة في سياقها الدّاخليّ والخارجيّ.

و قد أصّل النّحاة لهذه العناصر في مصنّفاتهم و جرّدوا لها هيكلاً نظريّاً تتمثّل فيه قيودها الصّرفيّة والنّحويّة والدّلاليّة وهو ما يّ عرف بالأبواب النّحويّة .

والمنصوبات المقصودة بالدّراسة (وهى : المفعول به، والمفعول المطلق ، والمفعول لأجله ، والمفعول فيه ، والمفعول معه، والحال، و التّمييز، والاستثناء)_ ممّا يمكن أن تختلط على الدّارس أو تتعدّد الاحتمالات في معرفتها و التّمييز بينها في السّياقات الّتي ترد فيها ؛ لذا ستحاول هذه الدّراسة الإجابة عن بعض الأسئلة الّتي يمكن من خلالها تبيّن هذه الوظائف ، كما تحاول إيجاد أصول و أسس ينبني عليها توجيه التّعدّد والاحتمال في هذه المنصوبات، وكلّ أولئك من خلال دراسة تطبيقيّة في القرآن الكريم.

و تبرز أهمّيّة هذه الدّراسة أيضا فى أنّ الأنظار اللّغويّة الحديثة عنيت بدراسة المركّبات، ومن هذه المركّبات ما يّعرف بالمركّبات المحتملة ، وهي تلك الّتي يمكن أن يكون لدلالتها احتمالات متعدّدة وبالتّالي يتعدّد إعرابها . غيرَ أنّ هذه الدّراسة لن تتعرّض لتلك الأنظار اللّغويّة أو تشرح مبادئها ؛ لأنّ هذا ليس من أهدافها أو ما يّتوقّع منها ، بل ستبيّن مفهوم

المنصوبات المتشابهة مُوضّحاً بأمثلة تطبيقيّة من القرآن الكريم ، هذا هو هدف الدّراسة الأساسيّ و همّها الأوّل والأخير.

وأمّا بالنّسبة إلى الدّراسات السّابقة المعنيّة بموضوع هذا البحث فإنّ ابن هشام الأنصاريّ (٧٦١هـ) كان أوّل من استخدم مصطلح (المنصوبات المتشابهة) وهو عنوان البحث أو لأطروحة ؛ فلقد تفطّن بحدسه اللّغويّ المتميّز وفطنته إلى هذا الجانب وعرض في كتابه: مغني اللّبيب عن كتب الأعاريب) في الباب الخامس منه للجهات الّتي الاعتراض على المعرب ن جهتها و أفرد فيه فصلاً سمّاه :" من باب المنصوبات المتشابهة" عالج فيه نماذج من القرآن ريم من قبيل هذه الظّاهرة و اكتفى بعرضها دون أن يذكر أسساً توصّل لظاهرة المنصوبات شابهة لأنّ هذا يتّفق مع منهجه في الكتاب ؛ إذ كان جهده ينصبّ في سبيل دراسة أسرار كيب القرآنيّ البديع.

أمّا أقرب الدّراسات الحديثة إلى موضوع بحثنا فأطروحة علميّة للطّالب (ان سوب لي) ن : (الحال والتّمييز: نموذج في تأسيس الفرق ورفع اللّبس بين المنصوبات) خدف فيها

إلى "تأسيس أو "يجاد فرق بين الحال والتّمييز ووضع معايير محدّدة تكفل وصف الأسس المميّزة لكلّ منهما " (١).

و قد تناولت تلك الأطروحة " مواضع اللّبس والتّداخل بين الحال والتّمييز ، وبينهما وبين بقيّة المنصوبات محاولة الوصول إلى بعض المعايير للتّمييز بينها". (٢)

وكما ذكرتُ سابقاً، فإنّ هذه الدّراسة قد حاولت معالجة ظاهرة (المنصوبات المتشابهة) معتمدةً نماذج تطبيقيّة من القرآن الكريم، فوقعت في أربعة فصول و ملحقٍ شاملٍ للآيات الكريمة الّتي تحتوي على المنصوبات المتشابهة و خاتمة.

تناول الفصل الأول بنية التراكيب في العربية ، فوضّح أركان الجملة العربية وأنواعها العمدة والفضلة ، ثم عرض للوظيفة النحوية : مفهومها وقيودها.

وتعرض الفصل الثاني للمنصوبات المتشابهة موضوع الرسالة : المفعول به والمفعول طلق والمفعول لأجله والمفعول معه والمفعول فيه والحال والمستثنى والتمييز ، فبين حدودها المبحث الأول من، والضوابط الصرفية والنحوية والدلالية التي حددها النحاة لكل منصوب

---

(١) نى سوب لي، (الحال والتّمييز: نموذج في تأسيس الفرق و رفع اللّبس بين المنصوبات)، رسالة (ماجستير) ، عة الأردنيّة ، عمّان ، الأردنّ ، ١٩٩٣، ص١.

(٢) المصدر السّابق : ص(ب).

بما يميزه عن غيره من المنصوبات ، وبين المبحث الثانى القيم الخلافية التي تميز كل منصوب.

ثم وضح الفصل الثالث أسباب التعدد والاحتمال في التراكيب في العربية ، ثم فى المنصوبا المتشابهة بدراسة نظرية مهدت للدراسة التطبيقية التي غطت الفصل الرابع الذي قُدمت فيه نماذج تطبيقية للمنصوبات المتشابهة في القرآن الكريم التي تحتوي على المنصوبا المتشابهة المحتملة لعدة أوجه إعرابية.

آمل أن تكون هذه الدراسة قد قدمت جديداً مفيداً فيه ما يُرضي الله وينفع الناس ويمكث في الأرض.

"وما توفيقـــي إلا بالله عليـــه توكلـــت وإليـــه أنيـــب" .

تمهيدٌ.
المركبات في العربية

اللغة : "أصوت يُعبِّر بها كل قوم عن أغراضهم " كما قال ابن جني[١] ، وهي تتألف من مجموعة من المستويات أو الأنظمة التي تتداخل لتشكل البناء اللغوي ، وهـذه الأنظمة هي :

١- النظام أو المستوى الصوتي . ٢- النظام الصرفي .

٣- النظام النحوي . ٤- النظام الدلالي .

إذ يتألف النظام الصوتي من مجموعة من الأصوات التي تأتلف معاً ضمن أصول هذا النظام ، وتتداخل هذه الأصوات على نحو معين لتشكل المفردات التي ينتظمها من حيث الصيغة والوظيفة والتركيب – النظام الصرفي ، ثم تأتلف هذه المـفردات وتـدخل في علاقات معينة وفق النظام النحوي حتى تصبح جملاً وتـراكيب ، وكذلك تـدخل هـذه الكلمات أو المفردات ومن ثم التراكيب في علاقات دلالية لتؤدي معنىً مفيداً بدخولـها في المستوى أو النظام الدلالي [٢] .

والمركبات في العربية نوعان :

١- المركبات الإسنادية . ٢- المركبات غير الإسنادية.

---

(١) ابن جني – الخصائص ، ج١ ، ١٢٣ .

(٢) تمام حسان – اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص٣٤ –ص٤٠ .

١- **فالإسنادية** : ما تضمنت إسناداً أو حكماً، أي : إفادة معينة ، كالفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، وشرط هذه المركبات : التركيب ، والإفادة المستقلة[١] ، قال ابن يعيش : « وتركيب الإسناد : أن تركب كلمة مع كلمة تنسب إحداهما إلى الأخرى ... إذا كان لإحداهما تعلق بالأخرى على السبيل الذي به يحسن موقع الخبر وتمام الفائدة » [٢] .

وتقسم المركبات الإسنادية إلى :

١. مركب مقصود لذاته : وهو الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر .

٢. مركب غير مقصود لذاته : وهو المصدر وأسماء الفاعل والمفعول والظرف مع ما أُسْنِدَت إليه[٣] .

٢- **أما المركبات غير الإسنادية** : فهي ما تركب من المفردات بعضها ببعض دون أن ينتج من تركيبهما إفادة ما أو حكم معين ، وهما بحاجة إلى عنصر آخر ليتمم معناهما كقولك : « معد يكرب » هذا المركب يحتاج إلى كلمة أخرى لتفيد حكماً عليه ، كأن تكون كلمة طيّب ؛ لتصبح الجملة :

(معد يكرب طيّبٌ) [٤] .

ومن أمثلة هذه المركبات : المركب المزجي نحو : سيبويَه و مَعْدِ يكرب .

والمركب العددي نحو : خمسةَ عَشَرَ .

---

(١)عباس حسن- النحو الوافي ،ج١ص١٥.

(٢) ابن يعيش – شرح المفصل ، ج١ص٧٢

(٣) رضي الدين الإستراباذي – شرح الرضي على "الكافية ،ج١ص٣٣.

(٤) ابن يعيش – شرح المفصّل ، ج١ص٧٣.

والمركب الإضافي نحو : سور القدس ، والمركب الوصفي نحو : رجل شجاع...

(الكلام) و (الجملة)

يرى سيبويه (١٨٠هـ) أن (الكلام) و (الجملة) مترادفان ويعنيان المعنى نفسه ؛ " إذ صرح سيبويه في مواضع كثيرة من (كتابه) بما يدل على أن الكلام لا يطلق حقيقة إلاَّ على الجمل المفيدة ، فمن ذلك قوله : " واعلم أن "قلتُ" في كلام العرب إنما وقعت على أن يُحكى بها ، وإنما يُحكى بعد القول ما كان كلاماً لا قولاً[١]. "[٢].

ويرى المبرد (٢٨٥هـ) أن (الكلام) هو (الجملة) ، (أي أنه لا يفرّق بينهما) ، وقد ورد لفظ (الجملة) في كتابه (المقتضب) حيث يقول في باب الفاعل : " وهو رَفْعٌ (أي الفاعل) . وذلك قولك : " قام عبد الله" و "جلس زيد" . وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن السكوت عليها ، وتجب بها الفائدة للمخاطب[٣].

وكذلك نرى ابن جنّي (٢٩٣هـ) في (الخصائص) لا يفرّق بين (الجملة) و (الكلام) ؛ إذ يقول : "أمَّا الكلامُ فكل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجُمَلَ ، نحو : " زيد أخوك " ، " وقام محمد " ، ... ، فكل لفظ استقل بنفسه وجُنِيَت منه ثمرة معناه فهو كلام " [٤] .

ويرى الزمخشري (٥٣٨هـ) أن الكلام والجملة مترادفان ؛ إذ يقول في تعريف الكلام بأنه : "المركب من كلمتين أُسندت إحداهما إلى الأخرى ، وذلك لا يتأتى إلا في اسمين ،

---

(١) سيبويه_ الكتاب،ج١، ص ١٢٢.

(٢) ابن مالك _ شرح التسهيل، ج١، ص١٣.

(٣) المبرد _ المقتضب، ج١، ص ٧٢.

(٤) ابن جني_ الخصائص، ج١، ص ١٧.

كقولك : " زيد أخوك " ، " وبشر صاحبك " . أو في فعل واسم ، نحو قولك : " ضرب زيد " و "انطلق بكر" ويسمى "الجملة " (١).

وأما أبو البركات الأنباري (٥٧٧هـ) فينص على " أنّ الكلام ما كان من الحروف دالاً بتأليفه على معنى يحسن السكوت عليه ، والفرق بين الكَلِم والكلام أن الكَلِم ينطلق على المفيد وعلى غير المفيد ، أما الكلام فلا ينطلق إلاّ على المفيد خاصة " (٢).

ويذكر ابن مالك (٦٧٢هـ) أن الكلام " ما تضمن من الكَلِم إسنادا مُفيداً مقصودا لذاته " (٣) ، وبعد أن ذكر هذا في (شرح التسهيل) علّق عليه بملاحظات قيمة تحدّد معنى الكلام من مثل : " واحترز بأن قيل : "مقصود لذاته " كإسناد الجملة الموصول بها والمضاف إليها ؛ فإنه إسناد لم يُقصد هو ولا ما تضمنه لذاته بل قُصد لغيره ، فليس كلاما بل جزء كلام ، وذلك نحو : قاموا " ، من قولك : " رأيت الذين قاموا ، وقمت حين قاموا " (٤) ، فهو لم يفرق بين الكلام والجملة بتسمية (غير المقصود لذاته من الكلم) جملة ، بل سماه جزء كلام .

وقد عرف الشريف الجرجانيُ (٨١٦هـ) في كتابه (التعريفات) الجملة بأنها عبارة : "عبارة عن مركب من كلمتين أسندت إحداهما إلى الأخرى ، سواء أفاد ، كقولك : " زيد قائم " ، أو لم يفد ، كقولك : " إن يكرمني " ، فإنه جملة لا تفيد إلا بعد مجيء جوابه ؛ فتكون الجملة أعم من الكلام مطلقاً " (٥).

---

(١) ابن يعيش_ شرح المفصل،ج١، ص ٧٢.

(٢) أبو البركات الأنباري_ أسرار العربية، ص٣.

(٣) ابن مالك_ شرح التسهيل، ج١،ص١٣

(٤) ابن مالك_ شرح التسهيل،ج١، ص١٥.

(٥) الشريف الجرجاني_ التعريفات، ص ٧٨.

ويبيـــن السيوطي (٩١١ هـــ) أن (الكلام) : "قول مفيد ، وهو : ما يحسن سكوت المتكلم عليه ، وقيل : السامع . وقيل : هما .

ومـــن ثـــم بيّـــن الخلاف بين بعض النحاة على معنيَيْ (الجمـــلة) و(الكـــلام) وهل هما مـــترادفان ؟ (إذ إن طائفـــة من النحاة تذهب إلى أنهما مترادفان (وهم من ذكرت آراءهم قبلُ) .

ويذهـــب ابن هشام الأنصاري (٧٦١هـــ) إلى أن " (الجملة) أعم من (الكلام) ؛ إذ شرطه الإفادة بخلافها "[١] قد عرف (الكلام) بأنه : " القول المفيد بالقصد "[٢].

وأردف الســـــيوطي بعد بيان آراء الفريقين – وذلك في كتابه (همع الهوامع) : " وعلى هـــذا فحد الجملة : القول المركب كما أفصح به شيخنا العلامة الكافيجي (٨٧٩هـــ) ، ثم اختار الترادف (أي بين (الجُملة) و (الكلام)) قال : " لأنا نعلم بالضرورة أن كل مركب لا يُطلَـــقُ عليه (الجملة) . وأضـــاف : "وأما إطلاق الجملة على ما ذكر من الواقعة شرطاً أو جوابـــاً أو صلة فإطلاق مجازي ؛ لأن كلا منهما كان جملة قبل ، فأُطلقت (الجملة) عليه باعتبار ما كان "[٣].

وكذلـــك ميّز الرضي الإستراباذي (٦٨٨ هـــ) بين (الجملة) و (الكلام) في شرحه لكافية ابن الحاجب (٦٤٦هـــ) ؛ إذ يقول بعد كلام ابن الحاجب وهو : " الكلام ما تضمن كلمتين بالإسناد ، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين ، أو في فعل واسم "[٤] ، يقول :

---

(١) ابن هشام_ مغني اللبيب، ص ٣٧٤،٣٧٥.

(٢) ابن هشام _ السابق نفسه، الصفحتان نفسيهما.

(٣) السيوطي_ همع الهوامع، ج١، ص٤٩،٥٠.

(٤) رضي الدين الاستراباذي_ شرح الرضي على "الكافية"، ج١، ص٣١.

* والفرق بين الجملة والكلام : أن الجملة : ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أم لا ، (أي أن الجملة المقصودة لذاتها هي جملة الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر - أي التي تتكون منهما -) ، والجملة غير المقصودة لذاتها أو المركب غير المقصود لذاته من الجمل : ما تكون مما في تأويل الفعل من المشتقات وهي أسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه بوصفها تعمل عمل أفعالها ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ أو سائر ما ذكر من الجمل .

فيخرج المصدر ، وأسماء الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه .

* والكلام : ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصودا لذاته ؛ فكل كلام جملة ولا ينعكس . وإنما قال بالإسناد ولم يقل بالإخبار ؛ لأنه أعم ؛ إذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والطلبي والإنشائي ، كما ذكرنا[1].

وأما نحو : "يا زيد" فلسد مسد (دعوت) الإنشائي .

° أنواع الجمل في العربية :

قسم النحاة الجملة إلى قسمين رئيسين ، هما :

١- اسمية . ٢- وفعلية .

◆ فالاسمية : التي صدرها اسم [2]، وتتكون من مسند ومسند إليه وهما : المبتدأ والخبر ، والمسند إليه فيها هو : المبتدأ ، والمسند هو الخبر .

---

(١) الرضي _ شرح الرضي على" الكافية "، ج١، ص٣١، ٣٤.

(٢) ابن هشام_ مغني اللبيب، ص٣٧٦.

◆ " **والفعلية** : التي صدرها فعل "[١]. والمراد بصدر الجملة المسند أو المسند إليه كما يقول ابن هشام ، أما المسند إليه فيها فهو الفاعل ، وأما المسند فهو الفعل[٢] .

ومنهم من أضاف إلى هذين القسمين :

١- الظرفية . ٢- الشرطية .

◆ **فالظرفية** : المصدرة بظرف أو مجرور ، نحو : "أعندك زيدٌ ؟ " و : " أفي الدار زيد ؟ " ويتابع ابن هشام : " فإنّا إن قدرنا المرفوع مبتدأ أو مرفوعاً بمبتدأ محذوف تقديره : كائن أو مستقر ؛ فالجملة اسمية ذات خبر في الأولى ، وذات فاعل عن الخبر في الثانية ، وإن قدرناه فاعلاً بـ استقر" ففعلية ، أو بالظرف فظرفية " [٣] .

◆ **والشرطية** : نحو : (إن قام زيد فأنا أكرمه) وهي ترتد إلى الجملة الفعلية ؛ لأن المعتبر ما هو صدر في الأصل " [٤] .

* أركان الجملة :

لا بد في الجملة من مسند ومسند إليه . أي : لا بد من وجود جزأين ولا بد من الإسناد (أو التركيب) بينهما ، فالإسناد لا يحصل من جزء واحد ، وثمة شرط آخر لتكوين الجملة وهو الإفادة أو الاستغناء أو حسن السكوت .

---

(١) السابق نفسه، ص ٣٧٦.

(٢) السابق نفسه، الصفحة نفسها.

(٣) السابق نفسه ،ص ٣٧٧.

(٤) السابق نفسه ،الصفحة نفسها.

المسند في الجملة الاسمية هو الخبر ، والمسند إليه هو المبتدأ ؛ لأن الحكم (الخبر) يسند يه ، والمبتدأ والخبر هما دعامتا هذه الجملة أو عُمَدها وما عداهما فضلة .

المسند في الجملة الفعلية هو الفعل ، والمسند إليه هو الفاعل ، وهذان العنصران (الفعل الفاعل) عما عمدتا الجملة الفعلية وما عداهما فضلة .

وقد ذكر سيبويه المبتدأ والخبر في (كتابه) تحت عنوان :

(المسند والمسند إليه) : قال " وهما ما لا يغنى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدا ؛ فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه ، وهو قولك : (عبد الله أخوك) ، و(هذا أخوك) . ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول – بد من الآخر في الابتداء"[1] .

فالمبتدأ كل اسم ابتدئ ليبنى عليه كلام . والمبتدأ والمبني عليه رفع . فالابتداء لا يكون إلا بمبني عليه . فالمبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه .

العمدة والفضلة

وقد رأى الزمخشري : أن وجوه إعراب الاسم "هي الرفع والنصب والجر . وكل واحد منها علم على معنى ؛ فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلا ، وأما المبتدأ وخبره ، وخبر " إن " وأخواتها ، و " لا " التي لنفي الجنس ، واسم " ما " و " لا " المشبهتين بـ " ليس " ، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب .

وكذلك النصب علم المفعولية ، والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول له . والحال ، والتمييز ، والمستثنى المنصوب ، والخبر في باب " كان " ،

---

(١) سيبويه_ الكتاب، ج١، ص٢٣.

وخبر " إن " وأخواتها ، و " لا " التي لنفي الجنس ، واسم " ما " و " لا " المشبهتين بـ " ليس " ، فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب .

وكذلك النصب علم المفعولية ، والمفعول خمسة أضرب : المفعول المطلق ، والمفعول به ، والمفعول له . والحال ، والتمييز ، والمستثنى المنصوب ، والخبر في باب " كان " ، والاسم في باب " إن " ، والمنصوب بـ " لا " التي لنفي الجنس وخبر " ما " و " لا " المشبهتين بـ " ليس " ملحقات بالمفعول .

والجر علم الإضافة [١].

وكذلك يرى ابن الحاجب أن الرفع علم الفاعلية ، أي أن الفاعل هو أصل المرفوعات .

قال ابن الحاجب في (الكافية) : "المرفوعات هو ما اشتمل على علم الفاعلية " .

وقال الرضي الإستراباذي في شرحه لكلام ابن الحاجب :

" .. ويعني باشتماله على علم الفاعلية : تضمنه إياه بحيث يكون علم الفاعلية أحد أجزائه ، ويعني بعلم الفاعلية : الضم والألف والواو ؛ إذ لكل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام ، فكل ما فيه أحد هذه الأشياء مرفوع .

والأولى ، على ما اخترناه ، أن يقال : المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة ؛ لأن الرفع في المبتدأ والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل ، كما بيّنا ، بل هو أصل في جميع العمد على ما تقرر قبل " [٢] .

---

(١) ابن يعيش – شرح المفصل، ج١ص١٩٦.

(٢) الرضي الإستراباذي –شرح الرضي على "الكافية" ، ج١ص١٨٣ ، ١٨٤ ، وفي هامش التحقيق : علم العمدة – مثلاً – : أي علامتها .

إذاً تقـرر أن الأولى والأصح أن الرفع علم العمدة والنصب علم الفضلة ، وأن الجر لما بيـن الفضلة والعمدة ، كما قال الرضي : " الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد ، والنصب علم الفضلة في الأصل ثم يدخل في العمد تشبيهاً بالفضلات ... وأما الجر فعلم الإضافة أي كون الاسم مضافا إليه معنى أو لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه " (١).

وكما قال ابن مالك في (شرح التسهيل) :

"مدلول إعراب الاسم هو ما به عمدة ، أو فضلة ، أو بينهما .

فالـرفع للعمـدة وهي مبتدأ ، أو خبر ، أو فاعل ، أو نائبه ، أو شبيه به لفظاً . وأصلها المبتدأ ، أو الفاعل ، أو كلاهما أصل .

والنصـب للفضلة ، وهي : مفعول مطلق ، أو مقيد ، أو حال ، أو تمييز ، أو مستثنى،أو مشـتبه بالمفعول به .

والجر لما بين العمدة والفضلة ، وهو المضاف إليه .

وألحق بالعمدة من الفضلات المنصوب في باب " كان " ، و " إن " ، و " لا " .

◆ ثم قال : العمدة عبارة عما لا يجوز حذفه من أجزاء الكلام إلا بدليل يقوم اللفظ به .

والفضـلة عـبارة عما يسوغ حذفه مطلقا إلا لعارض ، وسيأتي توضيح ذلك إن شاء الله تعالى .

ولمـا كـان المضاف إليه في موضع يكمل العمـدة نحو : جاء عبد الله وفي موضـع يكمل الفضلة نحو : أكرمت عبد الله .

---

(١) الرضي الإستراباذي-شرح الرضي على "الكافية"،ج١،ص٢٤،ص٤٢.

وفـــي موضـــع يقع فضلة نحو : زيد ضاربُ عمرو إعرابها – حكم عليه بأنه بين العمدة والفَضلة . ولما كان الاهتمام بالعمدة أشد من الاهتمام بغيرها جعل إعرابها الرفع .

ولمـــا كانت الكسرة تشبه الضمة جعلت علماً للمضاف إليه ؛ لأنه قد يكمل العمدة ، ولأن الكسرة متوسطة بين الثقل والخفة ، فجعلت للمتوسط بين العمدة والفضلة .

ولمـــا جعلـــت الضمة للعمدة ، والكســـرة للمتوسط بين العمدة والفضلة – تعينت الفتحة للفَضْـــلة وتـــبع كل واحد من الحركات ما هو بالنيابة عنها ، وقد تقدم بيان ذلك في باب الإعراب " [١].

إذاً فكـــلُّ عنصـــر أو ركـــن مرفوع في الجملة هو العمدة ، وأما المنصوب فهو فضلة ، والفضلة " ما قد يَستغني عنه الكلام كالمفعول " [٢] ، وعرف ابن جني العمدة بأنها " ما تجـــاوز الفضلة وكان رب الجملة " [٣] ، وكذلك تقرر عند النحاة أن العمدة تُقدَّم (أي في رتبـــتها وترتيبها) وتتأخر عنها الفضلة كما قال ابن جنى : " إن أصل وضع المفعول أن يكـــون فضـــلة " وبعد الفـــاعل كـــ : (ضرب زيد عمرا ...) "[٤] فيتقدم المرفوع على

---

[١] ابن مالك –شرح التّسهيل،ج١،ص٢٥٧، ص٢٥٨.

[٢] سيبويه – كتاب سيبويه ،ج١،ص١٤ ، من شرح السيرافي عليه.

[٣] ابن جني – المحتسب في تبيين وجوه شواذّ القراءات، ج١،ص٦٥،ص٣٦٢،ص١٧٩.

[٤] المرجع السابق نفسه .

المنصـــوب والمجرور لأنه عمدة الكلام ، ولأنه قد يســـتغني عن صاحبيه وهما يفتقران إلـــيه ، فـــتقول : " قـــام زيد " و " عمر منطلق " فنجد الكـــلام صحيحاً من غير النصب والجر ، إذ لا يجب أن تقول : " قام زيد قياماً " ولا (عمرو منطلق اليوم) ولا أن تقول : (قام زيد إلى عمرو) وإنما يكون للمنصوب والمجرور فائدة لا يبطل بعدمها أصل الكلام . ولـــو قلـــنا : (زيداً) أو (بعمرو) لم يكن كلاماً حتى يتقدم الرفع فتقول : (ضرب عمـــرو زيداً) و (مررت بعمرو) . وقالوا : إنه إذا كان حال الرفع مع صاحبيه على ما وصفنا من اســـتغنائه عـــنهما وافتقارهما إليه وجب الحكم بتقدمه في الرتبة " وجب الحكم بتقدمه في الرتبة " [١].

وقد قال ابن هشام الأنصاري في معنى الفضلة : " والمراد بالفضلة ما يقع بعد تمام الجملة لا ما يصح الاستغناء عنه ، حيث قال في شرح الشاهد :

إنمـــا الميت من يعيـــش كئيباً كاســـفاً بالـــه قليـــل الرجـــاء[٢]

" فإنه لو أسقط (كئيباً) فسد المعنى ؛ فيبطل كون الحال فضلة ،

فـــي الهامش : الشاهد فيه : قوله " الميت من يعيش كئيباً كاسفاً باله قليل الرجاء" فإن هذه الأحوال لا يستغني الكلام عنها ؛ لأنك لو أسقطتها لصار الكلام : إنما الميت من يعيش ، وهـــذا تـــناقض لأنـــك حملت الشـــيء على ضـــده ، لكن بعد ذكر هذه الأحـــوال صح المعـــنى ؛ فقولـــنا في تعريف الحـــال : " فضلة " يجب ألا يكون معنى الفضلة فيه الذي

---

[١] عبد القاهر الجرجاني – المقتصد في شـرح الإيضـاح ،ج١ص٢٠٩،ص ٢١٠نقلاً عن بتول ناصر – (دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء) ص ١٠٧ ، ١٠٨ .

[٢] البيت لعدي بن الرعلاء الغساني ، في (خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب) لعبد القادر البغدادي ، (ت ١٠٩٣هـ) ط٣ ، ١٣ مجلداً ، تحقيق : عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٩م ، (٥٨٣/٩) .

وقـــال ابـــن عقيل (٧٦٩هـــ) :- " العمدة في الاصطلاح ما عدم الاستغناء عنه أصل لا عارض كالمبتدأ ، والفضلة ما جواز الاستغناء عنه أصل لا عارض كالحال"[١] .

وفضـــلية (الحـــال) – مثلا – هنا هي الأصل وإن جاء عمدة أو سد مسد عمدة في بعض الاستعمالات، قال الشلوبين : " النحويون إنما يعقدون أبدا قوانينهم على الأصول ، لا على العوارض . ولذلك حدوا الإعراب بأنه تغير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها ، ومن الأسماء المعربة مالا تغيير فيه، ولا اختلاف كالمصادر والظروف اللازمة للنَّصب، فـــإن الأصل فيها أن تغير لكن منع من ذلك قلة تمكنها ، فهي في حكم ما يتغير نظرا إلى الأصل، وإلغاءً للعارض".[٢]

وهكـــذا نصـــل إلى أن المرفوعات عُمَد (سواء أكان الأصل فيها المبتدأ أم الفاعل) وأن المنصوبات فَضْلات (سواء أكان المفعول به أصلاً لها أو غيره) ؛ " ذلك أن النصب علم الفضـــلة " [٣] كما ســـبق أن ذكرنا ، ومن هنا نصل أيضا إلى أن المنصوبات المتشابهة وهي موضوع بحثنا من الفَضْلات .

---

(١) ابن عقيل_ المساعد على تسهيل الفوائد، ص ١٨٣.

(٢) السيوطي_ الأشباه والنظائر،ج٢، ص١٨٩،ص ٢٦٩.

(٣) الاستراباذي_ شرح الرضي على " الكافية"، ج١، ص١٧٣.

الوظيفة النحوية

مفهومها وقيودها

• الوظيفة النحوية هي الدور الذي تؤديه الكلمة في جملتها وسياقها بناء على ارتباطها بما سبقها وما لحقها من كلمات وفق علاقات النظام النحوي ، كعمل (الفاعل) مثلاً الذي يتأثر بالفعل الذي يرفعه . (١)

وقد أدرك نحاتنا الأجلاء معنى (الوظيفة النحوية) في كتبهم ومؤلفاتهم النحوية وإن لم يستخدموا هذا المصطلح ، يدل على ذلك أنهم أفردوا لكل وظيفة باباً مستقلاً قيدوها فيه بقيود وضوابط صرفية ونحوية ودلالية وردت في حدودهم (تعريفاتهم) لتلك الوظائف ومنها موضوع بحثنا .

ويدل على ذلك أيضاً تقسيمهم الوظائف النحوية (أو المعاني النحوية الخاصة كالفاعلية والمفعولية والحالية (٢).. إلخ) – تقسيمهم إيّاها إلى : عمدة وفضلة وتمييزهم الدقيق بينهما .

---

(١) لطيفة النجار – دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، ص١٤٨ – ص١٥٠ .

(٢) تمام حسان – اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص١٧٨ .

وكذلك تقسيمهم الجمل إلى جمل لها محل من الإعراب ، وأخرى لا محل لها من الإعراب

بـــيد أن لها دوراً في تأدية المعنى وإتمامه (أي أنّ لها أهمية على مستوى الحدث اللغوي

تفـــوق أهميتها على مستوى الكلام النحوي – بدليل أن لا محلّ لها من الإعراب) وذلك

بناء على تفريقهم بين المســـتويين : اللغوي المنطوق الفعلي ، والكلام النحوي ومقتضيات

الصناعة النحوية [1].

• وقـــد أفرد نحاتنا لكل وظيفة نحوية باباً مستقلاً معتمدين على ضبطها بضوابط صرفية

تعـــنى بالصّـــيغة والبنية والاشتقاق مثلاً ، وأخرى نحوية تختص بإعراب تلك الوظائف

(بوصـــفها أبوابـــاً نحوية أو معاني نحوية خاصة) وبمواقعها ودورها في الجملة نحويّاً ،

وأخـــرى دلاليّة تهتم بالمعنى الذي تؤديه تلك الوظائف ، وكانت هذه الضوابط تتبدى في

حدهم (تعريفهم) للوظائف النحوية غيرَ مغفلين لدور أي منها .

وعندما أصّل نحاتنا الإجلاء لكلّ وظيفة نحوية أو حددوا باباً مستقلاً وقعدوا قواعده كانوا

يبنونه على فكرة الأصل في ضوابطه ، الأصل الذي ينبغي أن يلتزم وحدّدُوا شروطاً لكل

بـــاب أو وظـــيفة ، بيْدَ أنهم كانوا ينبّهون كذلك على أن ثمّة حالات يحدث فيها استثناءات

---

[1] انظر للاستزادة : أسامة جرادات ، الأبعاد المعنوية في الوظائف النحوية ، رسالة (ماجستير) ، الجامعة الهاشمية ، الزرقاء ، الأردن ، ٢٠٠٣م ، (ص٦٨، ٧١-٧٤) .

علـــى ذلك الأصل وخروج عليه فوضعوه ضمن أو تحت باب (النِّيابة) كما يحدث فيما يـــنوب عن المفعول المطلق مثلاً ، من بَعْضِيَّتِهِ وكُلِّيَّتِهِ وآلتِهِ وصفته .. إلخ ، وكما يحدث فـــي بـــاب (الظـــرف) من نيابة صفته عنه والعدد المضاف إلى الظرف ، وكذلك نيابة المصدر عنه .

وهـــذا الخـــروج أو الاســـتثناء هو الذي يسمح بحدوث التعدد كما في حال مجيء الحال مصدراً (أو في صيغة المصدر) لأنه إذ ذاك سيحدث تعدداً في إعراب الكلمات التي تقع في موقع يحتمل الوظيفتين كما في قوله تعالى : –

﴿ وَادْعُوهُ خَوفاً وطمعاً ﴾ (١)، وَ ﴿ ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيَاً ﴾ (٢)، على أن الملحظ الدلالي لكل وظيفة هو الذي يحدد أو يرجح أحد الاختيارات ويقويه ، يعد بسط الضوابط الصرفية والنحوية لكلٍّ – ثم الدلالية بطبيعة الحال – ويمكننا تحديد مميزات منهج النحاة في تحديد الشروط الصرفية للوظيفة النحوية بما يلي :

١– ذكر الأصل الصرفي الذي تقوم عليه الوظيفة في حد الباب النحوي .

٢– اعتماد المعنى غالباً عند تعليل ذلك الأصل الصرفي .

---

(١) سورة الأعراف ،آية ٥٦ .

(٢) سورة البقرة ،آية ٢٦٠ .

٣- ذكر الشروط الصرفية للعامل في الوظيفة النحوية .

٤- اتباع طريقة الاستبدال بين الأبنية لحصر جميع الأنواع الصالحة للتعبير عن الوظيفة النحوية المدروسة ، فإذا قبلت البنية وظيفة نحوية معينة انضمت إلى قائمة الأبنية المعبرة عن تلك الوظيفة[١].

وتقوم هذه الطريقة على أساس تحليل التراكيب ودراسة العلاقات التركيبية التي تربط بين الأبنيـــة ، وعلى تحديد المواقع التي يمكن أن تظهر فيها تلك الأبنية ، واتخاذ النتائج المترتـــبة على الدراسة معايير تُميز بواسطتها الألفاظ ، أو الكلمات ويحدد بها القسم الذي تنتمي إليه كل كلمة .

ويتمـــثل فـــي استبدال وحدة لغوية (كلمة ، صيغة ، بنية) بأخرى للاستعانة بذلك في تحديد القسم الذي تنتسب إليه من أقسام الكلام ، وبناءً على ذلك فإن (زيداً) و(هذا) اسمان ؛ لأنهما من الممكن أن يقعا موقعاً واحداً ويمكننا أن نستبدل بكل منهما الآخر ، كما في : يا زيدٌ قُمْ ، يا هَذا قُمْ وهو يعرف بمنهج (التوزيع إلى المكونات المباشرة) .

---

(١) لطيفة النجار_ دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص ١٥٣_١٥٥.

* وهـذا المنهج ليس جديداً على نحاتنا الأجلاء ، فهم قد عرفوه بل اعتمدوه[1] في تعيين العلامـات التي يتميز بها كل قسم من أقسام الكلام الثلاثة ؛ إذ إنهم انطلقوا من منطلقات قائمـة علـى أساس تحليل التراكيب ، بناءً على نظرية العامل ، وملاحظة المواقع التي تتـناوب فيها الأبنية ، ومن ثم الربط بين الموقع النحوي والبنية في تصنيف الكلمات في جملها وتوزيعها على أقسام الكلام العربي ؛ فالموقع من أهم الضوابط التي اعتمدها النحاة فـي الحكم باسمية الأسماء الموصولة وأسماء الإشارة ، لأن الدليل على اسميَّتها وقوعها في مواضع الأسماء وتأديتها ما يؤديه سائر الأسماء .

* أمـا القـيود والضوابط النحوية التي وضعها النحاة للوظائف أو الأبواب النحوية فهي الخصائص التي تتميز بها الكلمة من خلال وجودها في السياق والتركيب وتفاعلها بغيرها من الكلمات في ذلك التركيب .

ومن تلك الضوابط :

١- الحالة الإعرابية : رفعاً أو نصباً أو جرّاً ... إلخ .

٢- الموقع أو الرتبة .

---

[1] جاء في (لسان العرب) : اعتمد عليه واعتمده ، اللسان : مادة (ع م د) .

٣- الدلالـــة ، أي المعـــنى النحوي الذي يتحصل للكلمة عند تقاطع معناها المعجمي مع معناها السياقي أو المقامي أو التقائهما [١].

* وأمـــا القيود أو الملاحظ الدلالية فهي ما تضيفه الكلمة من معنى سياقي بوصفها وظيفة نحويـــة محددة ، أو القرينة المعنوية التي تفيدها تلك الوظيفة والتي تميزها عن غيرها في سـياقها ؛ فدلالـــة الحـــال مثلاً تختلف عن دلالة التمييز ، وما يفيده كل منهما في إضاءة الـــنص أو تقيـــيد الفعل أو العلاقة الإسنادية بين المسند والمسند إليه وتشكيلها وقولبتها – يخـــتلف كثيراً أو قليلاً عما يقدمه الآخر وما يلون به الجملة ويُمد في أركانها ويُغني في دلالاتها وآفاقها . وتفاعل هذه العناصر جميعاً يصنع المعنى النحوي أو الوظيفة النحوية . فالحـــال قـــيد لعاملها تبين هيئة فاعله أو مفعوله (لفظاً أو تقديراً ؛ ليشمل الجملة الاسمية وأركانهـــا في مثل : ﴿ هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾[٢] ، أما التمييز فقيد يرفع إبهام اسم (محدد) ، أو إجمال نسبة كما في تمييز النسبة ، وكما قال ابن هشام: فالحال لبيان الهيئات ، والتمييز يكون تارةً لبيان الذّوات ، وتارة لبيان جهة النسبة " [٣] .

---

(١) لطيفة النجار – دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، ص ٤٨ – ٥٠ .

(٢) سورة هود، آية٧٢.

(٣) ابن هشام ـ شذور الذهب، ص٢٠١،٢٠٢.

الفصـــل الثـــاني

المنصـــوبات .

المنصوبات المتشابهة : الحدود

والآن بعـد أن تحدثـنا عن الوظائف النحوية بعامة سنتحدث عن مجموعة من هذه الوظائف في إطار بحثنا نميز كلاً منها عن الأخرى بالقيم الخلافية التي لا بد من وجودها لإيجـاد (أمن اللبس) وبالقرائن المميزة لكلٍ ، وللتفريق بين كل منها في حال تعدد أوجه إعرابه ، وهذه المجموعة هي :

• (المنصوبات المتشابهة) وهي من الفضلات ؛ إذ إن المنصوب في الأصل فضلة كما ذكـرنا ، وتشغل من الوظائف النحوية في إطار هذه الدراسة :

١- المفعول به . ٢- والمفعول المطلق . ٣- والمفعول لأجله .

٤- والمفعول فيه . ٥- والمفعول معه . ٦- والحال .

٧- والتمييز . ٨- والاستثناء .

وما نقصده بالمتشابهة :

ما قد يقع بينها في التركيب من تشابه أو احتمال يمكن أن يُوجّه الإعراب أو التحليل إليه .

وسـنركز إن شاء الله تعالى على الملاحظ الدلالية لكل منصوب منها التي تميز كلاً منها عن الآخر ، وسنذكر كذلك الضوابط الصرفية والنحوية لكلٍ بادئين بالمفعول به ، إذ

بعد تبيينِنا لهذه الضوابط والقيود سنعرف مواضع الاشتراك والتَّشابك بين هذه المنصوبات ، تلك التي تسبب تعدد احتمالات إعراب كل منها .

المفعولات مقيدات للفعل .

والمنصوبات مقيدات للفعل يحدد كل منها زاوية معينة في الفعل ؛ فالمفعول المطلق يؤكـد الفعـل بتكريره لعنصر الحدث الموجود أو المتضمن في الفعل وذلك بذكر مصدر ذلك الفعـل الذي هو مضمـون ذلك الفعل حقيقـة كما يقول الرضيُّ [1] ؛ إذ إن قولك : (جـاءَ زيدٌ) يعني أنه كان منه مجيءٌ ، والمصدر (بِوَصفِهِ اسماً) هو العنصر الحدثي مجرداً عن الزمنية مما يتوفر عليه الفعل ، وذلك كما قال ابن مالك :

**المصدر اسم ما سوى الزمان من مدلولي الفعل ' كأمْنٍ ' من ' أمِنْ ' ** [2]

وبذكره نؤكد الحدث فكأننا كررنا الفعل .

والمفعـول بـه كذلك يقيد الفعل ويحدد وجهته بمعنى أنه يجعله واقعاً على شيء محدد (أعني غير مطلق) ؛ فنحن عندما نقول : (فلانٌ يعطي ويمنع) فإننا نركز عندئذ على

---

(1) الرضي الإستراباذي – شرح الرضي على " الكافية "،ج١،ص٢٩٧.

(2) تمّام حسان – اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص ١٩٨ .

جانب الحدث ، ولكن إذا قلنا : (إنه يعطي المال ويمنعه) فإن في إتياننا بالمفعول به تحديداً للفعل وتقييداً لوقوعه على مُوقَع عليه محدد وهو (المال) .

أما المفعول فيه بنوعيه : ظرف الزمان وظرف المكان فيقيد الفعل من جهة بيان زمان حدوثه ومكان حدوثه ، وثمة شبه بينه وبين الحال .

والمفعول لأجله يبين سبب حدوث الفعل وغايته .

والمفعول معه يدلنا على مصاحب الفعل أو الحدث في الزمان ، ويشترط فيه أن يلي واو المعية ، بينما قد تتقدم بعض المفعولات على عاملها .

وأما الحال فوصف فضلة يقيد الحدث ببيان هيئة فاعله (فاعل الفعل) أو مفعوله لفظاً أو معنى أثناء زمن حدوثه ؛ فكما قال الرَّضيُّ :

" إن مقصود المجيء بالحال : تخصيص وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك : (جاءني زيدٌ رَاكباً) : أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحال ومن ثم قيل : إن الحال يشبه الظرف في المعنى " [١]، وكما قلنا : " فمضمون الحال قيد لعاملها " [٢].

---

(١)الرَّضيُّ الإستراباذيُّ – شرح الرَّضيّ على " الكافية "،ج٢،ص٤٠.
(٢)السابق نفسه،ج٢،ص١٤.

والتمييز : " ما يرفع الإبهام المستقر عن ذات مذكورة أو مقدّرة " [١] وهو اسم جامد متضمن معنى " مِنْ " .

وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين :

١- أصلاً في النصب ، وهو المفعولات الخمسة .

٢- ومحمولاً على ذلك الأصل ، وهو الحال والتمييز والاستثناء .

فيقال للحال : هو مفعول مع قيد مضمونه ، ويقال للمستثنى : هو مفعول بشرط إخراجه[٢] ، وقد بدأ ابن الحاجب المفعولات بذكر المفعول المطلق لأنه المفعول حقيقة .

ويرى ابن هشام أن المفعول به هو الأحوج إلى الإعراب من المفعول المطلق ، وقد ابتدأ به ذكر المنصوبات ، معتبراً " المفاعيل أصل المنصوبات ، وغيرها محمول عليها ومشبه بها " [٣] ، وقد علل ابتداءه بالمفعول به بقوله :

" ووجه ما اخترنا أن المفعول به أحوج إلى الإعراب ؛ لأنه الذي يقع بينه وبين الفاعل الالتباس " [٤] .

---

(١) السابق نفسه، ج٢، ص٥٥.

(٢) السابق نفسه، ج١، ص٢٩٤،٢٩٥.

(٣)ابن هشام_ شذور الذهب، ص١٧٧،١٧٨.

(٤) السابق نفسه، الصفحتان أنفسهما.

ويتضـــح لـــنا من النص التالي تأثر ابن هشام بنظرية العامل والعمل النحوي وتأثير الفعل على معمولاته لا سيما معنويا ، أي من جهة المعنى .

المـفـعـول بـه

" المفعـــول به : هو ما وقع عليه فعل الفاعل ، كَـ : (ضربت زيداً) ، والمراد بالوقوع الـــتعلق المعـــنوي ، لا المباشـــرة ؛ أعني تعلقه بما لا يعقل إلا به ، ولولا هذا التفســـير لخـــرج منه نحو : (أردت السَّـــفَرَ) ؛ لعدم المباشرة ، وخرج بقولنا : " ما وقع عليه " المفعـــول المطلق ؛ فإنه نفس الفعل الواقع ، والظرف فإن الفعل يقع فيه ، والمفعول له ؛ فإن الفعل يقع لأجله ، والمفعول معه ؛ فإن الفعل يقع معه لا عليه [١] .

وكذلـــك يحد الزمخشـــري المفعول به ، بأنه : " الذي يقـــع عليه فعـــل الفاعل فى مثـــل قولك : " ضرب زيدٌ عمراً " ، وهو الفارق بين المتعدي من الأفعال وغير المتعدي ، ويكـــون واحـــداً فصـــاعداً إلى الثـــلاثة ، ويجيء منصوباً بعامل مُضْمَر مســـتعمل إظهاره أو لازم إضماره " [٢] .

---

(١) شذور الذهب – ص١٧٧ ، ص١٧٨ .

(٢) ابن يعيش ، شرح المفصل .

وهو بذلك يحدد ضوابط المفعول به جميعها ، فهو الذي يقع عليه فعل الفاعل من كل ما يصح أن يكون اسماً ، وكذلك يمكن أن يكون جملة كجملة مقول القول في دائرة الصرف .

وهو دلالياً : ما يقع عليه فعل الفاعل إثباتاً أو نفياً ، وينبغي أن يكون منصوباً من جهة الضابط النحوي .

ويقترن به قرينة التعدية أو المجاوزة ، أي أن المفعول به يرتبط مع فعله عن طريق دلالة الفعل على المجاوزة وهي التعدية المدلول عليها بحالة النصب ، وتحدث تعدية الفعل إما بتضعيف عينه أو بجعله على صيغة (فاعل) أو (أفعل) ، وإما اعتماداً على دلالة الفعل المعجمية ؛ فقد يكون علاجيا – والأفعال العلاجية مما يفتقر إلى استعمال جارحة أو نحوها ك نحو : ضربت زيداً ، وقتلت بكراً ... ، ومن ذلك (أي من الأفعال العلاجية : الأفعال التي تعبر عن حاسة من الحواس لأن كل فعل من أفعال الحواس يقتضي مفعولاً مما يقتضيه تلك الحاسة ؛ فالبصر يقتضي مبصراً ، والشم يقتضي مشموماً ، ... إلخ .

إذن : قابلـــية الفعـــل للمجـــاوزة – وهي من دلالة الفعـــل المعجمية – وصلاحية الاسم للمفعولية ، أي قبول الحدث الفعلي عليه – جانبان معنويان لتحديد المفعول به في الجملة ينضم إليهما جانب لفظي هو العلامة الإعرابية ، وتحديد موقعه في بناء جملته .

وهـــذان الجانـــبان : المعنوي واللفظي يتعاونان في ترابط المفعول به مع فعله وفاعله ، بالإضـــافة إلـــى القيم الاستبدالية التي تجعل المفعول به يختلف عن غيره من المنصوبات الأخرى ، كما تقوم هذه القيم الاستبدالية نفسها بتمييز كل منها عن الآخر [١] .

المـــفعول المطـــلق

المفعول المطلق هو : المصدر الفضلة المؤكد لعامله أو المبين لنوعه أو عدده [٢] .

ونجد في هذا التعريف الضوابط التي وضعها النحاة لبيان معالم هذه الوظيفة النحوية .

ولقد أوضح ســـيبويه كذلك الملحظ الدلالي للمفعـــول المطلق من مجرد تســـميته له ، لا بـــل إنـــه ذكـــر المـــلاحظ الدلاليـــة والنحـــوية والصرفيـــة له حيث قال عن باب المفعـــول المطـــلق [٣] :

---

(١) محمد حماســـة عبد اللطيف – بناء الجملة العربية ، ص١١٦ ، ص١١٧ .

(٢) ابن هشام_ شذور الذهب، ص ١٨٣.

(٣)لم يسـمه ســيبويه بهذا المصطلح لأن المصطلحات لم تكن قد اســتقرت زمن تأليف (الكتاب) بل ســماه " الحـــدث " و " الحـــدثان " : الكتاب ، ج١ص٦٨ ، ٦٩ .

" هذا باب ما ينتصب من المصادر توكيداً لما قبله " .

فقولـه : " مـا ينتصـب " حدد الضابط النحوي للمفعول المطلق وحالته الإعرابية وهي النصب أي ضرورة نصبه .

وقوله : " من المصادر " : ضابط صرفي يُوجب أن يكون المفعول المطلق مصدراً .

(ثـم يأتـي ما في معنى المصدر – في سياقه – أي عندما يضاف إليه (إلى المصدر) ويعتبر نائباً للمفعول المطلق عاملاً عمله) .

وقـوله : " توكيداً لما قبله " : بيَّن الملحظ الدلالي للمفعول المطلق وهو توكيده لما قبله ، وذلـك بتأكـيد عنصر الحدث الموجود في الفعل مع تجريده من الدلالة على الزمن (أي بالإتـيان بالمصـدر) كما ذكرنا سابقاً ، وبتأكيده لمضمون الجملة قبله في مثل المصدر المؤكد لنفسه ونغيره كما في قوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّـا ﴾ [الأنفال : ٤] ، وكما في قولك : له علي ألف دينار عرفاً .

مع أن ثمة أنواعاً أخرى من المفعول المطلق (غير المؤكّد) ، إلا أن سيبويه نصَّ على هذا النوع تحت ذلك العنوان ، غير أنه ذكر الأنواع الأخرى من مثل :

- " ما جاء توكيداً لما قبله " [١] .

- " ما جاء توكيداً لنفسه " [٢] .

- " ما جاء مقروناً بأل " [٣] .

- " ما جاء مضافاً " [٤] .

والمفعول المطلق كذلك : " اسم ما فعل فاعل فعل مذكور بمعناه " وهو المفعول الحقيقي الذي أوجده فاعل الفعل المذكور ، وفَعله ، ولأجل قيـــام هذا المفعول ، به صار فاعلاً ؛ لأن ضاربية " زيد " في قولك : " ضربَ زيدٌ ضرباً "، لأجل حصول هذا المصدر منه[٥].

والمفعـــول المطلـــق مصدرٌ في الأصل – لأنه يؤكد عنصر الحدث الموجود في الاسم (المصدر) بالنسبة إلى الفعل كما سبق أن ذكرنا – هذا في حالة المصدر المؤكد لفعله أو لمضمون عامله . (وهذا ضابط صرفي حدده النحاة له) .

وقد ينوب عن المفعول المطلق (المبين لنوع عامله) ما يؤدي معناه من :

---

(١) سيبويه – الكتاب ،ج١، ص٣٧٨ .
(٢) السابق نفسه ، ج١،ص ٣٨٠ .
(٣) السابق نفسه ، ج١، ص٢٧٩ .
(٤)السابق نفسه ، ج١، ص٣٨١ .
(٥) شرح الرضي على "الكافية" ،ج١، ص٢٩٥.

" كلية المصدر ، وبعضيته ، ونوعه ، وصفته ، وهيئته ، ومرادفه ، وضميره ، والإشارة إليه ، وآلته ، وعدده ، ونحوها " [١] .

وقد ذهب النحاة إلى أن أنواع المفعول المطلق ثلاثة :

١- المصدر المؤكد لعامله .

٢- المصدر المبين لنوعه .

٣- المصدر المبين لعدده (أي لعدد مرات العمل أي مضمون عامله) .

المفعول لأجله

• المفعول لأجله : هو " ما أفاد تعليلاً من المصادر بشروط معينة نحو قوله تعالى :

﴿ يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُم فِي آذَانِهِم مِّنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [٢]، قال سيبويه عنه : " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر فانتصب لأنه موقوع له ، ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ ، وليس بصفة لما قبله ... وذلك قولك : (فعلت ذاك حذارَ الشر ، وفعلت ذاك مخافةَ فلان ، وادِّخارَ فلان ..) فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل : لم فعلت كذا وكذا ؟

---

(١) الأشموني ـ شرح الأشموني على الألفية،ج١، ص ٤٦٩ـ٤٧١.

(٢) سورة البقرة، آية ١٩.

فقال : لكذا ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله " (١)

يحدد سيبويه الضوابط الصرفية والنحوية والدلالية للمفعول لأجلـه ؛ فـبقوله : " مـا ينتصب " : حدد الضابط النحوي بضرورة كونه منصوباً ، وبقوله : (من المـصادر) حدد القيد الصرفي وهو مصدريته ، ثمّ يبين الملحظ الدلالي فيه وهو أنه " عذر لوقوع الأمر " ؛ فلذلك حد ابن هشام المفعول لأجله بأنه :

"المصدر الفضلة المعلل لحدث شاركه في الزمان والفاعل " (٢) .

فالمفعول لأجله ما توفرت فيه خمسة شروط :

١- أن يكون مصدراً ؛ " وإنما وجب أن يكون مصدراً ، لأنه علة وسبب لوقوع الفعل ، وداع له . والداعي إنما يكون حدثاً لا عيناً ، وذلك من قـبل أن الفعل إما أن يجتذب به فعل آخر ، كقولك : " احتملتُكَ لاستدامةِ مودتك " و " زرتك لابتغاء معروفك " .

فاستدامة المودة معنى يجتذب بالاحتمال ، و" ابتغاء المعروف " معنى يجذب بالزيارة .

وأما أن يُدفع بالفعل الأول معنىً حاصلٌ ، كقولك :

---

(١) سيبويه – الكتاب ، ج١ ، ص٣٦٧ ، ٣٧٢ .
(٢)ابن هشام – شذور الذهب ، ص ٢٨٤ .

" فعلت هذا حَذَرَ شَرِّكَ " . فالحذر معنىً حاصل يُتوصل بما قبله من الفعل إلى دفعه ، والمصادر معانٍ تحدث وتنقضي ، فلذلك كانت علة بخلاف العين الثابتة " [١] .

إن هذا التحديد الصرفي للمفعول لأجله بضرورة أن يكون مصدراً يعد من القيم الخلافية بين المفعول لأجله وغيره من المنصوبات كالحال مثلاً في حال حدوث لبْسٍ وتعدد في إعراب كلمة تصلح للوظيفتين .

• وثمَّة شرط آخر اشترطه ابن يعيش للكلمة الواقعة مفعولاً لأجله ، وهو أن يكون مصدراً من غير لفظ عامله ، أو " أن يكون العامل فيه من غير لفظه ؛ لأن المفعول له علة لوجود الشيء ، والشيء لا يكون علة لنفسه ، إنما يُتوصل به إلى غيره " [٢] .

٢- أن يكون مذكوراً للتعليل .

٣- أن يشارك الحدث في الزمان ، نحو قوله تعالى :

﴿ يَجْعَلُونَ أصابِعَهُم فِي آذَانِهِم من الصَّواعِقِ حَذَرَ المَوْتِ ﴾[٣] ، فزمن جعل الأصابع في الآذان هو زمن الحذر ، ولا يصح أن تقول : (خرجت اليوم مخاصمةً خالد غداً) .

---

(١) شرح المفصل، والكلام لابن يعيش،ج١،ص٤٤٩.

(٢) السابق نفسه، الصفحة نفسها.

(٣)سورة البقرة، آية١٩.

٤- أن يشـــاركه في الفاعل ، أي : أن يكون فاعل الحدث والمصدر المعلل واحداً نحو :

(قَتَلْتُهُ عُدْوَاناً) ففاعل القتل والعدوان واحد ، ولا يصح أن تقول : (جاءَ خالدٌ إكراماً محمدٍ

له) ؛ لأن فاعلي المجيء والإكرام مختلفان [١] . ٥٨٢٨٦٥

٥- أن يكون قلبياً [٢] . (وهذا ملحظٍ دلالي بارز في المفعول لأجله) .

" فـــإن فقد شرط أو أكثر من هذه الشروط جر بحرف التعليل ، (ولم يعد مفعولاً لأجله ؛

إذ إنه من المنصوبات) ، فمثال ما لم يكن مصدراً قوله تعالى :

﴿ وإذا استَســـقَى مُوسَـــى لِقَومِـــهِ﴾ [البقرة : ٦٠] ، ومثال المختلف مع عاملـــه في

الوقـــت : (جئتُ اليوم للإكـــرام غداً) ، والمختلف مع عامله في الفاعل نحو : (جاءَ

خالدٌ لإكـــرام ســـعيدٍ له) .

والفاقد للقلبية نحو قوله تعالى : ﴿ وَلا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ مِن إمْلاقٍ ﴾ [الأنعام : ١٥١] لأن

الإملاق حسّي ، ونحو : (جئتك لحراثة الأرض) ، و (للسمن واللّبن) [٣].

• " والتعليل الذي يفيده المفعول لأجله على ضربين :

---

(١) انظر : شذور الذهب،ص٢٨٤،وشرح المفصل ،ج١، ص٤٥٢،٤٥١،و شرح الأشموني،ج١، ص٤٨٠ -٤٨٢،و فاضل السّامرّائيّ- معاني النّحو،ج٢، ص٢٢٥،٢٢٤،

(٢) انظر مثلاً :الأشموني ،ج١، ص٤٨١ .

(٣) ابن يعيش- شرح المفصل ،ج١، ص٤٥١.

١- مـــا يكـــون علة يراد تحصيلها ، أي أن العلة ليست متحققة في أثناء الفعل وإنما هي غايـــة مـــراده ، وذلـــك نحو قولك : (ضربت ابني تأديباً) أي لأجل التأديب ، ليتأدَّب ؛ فالتأديب علة حاملة على الضرب ، وهي ليست موجودة أثناءه بل يبتغى تحقيقها .

٢- أن تكون العلة موجودة وتكون هي السبب في دفع الفاعل إلى الفعل ، وهي حاصلة لا يـــراد تحقـــيقها ، وذلك نحو قولك : (قَعَدَ جُبْنَاً) ؛ فالجبنُ ههنا – كان سبباً في القعود ، والجُبْنُ حاصل لا يراد تحقيقه " [1] .

المـــفعول معـــه .

هو اسم فضلة بعد واو أُريد بها التنصيص على المعية مسبوقة بفعل ، أو بما فيه حروفه ومعناه ، نحو : سرتُ والجدارَ .

- شروطه هي :

١- أن يكون اسماً ، فيخرج نحو : (لا تأكل السمك وتشربَ اللَّبن) .

٢- أن يكـــون واقعـــاً بعد جملة فيها فعل ، أو ما فيه معنى الفعل ، وحروفه نحو : (أنا سائر والطريقَ) ؛ فَـــ : (سائرٌ) فيه معنى الفعل وحروفه .

---

(١) معاني النحو، ج٢، ص٢٣٦،٢٣٧.

٣- أن يقــع بعد الواو الدالة على المصاحبة ، وهي التي تفيد التنصيص على المعية أي المصاحبة في الزمن بين الحدث الذي قبلها والاسم الذي بعدها.

و " يعنــي النحاة بالمصاحبة أو بالتنصيص على المعية : مصاحبةَ ما بعد الواو لما قبلها فــي وقت واحدٍ ، سواء اشتركا في الحكم أم لا ، فقولك : (جئتُ ومحمّداً) معناه أنكما جئــتما فــي وقــت واحد ، وهذا هو الفرق بين واو المعية وواو العطف . فواو العطف تقتضي التشريك في الحكم سواء اقترن معه بالزمان أم لم يقترن .

وأما واو المعية فتفيد الاقتران بالزمان سواء اشترك بالحكم أم لا "[1].

فنحــن إذا قلــنا : (جاءَ زيدٌ وعمروٌ) فقد أفدنا أنهما اشتركا في المجيء ولم تنصَّ على حدوثه في زمن واحدٍ ، وإن قلنا : (جــاء زيدٌ وعمراً) فقد نصصنا على أنهما جاءا في وقــتٍ أو زمنٍ واحدٍ ؛ لاستخدامنا واو المعية المفيدة للمصاحبة (خاصة الزمنية هنا) ؛ فبالعطف تحتمل المصاحبة في الزمن ويحتمل عدمها لكن الاشتراك في الحكم يكون لازماً بيــنما تــنص واو المعية واستخدامها بنصب الاسم الواقع بعدها على المصاحبة وعموم الاقتران زمانيّــاً كان أم مكانيّــاً [2] .

---

(١) يرى أ.د. فاضل السامرائي أن معنى المصاحبة أوسع مما ذكره النحاة؛ فهي لا تنحصر في الاقتران الزمانية فقط وإنما هي لعموم الاقتران . معاني النحو ،ج٢، ص٢٣٨.

(٢) المصدر السابق ،الصفحة نفسها.

المفعول فيه . (ظرفا الزمان والمكان) .

المفعـــول فيه : " زمان أو مكان ، ضمن معنى الظرفية باطراد ، أو اسم عرضت دلالته على أحدهما ، أو اسم جار مجراه "[١].

فالظـــرف اســـم يـــدل على احتواء الحدث ويحدد زمان الفعل ومكانه ، وقد ينوب عنه : مصدر ، أو عدد مما " عرضت دلالته على أحدهما " (أي : الزمان أو المكان) ، " ويقصد النحاة بالاسم الجاري مجراه : ألفاظاً مسموعةً ، توسعوا فيها نحو قولك : (أحقاً أنك ذاهب ؟) "فحقاً " هنا جارية مجرى الظرف عند الجمهور" [٢] .

ولا يسمي النحاة كل اسم مكان أو زمان مفعولاً فيه ، بل الظرف عندهم ما تضمن معنى (في) أو الظرفية باطراد ، ومعنى الاطراد :

"هو أن تتعدى إلى ذلك الاسم سائرُ الأفعال مع بقاء تضمُّنه لذلك الحرف" [٣]

وايضـــاح ذلك : أنك تقول : (جلست فوق المنضدة) ، و(نمت فوق

كلمة (فوق) – في الأمثلة السابقة – تعدت إليها أفعال م

(فـــي) ، ولكنه (أي معنى "في") غير مطرد ف

---

(١) الأشموني_ شرح الأشموني على الألفية،ج

(٢)فاضل السامرائي_ معاني النحو، ج٢، ص١٧٧.

(٣) شرح الأشموني_ج١، ص٤٨٦.

بمعـــنى : بعـــت في البيت ، ولا : (أكلت البيت) بمعنى : أكلت في البيت ، ولا : (قرأت البيـــت) بمعـــنى : قرأت في البيت ؛ "فالبيت" لا يسمى ظرفاً لأنه لا يتضمن معنى (في) باطراد أي في جميع الأفعال .

وعلـــى هـــذا يلزم إخراج أسماء المقادير من الظرفية ، كالفرسخ ، والميل ؛ فإنها – أي أسماء المقادير – لا يطَّرد تعدي الأفعال إليها ، وإنما تتعدى إليها أفعال السير خصوصاً ؛ فـــإنك تقـــول : (سرت ميلاً) ، و(ركضت فرسخاً) ، ولا تقول : (بعت ميلاً) ولا (جلست ميلاً) ، ولا (نسيت ميلاً) [١].

ولكن أ.د. فاضل السامرائي يرى أن الظرف ليس ما تضمن معنى (في) باطراد فحسب ، بل إن هذا التصنيف للظرف هو أحد ثلاثة أقسام تضم الظرف أو أنواعه وهي – بالإضافة إلى ما تضمن (في) باطِّراد :

١– ما دل على مُدَّة ، أو مقدار زمن الحدث ، أو مكانه ، نحو قوله تعالى :

" سَخَّرَهَا عليهم سبعَ لَيَالٍ " [٢]، أي : مُدَّة أو : زمن سبع ليالٍ .

---

(١) فاضل السامرائي – معاني النحو، ج٢، ص١٨٠ .

(٢) سورة الحاقة،آية٧.

وإيضـــاح ذلك : أنك تقول : (جلست فوق المنضدة) ، و(نمت فوق السرير) ... فإننا نجد كلمة (فوق) – في الأمثلة السابقة – تعدت إليها أفعال متعددة ، وقد بقيت متضمنة لمعنى (فـــي) ، ولكنه (أي معنى "في") غير مطرد في سائر الأفعال ؛ فلا تقول : (بعت البيت) بمعـــنى : بعـــت في البيت ، ولا : (أكلت البيت) بمعنى : أكلت في البيت ، ولا : (قرأت البيـــت) بمعـــنى : قرأت في البيت ؛ "فالبيت" لا يسمى ظرفاً لأنه لا يتضمن معنى (في) باطراد أي في جميع الأفعال .

وعلـــى هـــذا يلزم إخراج أسماء المقادير من الظرفية ، كالفرسخ ، والميل ؛ فإنها – أي أسماء المقادير – لا يطَّرد تعدي الأفعال إليها ، وإنما تتعدى إليها أفعال السير خصوصاً ؛ فـــإنك تقـــول : (سرت ميلاً) ، و(ركضت فرسخاً) ، ولا تقول : (بعت ميلاً) ولا (جلست ميلاً) ، ولا (نسيت ميلاً) [1].

ولكن أ.د. فاضل السامرائي يرى أن الظرف ليس ما تضمن معنى (في) باطراد فحسب ، بل إن هذا التصنيف للظرف هو أحد ثلاثة أقسام تضم الظرف أو أنواعه وهي – بالإضافة إلى ما تضمن (في) باطِّراد :

---

[1] فاضل السامرائي – معاني النحو ،ج٢،ص ١٨٠.

١- ما دل على مُدَّة ، أو مقدار زمن الحدث ، أو مكانه ، نحو قوله تعالى :

" سَخَّرَهَا عليهم سبعَ لَيَالٍ " [١]، أي : مُدَّة أو : زمن سبعِ ليالٍ .

٢- ما دل على عدد أزمنة الحدث ، أو أمكنته ، نحو أن تقول : (فعلت هذا سبعة أيام) أي

: تكرر هذا الحدث سبعة أيام .

فالظرف إذن عند الأستاذ الدكتور السامرائي :

(اسم فضلة يدل على زمان أو مكان وقوع الحدث ، أو مقدارهما ، أو عددهما) [٢].

• وبالنسبة إلى اسم المكان فلا ينصب منه على الظرفية إلا ثلاثة أقسام :

١- المبهم . ٢- المقاديـر . ٣- أسماء المكان بشرط أن يكون الواقع فيها من

لفظها .

• أما اسم الزمان فيقبل النصب على الظرفية مبهماً كان أو غير مبهم .

والمبهم من أسماء المكان ما ليس له حدود محصورة ، كالجهات ، نحو : فوق ، وتحت

، ويمين ، وشمال ، وهي كذلك نسبية ؛ فما فوقك قد يكون تحتاً لغيرك ... وهكذا .

• ما ينوب عن الظرف ، ينوب عن الظرف : ١- صفته ، نحو قوله تعالى :

---

[١] سورة الحاقة،آية ٧ .

(٢)فاضل السامرائي،معاني النحو،ج٢، ص١٨١ص١٨٢.

" ومَنْ كَفَرَ فأُمَتِّعُهُ قليلاً "[١].

٢- العدد المضاف إليه ، نحو : " بلْ لَبِثْتَ مئةَ عامٍ "[٢].

٣- كلية الظرف وجزئيته ، واسم الإشارة المشار به إلى ظرف .

٤- وكذلك قد ينوب المصدر عن ظرف الزمان بشرط إفهام وقت أو مقدار ، نحو : جئت صلاةَ العصر ، وانتظرته حلبَ ناقة .

وقد يقام اسم عين مقام ظرف الزمان نحو : (ألا أكلمك القارظينَ) أي : مدة غيبتهما .

وكذلك يقسم ظرفا الزمان والمكان إلى : متصرف وغير متصرف .

- **فالمتصرف ما استعمل ظرفاً وغير ظرف .**

- وغير المتصرف ما لا يستعمل إلا ظرفاً ، أو لا يفارق الظرفية إلا إلى الجر بمن "[٣].

الحـــــال .

الحـــال : وصف ، أو ما قام مقامه ، فضلة ، مسوق لبيان الهيئة (هيئة الفاعل أو المفعول لفظاً أو معنى) ، أو للتوكيد ، لحظة أو زمن وقوع الحدث[٤] .[١]

---

(١) سورة البقرة ،آية ١٢٦.

(٢) سورة البقرة،آية ٢٥٩.

(٣) معاني النحو،ج٢،ص١٩٢.

(٤) الرّضيّ-شرح الرّضيّ على "الكافية"،ج٢ ،ص٧.

• فـــالملحظ الدلالـــي الأبرز للحال : أن يبين هيئة الفاعل أو المفعول ومن وقوع الحدث (وهي المبينة) ، أو أن يؤكد مضمون الجملة قبله أو نسبة المسند إلى المسند إليه (وهو أو – إذ تؤنث كلمة (الحال) في كتب النحاة وتُذكَّر–) هي الحال المؤكدة.

• والحال وصف أي مشتق في الأصل وقد يأتي أو تأتي جامدة وذلك في مواضع . (وهذا قيد صرفي لها) .

والحال – بناء على التعريف السابق – على قسمين :

١– مُبَيِّنَة ، تبين الهيئة وتسمى مؤسسة لأنها تؤسس معنى جديداً نحو : رجع خالد ظافراً

٢– مؤكـــدة ، تؤكد مضمون الجملة التي قبلها ، أو (عاملها) ، ويستفاد معناها مما قبلها ، نحو : "ولَّيتم مُدْبرين"[١].

• والحـــال تصاحب عاملها زمنياً – وهذا هو الأغلب – لأن ثمة حالاً تعرف بالمقدرة ، وهي المستقبلة التي يكون وقوعها بعد زمن عاملها كالتي في قوله تعالى :

"لَتَدْخُلُنَّ المسجد الحرامَ إن شاءَ الله آمنينَ مُحلِّقين رؤوسكم ومُقَصِّرين لا تخافون"[٢]

---

(١) سورة التوبة،آية ٥.

(٢) سورة الفتح ،آية٢٧.

فالحالان : (محلقين رؤوسكم) و(مقصرين) مستقبلتان ؛ لأن الحلق والتقصير بعد الدخول وليسا مقارنين له[١].

ولكـــن الأغلـــب كما ذكرنا كونها مقارنة لزمن عاملها ؛ لأن " مقصود المجيء بالحال : تخصـــيص وقوع مضمون عامله أو عاملها بوقت وقوع مضمون الحال ، فمعنى قولك : (جـــاء زيـــد راكباً) : أن المجيء الذي هو مضمون العامل واقع وقت الركوب الذي هو مضمون الحـــال ، ومن ثم قيل : إن الحال يشبه الظرف في المعنى "[٢].

• وثمـــة أسس عديدة أو زوايا نظر مختلفة متعددة لتصنيف الحال ، فهي صرفياً : مشتقة أو وصـــف فـــي الأصـــل ، وقد تأتي جامدة ، وقد تقع مصدراً أي في صورة أو صيغة المصدر .

وقد تأتي معرفة بأل ، والأصل تنكيرها .

وقـــد تقترن بعاملها زمنياً فتكون مقارنة ، أو تحدث بعده فتكون مقدرة ، وقد تكون محكية وهي الماضية .

---

(١) الأشموني ،ج٢ ،ص١٩٣ ،و معاني النحو ،ج٢ ،ص٢٨٠.

(٢) الرضي ،ج٢ ،ص٤٠.

والأصـــل أن تكـــون منتقلة ، أي لا تلازم صاحبها ، وذلك في مواطن معينة ، وقد تأتي لازمة لصاحبها .

وذكر ابن هشام أن للحال أحكاماً ربما تخلّفت ، وهي :

١- الانـــتقال : أي أن لا تكون وصفاً ثابتاً لازماً كقولك : جاءَ زيدٌ ضاحكاً ، ألا ترى أن الضـــحك يزايل[١] زيداً ولا يلازمه ؟ هذا هو الأصـــل ، وربما جاءت دالة على وصف ثابت ، كقول الله تعالى : "وهوَ الذي أنزلَ إليكم الكتابَ مُفصّلاً " [٢] أي : مُبيّناً .

٢- الاشـــتقاق : وهـــو أن تكون وصفاً مأخوذاً من مصدر أفعالها وقد تأتي جامدة وتؤوّل بمشتقٍ .

٣- أن تكون نكرةً : وقد تأتي بلفظ المعرّف بالألف واللام ، مثل : ادخلوا الأوّلَ فالأول، واجتهد وحدكَ .

٤- أن يكونَ صاحبها نكرةً محضةً ، غير مخصص بوصف ولا إضافة " [٣] .

---

(١) أي أنه غير مستقرّ عنده.

(٣) سورة الأنعام،آية ١١٤.

(٣) ابن هشام -شذور الذهب،ص١٩٨،ص١٩٩.

المستثنى

* الاستثناء : هو "الإخراج بإلاَّ" أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً أو منزلاً منزلة الداخل "[1].

وأدوات الاستثناء هي : " إلاَّ " ، و"سوى" ، و"خَلا" ، و"عدا" و"حاشا" ، و"ليس" ، و"لا يكون" .

* فالاسم الذي بعد "إلاَّ" أو غيرها من هذه الأدوات يسمى مُستثنىً أي : مُخرجاً من الحكم السابقِ الجاري على ما قبل أداةِ الاستثناء .

* ويقسم المستثنى "بإلاَّ" إلى :

١- الاستثناء التام : وهو ما ذكر فيه المستثنى منه ، نحو : حضر الرجال إلا عليا . وهو على قسمين : ١- متصل . ٢- ومنقطع .

٢- الاستثناء المفرَّغ : وهو ما لم يذكر فيه المستثنى منه ، نحو : ما حضر إلاَّ أحمد ، كقوله : "إنْ هَذَا إلاَّ أسَاطِيرُ الأوَّلِينَ "[1].

وقسما الاستثناء التام هما :

١- الاستثناء المتصل : وهو ما كان المستثنى فيه بعضاً من المستثنى منه ، نحو : سافر الرجال إلاَّ سعيداً ، فسعيدٌ مُستثنى متصل لأنه بعض الرجال ، ونجحَ المُمتحَنونَ إلاَّ خالداً فخالدٌ مُستثنى متصل لأنه بعض المُمتحنين .

٢- الاستثناء المنقطع :

---

(1) الأشموني :ج٢ص١٤١و معاني النحو،ج٢ص٢٤٦.

قـــال ابن يعيش : "وفائدة الاستثناء في قولك : (ما قام إلاَّ زيدٌ) إثبات القيام له ونفيه عمن سواه ، ولو قلت : (قام زيد) لا غير لم يكن فيه دلالة على نفيه عن غيره" (١).

* وبالنسبة للأحكام الإعرابية الخاصة بالمستثنى :

١- فالمستثنى واجب النصب إذا كان الاستثناء تاماً مُوجباً نحو قوله تعالى :

" **فَشَرِبُوا منهُ إلاَّ قَلِيلاً مِنْهُمْ** " . (٢)

٢- يعرب المستثنى حسب موقعه من الإعراب إذا لم يكن الاستثناء مُوجباً وكان مفرغاً ، نحو : (ما حضر إلا خالدٌ) ، و(ما أكرمتُ إلاَّ محمداً) ، و(ما مررتُ إلاَّ بخالدٍ) .

٣- وإذا كـــان الاســـتثناء مفرغاً غير مُوجب ، فإن كان الاستثناء متصلاً فالأرجح اتباعه حركة المستثنى منه ، والنصب جائز ، نحو : (ما حضر الرجالُ إلا خالدٌ) ويجوز : (إلاَّ خالداً) .

وإن كان الاستثناء منقطعاً : فالنصب واجب عند الحجازيين ، راجح عند التميميين ، نحو قولـــه تعـــالى : "مَا لَهُمْ به من علمٍ إلاَّ اتِّباعَ الظَّنِّ" (٣) فنصب "اتباع" – أي المستثنى – واجـــب عند الحجازيين ، راجح عند التميميين ويجوز إتباع المستثنى حالةَ المستثنى منه الإعرابية على أنه بدل منه ، مثل قولك : (ما حضرَ الطلابُ إلا البوّابُ) .

---

(١) ابن يعيش- شرح المفصل ص٤٦.

(٢) سورة البقرة،آية ٢٤٩.

(٣) سورة النّساء،آية ١٥٧.

التمييـــز

التمييز : هو اسم نكرة متضمن معنى (من) لبيان ما قبله من إبهام ذات أو نسبة .

وتكـــير التمييز هو الغالب ، وهو الأصل ، وقد يرد معرفة في تعبيرات قليلة ، والأغلب جموده – من جهة الاشتقاق ، أو صرفياً .

وأمـــا تضمنه معنى (من) فمعناه أن التمييز يجيب عن سؤالٍ : من أية جهة كان الإسناد ؟ بالنسبة للجملة السابقة للتمييز في تمييز النسبة ، أي أنه يتضمن معنى (من) البيانية ويؤدي وظيفتها غير أنه ليست كل أنواع التمييز تقبل دخول (من) عليها [١] ، فمن التمييز ما يقبل دخـــول (مـــن) عليه ، كما في : (لله درّهُ فارساً !) أي : لله دَرّهُ من فارسٍ ، و(هذا ثوبٌ حريـــراً) أي : ثـــوب من حريرٍ ، ومنه ما لا يقبل دخول (من) عليه مثل : (أقبل خمسة عشر طالباً) لا تقبل كلمة طالباً هنا دخول (من) عليها .

* وهـــذا مما يُفرّق به بين الحال والتمييز ؛ "فالتمييز على تقدير (من) البيانية وهو يزيل الإبهـــام عـــن الذات أو النسبة [٢]، كما قال ابن هشـــام ؛ إذ عرفه بأنه : "اسم ، نكرة ، فضـــلة ، يـــرفع إبهام اسمٍ ، أو إجمال نسبةٍ " [٣] ، وقد يحتمل بعض التراكيب أن يكون المنصـــوب فيها مرة حالاً ومرة تمييزاً ولكل منهما دلالته المميزة ، فمثلاً : تقول : (هو أحسنهم كاتباً) وتعني بهذا التعبير أحد المعنيين :

---

(١)فاضل السامرائي – معاني النحو ،ج٢،ص٣١٢.

(٢)السابق نفسه ، ص٣١٢ .

(٣)ابن هشام – شذور الذهب ، ص٢٠١ .

فهو إما أن يكون هو أحسنهم إذا كتب ، أي أحسنهم في حال الكتابة فتكون حالاً ، وإما أن يكـون المعنى : أن كاتبه أحسن من كتابهم فيكون تمييزاً ؛ فإذا أردت الهيئة وقت الكتابة كانت حالاً ، وإذا أردت المعنى الآخر كانت تمييزاً .

وأنـت تقول أيضاً : (ما أحسنهُ مُنشداً) وقد يقصد بها أن تتعجب من حسنه إذا أنشد ، أي فـي حال الإنشاد ، فتكون حالاً ، وإما أن تعني أو تقصد أنه أحسن المنشدين ، أي كأنك قلت : ما أحسنه من منشدٍ ! فيكون تمييزاً بمعنى : هو مُنشدٌ حسنٌ (١).

وتقـول : (كـرُم محمدٌ أخاً) فإن كنت تعني أن أخا محمد هو الذي كرُم ، كانت (أخا) تمييـزاً ، وإن كنـت تعني أن كرُم عندما صار أخاً (أي في حال كونه أخاً) كانت (أخاً) حالاً.

وقد ذكر ابن هشام أن من المنصوبات المتشابهة : "ما يحتمل الحالية والتمييز : من ذلك : (كرُمَ زيدٌ ضيفاً) إن قدرت أن الضيف غير زيد ، فهو تمييز محول عن الفاعل ، يمتنع أن تدخـل عليـه (من) ، وإن قدر نفسه احتمل الحال والتمييز ، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال (من) " (٢).

* والتمييز قسمان :

١- مُبيِّن إبهامَ ذَاتٍ . ٢- مُبيِّنٌ إبهامَ نسبةٍ .

١- المبين إبهام ذات ، وهو الواقع بعد المقادير ، وشبهها ، وبعد الأعداد وبعد ما هو فرع له.

---

(١)معاني النحو،ج٢،ص ٣١٢،ص٣١٣.

(٢)ابن هشام – مغني اللبيب ، ج٢،ص٥٦٣.

* والمقاديـــر : هـــي الـــوزن والمســـاحة والكـــيل ، ومثال الوزن : عندي رطلٌ زيتاً .

والمســـاحة : زرعتُ فدّاناً شعيراً ، والكيل : اشتريتُ صاعاً حنطةً .

والمقـــدار له مقدار محدد معلوم متفق عليه ، كالرطل والفدان وغيرهما وشبه المقدار ما لـــيس له مقـــدار معيـــن ، أو مساحة محدودة ، أو كيل محدود نحو : القـــدح ، والحُبّ وغيرها ، كقولك : عندي حُبٌّ عسلاً .

ومـــن التميـــيز مـــا يقع بعد فرعٍ له ، مثل : (اشتريتُ خاتماً ذهباً) و(عندي بابٌ ساجاً) و(قمـــيصٌ حريراً) ، أي خاتمٌ من ذهب ، وباب من ساج ، وقميص من حرير ؛ فالذهب أصـــل الخـــاتم ، والخاتم فرع من الذهب ، والباب فرع من الساج والساج أصل للباب ، وهكذا .

٢- أما التمييز المبين للنسبة : "فما بيَّن إجمال نسبة شيء إلى شيء ، مثل قولك : (حَسُنَ محمـــدٌ خُلُقـــاً) ، و(الفضةُ أنقى بياضاً) فخُلُقاً بيّن نسبة الحُسْنِ إلى محمدٍ ، فليـــس مُحمدٌ مبهماً ، وإنما حُسْن محمد هو المبهم من أية جهة هو فمُيز بالخُلُق ، وكذلك غزارة أخيك ونقاء الفضة فهذا نسبة .

فتميـــيز الذات يزيل إبهاماً وقع في ذاتٍ ، وتمييز النسبة يزيل الإبهام عند نسبة شيء إلى شيء أو إسناده إليه" [1] .

* والأغلـــب في تمييز النسبة أن يكون محولا عن فاعل أو عن مفعول ، أو عن فاعل ، فـــنحو : (غزُر محمودٌ علماً) مُحوّلٌ عن : (غزُرَ علمُ محمودٍ) فحُوّلَ الفاعل إلى تمييز ، و(أشعلتُ البيتَ ناراً) أصلها : (أشعلتُ نارَ البيتِ) فحُوّلَ المفعول به إلى تمييز .

---

[1] معاني النحو، ج٢، ص٣١٥.

أما الغرض من هذا التحويل فهو الاتساع والشمول والمبالغة ، ففي قوله تعالى : "وفَجَّرْنَا الأرض عُيُوناً" (١) كان أصلها : وفَجَّرْنا عيونَ الأرضِ ، غير أن ثمة فرقاً هائلاً طبعاً بينهما ، فق أفاد هذا الأسلوب القرآني المعجز العظيم على هذه الشاكلة – باستخدام تمييز النسبة – أن الأرض قد صارت عيوناً كلها وأن الماء قد كان يفور من كل مكان منها ، ذلك أن التفجير للعيون في المعنى أوقع على الأرضفي اللفظ ، كما أسند هناك الاشتعال إلى الرأس (أي في قوله تعالى : "واشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْباً" (٢)) ، وقد حصل بذلك من معنى الشمول ههنا مثل الذي حصل هناك ، ولو أجري اللفظ على ظاهره فقيل : وفجَّرْنا عُيُونَ الأرْضِ أو العيونَ في الأرضِ لم يفدْ ذلك ولم يدلِ عليه ، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فار من عيون متفرقة في الأرض ، وتبجّس من أماكن منها " (٣).

وثمة هدف آخر وهو التفصيل بعد الإجمال ، والإيضاح بعد الإبهام ؛ "ليكون فيه إجمال ، ثم تفصيل ؛ فيكون أوقع في النفس لأن "الآتي بعد الطلب أعز من المنساق بلا طلب " (٤). ويجب جرّه بالإضافة إذا لم يكن فاعلاً في المعنى ، فمثلاً قولنا : (محمد أوسع داراً) يعتبر التمييز فيه (داراً) فاعلاً في المعنى ؛إذ المعنى:(وَسِعَتْ دار محمدٍ) .

---

(١)سورة القمر ، آية ١٢ .

(٢) سورة مريم ، آية ٤ .

(٣) عبد القاهر الجرجاني – دلائل الإعجاز ، ص ٨٠ .

(٤) الصبان– حاشية الصبان ، ج٢ ص ٢٠١ .

وأمـــا قولنا : (محمد أكرم رجلٍ) فلا يجوز فيه قولنا : (كرُمَ رجلٍ محمدٍ) أو (محمدٌ كرُم رجلهُ) ؛ لأن التمييز هنا ليس فاعلاً في المعنى ، ولأن المفضّل بعض من ، فوجب لذلك جره بالإضافة [1].

[1] فاضل السامرائي – معاني النحو ،ج٢ص٣٢٩.

المبحث الثاني

القيم الخلافية في المنصوبات

القـيم الخلافية : هي الخصائص المميزة لكل منصوب على حدته مما يميزه عن غيره : صرفاً ، ونحواً ، ودلالةً ، وهي ما يجعل كل منصوب بخلاف الآخر .

وهـي " جهات الاختلاف بين كل منصوب وآخر ، أو طائفة من الفروق التي تربط سلبياً – بإيجاد المقابلات ذات الفائدة – بين كل منصوب وآخر .

وهـي (أي القـيم الخلافـية) ضرورية لفهم المعنى (أو أمن اللبس) ، ولا يمكن أن نتصور أداء اللغة لوظيفتها دونها وهي أهم بكثير من العلاقات الرابطة لأن هذه العلاقات تعبر عن تشابه و(خوف اللبس) يأتي عند التشابه " [1].

وهي قد تكون :

١- صوتية .

٢- أو صـرفية : كاشتراط المصدرية في المفعول لأجله ؛ لأنه تعليل والتعليل حدث لا عين ، والمصدر حدث دون زمن ، واشتراط الاشتقاق في الحال ، والجمود في التمييز .

٣- أو نحوية : كاشتراط النصب في المنصوبات (بالضرورة) أعني كونها منصوبة ، أو اشتراط كونها فضلة تأتي بعد تمام الكلام أو اشتراط أن يتضمن الظرف معنى (في) حتى يكـون ظرفاً ، أو اشتراط أن يلي المفعول معه واو المعية و أن تلي هي الفعل أو ما فيه حروفه ومعناه .

---

[1] تمام حسان – اللغة العربية : معناها ومبناها ،ص٣٤،ص ٣٧.

٤- أو دلالـــية : كاشـــتراط الفضـــليَّة في المنصوب ، واشتراط أن يكون المفعول لأجله مصدراً قلبياً لا علاجياً (مثلاً) ليناسب التعليل .

ومثل كل الملاحظ الدلالية الخاصة بكل منصوب أو سِمَته المعنوية البارزة المميزة له.

وهـــنا تبرز القرائن المعنوية الخاصة بكل من المنصوبات لتؤدي دورها الضروري فـــي التمييز بين تلك المنصوبات وإعطاء كل منها ما يميزه ويفترق به عن غيره ، " تلك التي تعبر أو يعبر كل منها عن جهة خاصة في فهم معنى الحدث الذي يشير إليه الفعل " (١).

*فالمفعول به تقترن به قرينة التعدية والمجاوزة التي تدل على أن الفعل قد وقع عليه .

*وأما المفعول المطلق فترتبط به قرينة التحديد والتوكيد ؛ إذ إنه المصدر المنصوب الذي يؤكد فعله ويبين نوعه وعدد مرات حدوثه .

* وأمـــا الظرف فيؤدي معنى الظرفية أو الاحتواء الزماني والمكاني للحدث (الفعل ثم ما فـــي تأويلـــه) وتفـــيدنا قرينة الظرفية الناشئة عنه في تمييزه وتمييز دلالته عن غيره من المنصوبات .

*وأما الحال فهو الوصف الفضلة المنصوب المؤدي دلالةً تُبين هيئة فاعل عامله (الفعل) أو مفعـــوله زمـــن حدوث الفعل فهو يدل على قرينة : (الملابسة للهيئات) أي أن زمن حدوث الحال مقترن بزمن حدوث عامله وملابس له مبين لهيئة فاعله .

* أمـــا المفعـــول لأجله فيحقق قرينة الغائية أو السببية بالنسبة إلى الفعل أي أنه هو الذي يبين سبب حدوث الفعل والغاية من ورائه .

---

(1) تمام حسان – اللغة العربية : معناها ومبناها ، ص١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

* ويــؤدي التمييز وظيفة تفسير الذوات أي إزالة الإبهام الحاصل لألفاظ معينة ، ولإسناد معين أو نسبة في جملة أو تركيب .

* وأما المستثنى فهو المنصوب المخرج من حكم ما سبقه (قرينة الإخراج) .

* والمفعــول معــه يــدل على قرينة المصاحبة : مصاحبة اسم لفعل (حدث) في الزمان وعمــوم الاقتران[1] (أي في المكان أيضا) ويشترط أن يلي هذا الاسم واو المعيّة التالية لفعل أو ما فيه حروفه ومعناه .

* ويتحكم اقتضاء الفعل بدلالته المعجميّة ثمّ بأثره النحوي ــ في نوع المنصوب التابع له؛ فمثلاً :

إنّ (ظَلَــمَ شَــيئاً) تــوازي أو تشبه : (أعطِيَ شيئاً) في كون الكلمة التي في موقع (شيئا) مفعولاً به ثانياً؛ بيد أن تغيير طبيعة الكلمة أو دلالتها المعجمية التي جاءت في هذا الموقع عــن الأصل الذي ينبغي أن تكون عليه = جعل ثمة تعدداً واحتمالاً في موقعها الإعرابي؛ ففي قوله تعالى :

" **ولاَ يُظْلَمُــونَ نَقِيراً** "[2] نرى أن وجود كلمة (نقيراً) في هذا الموقع (بعد الجملة الفعلية بجميع عناصرها الأساسية) ، ثم دلالتها أي معناها : (وهو : النقير : النكتة في النواة كأن ذلــك الموضــع نُقــر مــنها) ثم كونها منصوبةً = كل أولئك جعل كلمة (نقيراً) بدلالتها المعجمية – بشكل أساسي- لا الموقعية النحوية جعلها تحتمل وجهين في الإعراب ؛ لأن (نقيراً) التي جاءت في هذا الموضع أو الموقع ولم تكن مصدراً كما هو الأصل .

---

(١) معاني النحو ،ج٢ص٢٣٨.

(٢) سورة النساء، آية ١٢٤.

* ذلك أن عناصر النظام النحوي هي :

١- الموقع في الجملة .

٢- الحالة الإعرابية .

٣- الدلالة : (المعنى) .

"ولمـــا كانت المواقع الإعرابية متعددة ، والحالات الإعرابية محدودة ؛ لأن الحالات الإعرابية التي يمكن أن يشغلها الاسم ثلاثٌ ، هي الرفع والنصب والجر ، والحالات التي يشـــغلها الفعل المعرب ثلاث أيضاً هي : الرفع والنصب والجزم – لما كان ذلك كذلك ، اقتضـــى نظام الجملة العربية أن يشترك أكثر من موقع إعرابي في حالة إعرابية واحدة ، ولم يمكن تخصيص كل موقع بحالة ، ومن هنا اشتركت الفاعلية والابتدائية والخبرية مثلاً في الرفع .

واشتركت المفعولية والحالية والتمييز والاستثناء في النصب ، والنظام اللغوي عندما يفعـــل هـــذا لا يعبث ولا يرمي إلى الإلباس ، وذلك لأن الحالات الإعرابية تكون محددة متعينة بالوسائل الترابطية التي كفلها النظام اللغوي .

ومـــن هـــنا يصبح تحديد الموقع الإعرابي والحالة الإعرابية كافِيَيْن عند عدم وجود العلامة الإعرابية " [1].

---

[1] محمد حماسة عبد اللطيف – بناء الجملة العربية ، ص٧٦ .

الفصـــــــل الثالث

أسباب التعدد والاحتمال في التراكيب

* أسباب التعدد والاحتمال في الجملة العربية.

* الجملة العربية ذات نوعين من الدلالة:

١- الجملة ذات الدلالة القطعية أو قطعية الدلالة أو التي لا تحتمل إلا معنى واحداً.

٢- الجملة ظنية الدلالة أو احتمالية الدلالة أو محتملتها: تلك التي تحتمل أكثر من معنى.

وثمة أسباب كثيرة تدعو إلى احتمال الدلالة في الجملة ،منها:

١- **الاشتراك في دلالة الصيغة**؛ فقد تشترك صيغة أو بناء (بنية) في الدلالة على أكثر من معنى وذلك نحو: (فعيل)؛ فقد يشترك هذا البناء في المصدر وصيغة المبالغة نحو سميع ، وفي الصفة المشبهة كطويل واسم المفعول كجريح.

ومثله قوله تعالى:- ﴿ إذ يغشيكم النعاس أمنةً منهُ﴾ [١] ؛إذ تشترك صيغة (أَمَنَة ً) في هذا السياق في معنى المصدر: أي أمنة تعنى أمناً، وقد تشترك في صيغة الصفة للجماعة أي أن الأمنة: جمع آمن.

وذلك أيضا نحو قوله تعالى: ﴿ سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوماً﴾ [٢].

فـ (حسوماً) قد تكون صفة أي : جمع حاسم ، وقد تكون مصدراً أي : تباعاً، لم يتخللها انقطاع كما قال ابن عباس رضيَ الله عنهما، وقد تكون مصدراً أي : (مفعولاً مطلقاً) أي : تحسم حسوماً بمعنى : تستأصل استئصالا ، واحتمل أن تكون مفعولا لأجله.

٢- الحذف الذي يؤدي إلى الاحتمال الدلالي والإعرابي ، نحو قوله تعالى :

---

(١) سورة الأنفال ، آية ١١.

(٢) سورة الحاقة، آية ٧.

﴿ فليضحكوا قليلا وليبكوا كثيراً ﴾ [١]؛ بهذا يحتمل أن المعنى فليضحكو.

المفعـــول المطلـــق، ويحتمل أن المعنى: فليضحكوا زمناً قليلاً وليبكوا زمناً كثيرا .

(قليلاً) و(كثيراً) من الظروف . ونحو هذا قولك : (هو لا يفقه إلا قليلاً) فهذا يحتمل وأن المعنى لا يفقه إلا فقهاً قليلاً، ويحتمل أنه لا يفقه إلا قليلاً من الأمور، فيكون قوله :(قليلاً) يحتمل المفعولية المطلقة والمفعول به.

فـــإن ذكر ما يعين أحد المعنيين كانت الدلالة قطعية نحو : ضحك قليلاً من الوقت أو ضحكاً قليلاً وهو يفقه قليلاً من الأمور.

٣- **الاشـــتراك فـــي الإعـــراب أي احـــتمال موقـــع نحوي أو كلمة في موقع نحوي ما لإعرابيين محتملين أو أكثر** وبالتالي يحدث اشتراك في الدلالة وغموض أو احتمال، نحو: (مـــا رأيت فرسا سابقاً) فكلمة (سابقاً) نعت لموصوف محذوف ، احتملت الحال والنعت والظـــرف أيضاً، فمعنى الحال أنك لم تر فرسا سابقاً في أثناء سبقه ولكن قد تكون رأيته وهو غير سابق ، ومعنى النعت أنك لم تر فرساً لا سابقاً ولا غير سابق.

٤- **المجيء بصيغة تفضي إلى اختلاف محتمل في الإعراب والدلالة** ، مثل قوله تعالى : ﴿ وادعـــوه خوفاً وطمعاً﴾[٢] فهذا يحتمل المفعول لأجله أي لأجل الخوف والطمع ويحتمل الحالـــية أي: خائفين وطامعين ولو قلت :(ادعوا ربكم خائفين وطامعين) لصارت الدلالة قطعية وهي الحالية.

---

(١) سورة التوبة، آية ٨٢.

(٢) سورة الأعراف ،آية ٥٦.

ومـــنه نحو :- (أقبل خمسة عشر رجالاً) فهذا يحتمل الحال والتمييز، فمعنى الحال أنهم أقـــبلوا يمشون على أرجلهم ، ومعنى التمييز أنهم خمس عشرة جماعة ، كل جماعة هي رجال ، ولو قلت:- (أقبل خمسة عشر رجلاً) لتعين التمييز وصارت الدلالة قطعية.

ونحـــو:- (عشـــرون فرساناً) أو (عشرون فارساً) فالجمع في نحو هذا ذو دلالة احتمالية، والمفرد ذو دلالة قطعية.

٥- **ذكـــر ألفاظ تفضي إلى الاحتمال في المعنى** سواء كانت قيوداً أم غيرها ولو لم تذكر لكانت الدلالة قطعية نحو: (ما جاءني أخوك راكباً) فهذا يحتمل أنه لم يجئك أصلاً: راكباً أو غـــير راكب كقوله تعالى: ﴿ لا يسألون الناس إلحافاً﴾ (١) أي: لا يسألون الناس إلحافاً ولا غـــير إلحاف، ويحتمل أنه جاءك ولكنه لم يأتك راكباً بخلاف ما لو قلت: (ما جاءني أخوك).

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ هل أتى على الإنسان حين من الدهر لم يكن شيئا مذكوراً ﴾(٢) .

فهذا يحتمل أنه لم يكن شيئا- أصلا-: مذكوراً أو غير مذكور.

ويحـــتمل أنه كان شيئا ولم يكن مذكوراً ، وذلك من حين خلقه الله تعالى من طين إلى أن نفخ فيه الروح. أي أن جملة (لم يكن شيئا مذكوراً): هل هي صفة للحين أم للإنسان؟

ومـــنه:- (جاء الجند صفا صفاً) فهذا يحتمل أنهم جاءوا صفوفا ويحتمل أنهم جاءوا صفا واحداً، فتكون (صفا) الثانية توكيداً ولو قلت: (جاء الجند صفاً) لكان نصا في أنهم جاءوا صفا واحداً. ومثله: (شربت الدواء جرعةً جرعةً) فهذا يحتمل أنه شرب أكثر من جرعة

---

(١) سورة البقرة ،آية ٢٧٣، والإلحاف شدة الإلحاح في المسألة.(لسان العرب)، مادة(لحف).

(٢) سورة الإنسان، آية ١.

ويحـــتمل أنه شربه جرعةً واحدةً ولو قال: (شربه جرعةً) لكان نصا في أنه شربه جرعةً واحدةً.

٦- جمل تحتمل في تأليفها أكثر من معنى ، وذلك نحو قوله تعالى:-

﴿ فقلـــيلاً مـــا يُؤمِنونَ﴾ (١)،فهذا يحتمل أنهم لم يكونوا آمنوا قليلاً ولا كثيراً، ويحتمل أنهم يؤمـــنون بـــبعض حقـــائق الإيمان بالله تعالى ويكفرون بما سواه كالإيمان بالرسول ﷺ فيكونون كافرين وذلك أن (قليلاً) و(قل) و(أقل) قد تستعمل لمعنى النفي ولمعنى القلة.

ومـــن دلالة النفي في مثل هذا التعبير قوله تعالى:- ﴿ وألْقَى في الأرضِ رَوَاسيَ أنْ تميدَ بِكُـــمْ ﴾ (٢) وهو ألقاها؛ لئلا تميد بكم، وقوله تعالى:- ﴿ يُبيِّنُ الله لكُمْ أنْ تَضلُّوا ﴾ (٣) وهو يبين لنا لئلا نضل .

ومن الإثبات قوله تعالى: ﴿يُخرجونَ الرَّسولَ وإياكُمْ أن تُؤمنوا بالله ربِّكُمْ ﴾ (٤)

وهو إثبات الإيمان لا نفيه.

ومن ذلك قوله تعالى :- ﴿الله الّذي رفَع السَّماواتِ بغيرِ عَمَدٍ تَرَوْنَها﴾ (٥) ؛

فهذا يحتمل معنيين: الأول :- خلقها مرفوعة بلا عمدٍ، وأنكم لترونها أي: لتروا السماوات مرفوعةً بلا عمدٍ، والآخر: أنه خلقها بعمدٍ غير مرئيةٍ أي لا ترون تلك العمدَ.

---

(١) سورة البقرة، آية ٨٨ .

(٢) سورة النحل ،آية ١٥.

(٣) سورة النساء ،آية ١٧٦.

(٤) سورة الممتحنة، آية ١.

(٥) سورة الرعد، آية١.

٧- عـبارات تحـتمل أكثر من معنى غير أنه قد تتعين الدلالة بالتعليق أو بالوقف على موطن ما من العبارة وذلك نحو:-

﴿ فإنَّهَا مُحرمَةٌ عليهم أربعين سَنَةً يتيهون في الأرض ﴾ [١] فإنه إذا علَّقت(أربعين سنةً) بـــ(مُحـرَّمة) كانـت مدة التحريم أربعين سنةً وإذا علَّقتها بـ(يتيهون) كان المعنى أنها محرمةٌ عليهم أبداً وأن التيه أربعون سنةً، والوقف إنما يكون بحسب التعليق.[٢]

أي أن تعدد الإعراب واحتمالية الدلالة في الجملة جاء من عدة أسباب، يرجع بعضها إلى ظواهر سياقية كالوقف (كما في المثال السابق) ويرجع بعضها الآخر إلى طبيعة تركيب الجملة وظواهر أخرى كالحذف الذي قد يسبب غموضا في الدلالة .

*وثمة من يرى أن سبب الغموض في جملة من مثل "ضربت زيداً ضاحكاً " يعود إلى أن تركيـب هـذه الجملة في بنيتها السطحية مكون من بنيتين عميقتين مختلفتين ،لكل منهما دلالة مختلفة .

وهـذا الـتعدد في المعنى هو أحد أشكال الغموض التي فسرتها النظرية اللغوية الحديـثة:- موعـزة إياها أو غموضها إلى التركيب النحوي أي هو أحد أشكال الغموض بسبب من التركيب النحوي بشكل أساسي.

ولقـد توقف النحاة والأصوليون عند مثل هذه التراكيب التي تحمل أكثر من معنى بسبب بنائها النحوي أو كما قال الغزالي:- "بحسب نسق الكلام"[٣] .

---

(١) سورة المائدة، آية ٢٦.

(٢)فاضل السامرائي – الجملة العربية والمعنى، ص ١٢-٢١.

(٣) أبو حامد الغزالي- المستصفى في علم الأصول، ج١، ص ١٥٣.

وتنبه كذلك ابن هشام (٧٦١هـ) لمثل هذا الغموض ورأى أن الغموض أو تعدد المعنى أو فساده. كما قال :- بسبب من البنية التركيبية يدخل في ضمن " الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها"؛ فقد بدأ هذه الجهات بالجهة التي يرى فيها أن الإعراب أو التحليل النحوي للجملة ينبغي أن يُراعى فيه المعنى أولا، فقال : إن أول واجب على المُعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً؛ لأن تعدد المعنى عنده قد يأتي من اللفظة المفردة ومن التركيب، ولهذا رأى أنه لا يجوز إعراب فواتح السور من الحروف المقطعة لأنها من الكلام المشتبه الغامض الذي لا يظهر معناه[١] ".

أي أن نحلتنا وعلماءنا (القدماء) الأجلاء تنبهوا إلى أسباب الغموض في التراكيب ودرسوها .

وقد أدى الاحتمال في دلالة التراكيب(الذي ذكرنا بعض أسبابه سابقاً) إلى تعدد الأوجه النحوية في إعراب تلك المنصوبات التي تحتمل غير وجه نحوي . وسندرس كيفية تشكيل الوجه النحوي ان شاء الله تعالى ثم أسباب تعدد الأوجه النحوية وأسس اختيار بعضها دون غيره ، أو ترجيح بعض على بعض آخر .

<u>أسس التشكيل الوجه النحوي</u> :يرتكز الوجه النحوي على أسس متعددة ومتشعبة ، يصعب التفريق بينها ، ولا يفصل بينها إلا لأغراض دراستها ، وينذر أن ينفرد أحدها بتشكيل الوجه النحوي.

وهذه الأسس هي : ١- السماع . ٢- القياس . ٣- الأصل والاعتداد به .

٤- المعنى وضوابطه . ٥- آراء النحاة.

---

(١) ابن هشام- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٥٣٨.

وتفصيل القول في هذه الأسس كالتالي:

١- **السماع**: لقد كانت الشواهد المسموعة في اللغة التي وصلت النحاة عن طريق النقل والمشافهة (من شعر وآيات القرآن الكريم وأمثال عربية) – كانت الأساس المعتمد والأصل الأول في تفسير نظام اللغة وتشكيل الوجه النحوي [١] .

ومن اعتماد الشواهد الشعرية في تشكيل الوجه النحوي في توجيه المنصوبات المتشابهة المثال التالي:

(فإن عزموا الطلاقَ فإن الله سميع عليم) . (البقرة : ٢٢٧).

الطلاق:١- منصوب على نزع الخافض ؛ لأن (عزم) يتعدى بـ"على"، كما قال الشاعر :

عزمت على إقامة ذي صباح لأمر ما يُسوَّد من يسودُ

(البيت لأنس بن مدركة في (الكتاب) ١/٢٢٧)

٢- أن تُضمَّن "عزم" معنى "نوى" ؛فينتصب به "أي مفعولاً به".

في (التّبيان في إعراب القرآن)للعُكبريّ :(١/١٨٠): (و إن عزموا : أي على الطّلاق، و يجوز أن يكون حمل (عزم) على (نوى) فعدّاه بغير حرفٍ).الدّرّ: (٢| ٤٣٥).

وكذلك:

---

[١] محمود الجاسم ، تعدد أوجه التحليل النحوي عند الزمخشري وأبي حيان وابن هشام ، رسالة دكتوراه ، جامعة حلب ، سورية ، ١٤٢٠ هـ ، ١٩٩٩ م ، ص٧٥ .

• ﴿ يَا أَيُّها الَّذِينَ آمنُوا إِن تُطِيعُوا فَرِيقاً مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بعدَ إِيمانِكُم كافِرِينَ ﴾ . (آل عمران/١٠٠) . قوله تعالى:"كافرين" فيه الوجهان التّاليان:

١- مفعول به ثانٍ . ٢- حال .

" ردَّ " يجوز أن يُضمَّن معنى : "صَيَّرَ" فينتصب مفعولين ، ويجوز ألاَّ يتضمن ؛ فيكون المنصوب الثاني حالاً . وقوله : "بعدَ إيمانكُم" يجوز أن يكون منصوباً بـــ (يردُّوكُم) ، وأن يتعلق بـــ (كافرينَ) ، ويصيرُ المعنى كالمعنى في قوله : ﴿ كَفَرُوا بعدَ إيمانِهِم ﴾ (آل عمران : ٩٠) .

ومن أمثلة استعمال "ردَّ " بمعنى : "صَيَّرَ" قول الشاعر :

رَمَـــى الحدثَانِ نِسْوةَ آلِ حَرْبٍ

بِمقْـــدَارٍ سَـــمدْنَ لَـــهُ سُـــمُوداً

فردَّ شُعُورَهُنَّ السُّـــودَ بيضَـــاً

وردَّ وُجُوهَهُنَّ البيـــضُ سُـــودَا

ومن الأمثلة التي كان فيها للشواهد القرآنية دور في تحليلها النحوي الآية التالية:

(يا أيّها الّذين آمنوا لا تتّخذوا بطانةً من دونكم لا يألونكم خبالاً ودّوا ما عنتّم قد بدت البغضاء من أفواههم وما تخفي صدورهم أكبر).(آل عمران: ١١٨).

خبالاً :١- مفعول ثان ، والمفعول الأول هو الضمير ، وإنَّما تعدى لاثنين للتضمين. قال الزمخشري : "يقال ألا في الأمر يألو فيه أي :قصر ،ثم استعمل مُعدًى إلى مفعولين في قولهم "لا آلوك نصحاً ولا آلوك جهداً على التضمين ، والمعنى : لا أمنعكَ نُصحاً ولا أنقصُكَ".

٢- منصوب على إسقاط حرف الجر والأصل : لا يألونكم في خبال أي : في تخبيلكم ، وهذا غير مُنْقاس ؛ بخلاف التضمين فإنه منقاس ، وإن كان فيه خلاف.

٣-أن ينتصب على التمييز، وهو حينئذ تمييز منقول من المفعولية ، والأصل : لا يألون خبالكم أي : في خبلكم أو خبالكم ، ثم جعل الضمير المضاف إليه مفعولاً بعد إسقاط الخافض ، فنصب "الخبال" الذي كان مضافاً تمييزاً ، ومثله قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرضَ عُيُوناً ﴾ (القمر: ١٢) أي :"عُيونَ الأرضِ" ، فَفُعل به ما تقدم ، ومثله في الفاعلية : ﴿ وَاشْتَعَلَ الرَّأسُ شَيْبَاً ﴾ (مريم : ٣) الأصل : "شيب الرأس" وهذا عند من يثبت كون التمييز منقولاً من المفعولية. وقد منعه بعضهم ، وتأول قوله تعالى : ﴿ وَفَجَّرْنَا الأَرضَ عُيُوناً ﴾ على أن "عيوناً " بدل بعض من كل وفيه حذف العائد ،أي : عيونا منها .

٤- وعلى هذا التخريج يجوز أن يكون (خبالاً) بدل اشتمال من "كم" ، والضمير أيضاً محذوف ،أي : "خبالا "منكم.

٥- مصدر في موضع الحال ،أي : مُتَخَبِّلِينَ .

٦- قال ابن عطية : معناه : لا يقصرون فيكم فيما فيه من الفساد عليكم" فعلى هذا الذي قدره يكون المضمر و"خبالاً " منصوبين على إسقاط الخافض وهو اللام "وفي" .

الدر : (٣٦٤/٣) .

وقد يأتي السماع ليسوّغ وجها يضعفه أحد النحاة ويرى غيره . وقد تناولت قضايا السماع الأصل الذي يقوم عليه الوجه ، وهي تقوي عملية التحليل ، وذلك بوصف الأصل بكثرة

الاستخدام وأنه مطّرد ، وتضعيفها عند وصف الأصل بأنه قليل الاستخدام أو نادر أو غير ذلك . ومن ثم كان السماع أساسا معتمدا في تحليل الأوجه النحوية يرد بشتى الصور.

٢- القياس :

القياس النحوي هو : حمل فرع على أصل لعلاقة أو لعلة جامعة يقتضي باجراء حكم الأصل على الفرع ، وهذه العلاقة قد يكون عقلية كمناسبة العلة الجامعة بين الأصل والفرع واطراد الحكم في نوع ما ، وقد تكون تخيلية كقياس الشبه بين المقيس والمقيس عليه . إذا للقياس أركان هي : المقيس والمقيس عليه والعلة الجامعة . وهو من الأسس المعتمدة في تكوين الوجه النحوي والمفاضلة بين الوجوه بترجيح أو رفض أو تجويز .

وثمة أسس عديدة ترافق عملية القياس كالعلة التي تقتضيها ، وتكثر هذه الأسس في الظواهر التي يحدث التعدد في تحليلها (أو ينتج عنها) ، فتأتي لتعزز الوجه النحوي الذي ذهب إليه الدارس ، كما تستخدم في الردود أيضا ، فتتنوع وتتشعب وتتعقد .

ويوضح المثال التالي رفض بعض الوجوه النحوية بناءً على القياس ورفض ما يمنعه القياس:

• قال اللّه تعالى: "اللّه لا إله إلا هو الحيّ القيّوم * نزّل عليك الكتابَ بالحقّ مصدّقاً لما بين يديه و أنزل التّوراةَ و الإنجيلَ * من قبلُ هدىً للنّاس وأنزل الفرقانَ".(آل عمران:٢-٤).

في قوله تعالى:"هدىً للنّاس" أوجه إعرابيّة متعدّدة هي:

١-أنه منصوب على المفعول من أجله والعامل فيه :

"أنــزل " أي : أنزل هذين الكتابين لأجل الهداية ويجوز أن يكون متعلقا من حيث المعنى "يــنزل" و "نزل" معا ،وتكون المسألة من باب التنازع على إعمال الثاني ، والحذف من الأول تقديره : نزل عليــك لــه أي : للهدى فحذفه ، ويجوز أن يتعلق بالفعلين معا تعلقا صناعيا لا على وجه التنازع ، بل بمعنى أنه علة للفعلين معا، كما تقول : "أكرمت زيدا وضربت عمرا إكراما لك" يعني : أن الإكرام علة للإكرام والضرب.

٢- أن ينتصب على الحال من التوراة والإنجيل "ولم يثن مصدر،وفيه الأوجه المشهورة مــن حــذف المضاف : أي : ذوي هدى أو على المبالغة بأن جعلا نفس الهدى أو على جعلهما بمعنى : هاديين .

وقيل : أنه حال من(الكتاب والتوراة والإنجيل)، وقيل : حال من الإنجيل فقط وحذف مما قبله لدلالة هذا عليه.

وقــال بعضهم : تم الكلام عند قوله تعالى : "مِنْ قَبْلُ" فيوقف عليه ويبتدأ – بقوله : "هدى للــناس وأنزل الفرقان أي : وأنزل الفرقان هدى للناس . وهذا التقدير غير صحيح لأنه يــؤدي إلــى تقديم المعمول على حرف النسق وهو ممتنع ، لو قلت : " قام زيد مكتوفة وضُربت هند "وضُربت هند مكتوفة "– لم يصح ألبتة معنىً : " فكذلك هذا " .

المرجع : (الدر:٣/٢١،٢٢).

ومن الأمثلة كذلك قوله تعالى:

- ﴿ من أهل الكتاب أمَّةٌ قائمةٌ يَتلون آياتِ اللهِ آنَاءَ اللَّيلِ وهُم يسجدونَ ﴾. (آل عمران: ١١٣).

قوله : "آناء الليل" ظرف لـ "يتلون"... ولا يجوز أن يكون "آناء الليل" ظرفا لـ "قائمة " قال أبو البقاء : "لأن "قائمة" قد وصفت فلا تعمل فيما بعد الصفة" وهذا على تقدير أن يكون "يتلون"وصفا " لقائمة " وفيه نظر؛لأن المعنى ليس على جعل هذه الجملة صفة لما قبلها ،بل على الاستئناف للبيان المتقدم ، وعلى تقدير جعلها صفة لما قبلها فهي صفة لـ "أمة" لا لـ "قائمة" لأن الصفة لا توصف ، إلا أن يكون معنى الصفة الثانية لائقا بما قبلها نحو: "مررت برجل ناطق فصيح" فـ "فصيح" صفة لـ "ناطق" ،لأن معناه لائق به .

ومن الأمثلة التي راعى فيها المفسرون المعنى وقواعد القياس الآية الكريمة التالية:

"و رسلاً قد قصصناهم عليك من قبلُ و رسلاً لم نقصصهم عليك و كلّم اللّه موسى تكليماً * رسلاً مبشّرين و منذرين لئلاّ يكون للنّاس على اللّه حجّةٌ بعد الرّسل ، و كان اللّه عزيزاً حكيماً".(النّساء: ١٦٤،١٦٥).

"رسلاً":

١ – بدل من (رسلاً) الأول في قراءة الجمهور، وعبر الزمخشري عن هذا بنصبه على التكرير، كذا فهم عنه الشيخ (أبو حيان).

٢ – أنه منصوب على الحال الموطئة ، كقولك : (مررت بزيد رجلاً صالحاً)، ومعنى الموطئة: أي إنهـا ليست مقصودة، إنما المقصود صفتها، ألا ترى أن الرجولية مفهومة من قولك : (بزيد) وإنما المقصود وصفه بالصلاحية.

٣ – أنه نصب بإضمار فعل، أي : أرسلنا رسلاً.

٤ – أنـــه منصوب على المدح ، قدره أبو البقاء "بأعني" ، وكان ينبغي أن يقدره فعلاً دالاً على المدح نحو : "أمدح" ، وقد رجح الزمخشري هذا الأخير فقال : "والأوجه أن ينصب "رسلاً" على المدح". الدر (٤/١٦١).

وقد يرافق الحكم النحوي الذي تقتضيه العملية القياسية جملة من أحكام القيمة التي يطلقها الدارسون على الأوجُه ، وهي أحكام متنوعة وتنطوي جميعا تحت مفهوم التعدد بالجواز ، والتعدد بالرفض .

ولا شك أن أحكام القيمة التي تصف وجها ما تعتمد في معظم الأحيان بعض الأسس المعتمدة في أوجه التحليل النحوي ، وقد تأتي أحيانا من غير إشارة الى تلك الأسس ، كأن يقال : (وهذا جائز) ، و (وهذا أحسن مما تقدم) ، و، (فيه بعد) ، و (هذا خطأ)، و (وهذه الأوجه لا تصح)... إلخ ويلحظ الدارس أن هذه الأحكام تعد من جملة الأسس عندما يعتد برأي أصحابها ، فتصف الوجه تعزيزا له أو ردا عليه ، وهو ما نجده عند النحاة المتأخرين حين يستشهدون بآراء من تقدمهم .

• "قال : آيتك ألاّ تكلّم النّاس ثلاثةَ أيّامٍ إلاّ رمزاً".(آل عمران:٤١).

قوله تعالى:"ثلاثةَ أيّامٍ" يحتمل الأوجه التّالية:

١– ظرف وهو رأي البصرة وهو الأرجح بل الصحيح ؛ لأنه من الأزمنة التي تستغرق جميعها الحدث الواقع فيها .

٢– مفعول به وهو رأي الكوفة .

المرجع : (الدر: ٣/١٦٤) .

•"كُتب عليكم إذا حضر أحدَكم الموتُ إن ترك خيراً الوصيّةُ للوالدين والأقربين بالمعروف حقّاًعلى المتّقين".(البقرة: ١٨٠) . حقّاً:

الاحتمالات :

١- نعت لمصدر محذوف ، وهو إما مصدر : "كُتِبَ " أو "أوصى" أي : كَتْباً أو إيصاءً حقّــاً .

٢- حال من المصدر المعرف المحذوف : إما مصدر (كُتِبَ) أو (أوصى) كما تقدم .

٣- أن ينتصب على أنه مؤكد لمضمون الجملة ، فيكون عامله محذوفاً ، أي : حقّ ذلكَ حقّــاً ، أي مفعول مطلق مؤكد لغيره حذف فعله وجوباً .

٤- مصدر مؤكد لما تضمنه معنى ("المتقين") كأنه قيل : (على المتقيــن حقّاً) ، كقوله : ﴿ أولئكَ هُمُ المؤمنونَ حقّــاً ﴾ . (الأنفال : ٧٤) وهذا ضعيف ؛ لتقدمه على عامله الموصول ، ولأنه لا يتبادر إلى الذهن .

٥- والأولى عند الشيخ أبي حيان : أن يكون مصدراً من معنى "كُتِبَ " ؛ لأن معنى : (كتبَ الوصيةَ) : أي : حقّت ووجبتْ ؛ فهو مصدر على غير الصدر نحو : قعدتُ جُلُوساً.

المرجع : (الدر : ٢/٢٦٢-٢٦٣) .

وبذلك يتبين لنا مما سبق : " أن الأسس المتعلقة بعملية القياس ثريّة ومتنوعة ، وأنها تمثل جزءا من الأسس المعتمدة في أوجه التحليل النحوي والتعامل معها ، فتظهر في قضايا تتعلق بالمقيس عليه ، أو بالعلة الجامعة ، أو بالأسس المرافقة التي تبين صلة القياس بالأسس الأخرى ، مثل : السماع ، والأصل ، ولآراء النحاة ، والمعنى ، كما تبين اعتماد

القياس على قضايا النظر العقلي ، وأنه يتصل أحيانا بحكم الوجه الذي تقوم عليه العملية القياسية ، عند وصفه لاستحسان أو بالترجيح أو الرفض أو التضعيف " [١] .

٣- <u>الأصل والاعتداد به :</u>

يؤتى بالأصل أحيانا ليعزز الأخذ بوجه من الأوجه التي تحتملها الظاهرة ويأتي الأصل بصيغة قاعدة توجيهية ترافق عملية القياس التي عليها الوجه ، ويأتي أو يؤتى به ليجعل عملية التحليل تسير على نمط ما دون غيره من الأنماط .

وربما ساق النحوي الأصل ليضعف وجها من الأوجه التي تحتمل .

إذن كان الأصل من جملة الأسس والمرتكزات المعتمدة في الأوجه التي تتعدد في تحليل الظاهرة ، وأصل يرد بمفاهيم متنوعة ؛ فقد يكون مفترضا ، وقد يراد به أصل الوضع والقاعدة المبنية عليه ، أو يراد به القاعدة أيا كانت عندما تعتبر أصلا ، وكذلك كما ذكرنا في صورة قاعدة توجيهية تراعى في أثناء التحليل ــ وتعتبر هاديا ومرشدا للتحليل النحوي . ولاعتبار الأصـــل والاعتداد به أهمية كبيرة في تشكيل الوجه النحوي والمفاضلة ، من بعد ، بين الوجوه المتحصّلة عند النّحويّ.[٢]

• ﴿ لاَ يَتَّخِذُ المُؤْمِنُونَ الكافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ المُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللهِ فِي شَيْءٍ إِلاَّ أَن تَتَّقُوا مِنْهُم تُقَاةً وَيُحَذِّرُكُمُ اللهُ نَفْسَهُ وَإِلَى اللهِ المَصِيرُ ﴾ (آل عمران/٢٨).

في الدر: قوله : "تقاة" في نصبها ثلاثة أوجه ذلك مبني على تفسير (تقاة) ما هي ؟

---

(١) محمود الجاسم، تعدّد أوجه التّحليل النّحويّ عند الزّمخشريّ و أبي حيّان وابن هشام ص١٤٠.

(٢) المتابق نفسه، ص٩٦.

١-أحدها : أنها منصوبة على المصدر ، والتقدير : أن تتقوا منهم اتقاء؛ فتقاة واقعة موقع الاتقاء ، والعرب تأتي بالمصادر نائبةً عن بعضها والأصل أن تتقوا اتقاءً، نحو : أن تقتدروا اقتداراً ولكنهم أتوا بالمصدر على حذف الزوائد لقوله تعالى : (والله أنبتكم من الأرض نباتا) (نوح : ١٧) والأصل إنباتاً، وفي هذه الفكرة أمثلة كثيرة ذكرها السمين ولم أذكرها اعتماداً على وضوح الفكرة .

الثاني : أنها منصوبة على المفعول به، وذلك أن تكون "تتقوا" بمعنى : تخافوا ويكون(تقاة) مصدراً واقعاً موقع المفعول به، ظاهر قول الزمخشري فإنه قال : إلا أن تخافوا من جهتهم أمراً يجب اتقاؤه وقُرئ "تُقيَة" ، و قيل للمتقي : تقاة وتقية لقولهم : (ضرب الأمير لمضروبه) انتهى فصار- تقدير الكلام: إلا أن تخافوا منهم أمراً متقى.

١- أنها منصوبة على الحال وصاحب الحال فاعل (تتقوا) وعلى هذا تكون حالاً مؤكدة ، لأن معناه مفهوم من عاملها كقوله : ﴿ وَيَوْمَ يُبْعَثُ حَيًّا ﴾ (مريم: ١٥) و﴿ وَلَا تَعْثَوْا فِي- الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾(الأعراف:٧٤) وهو على هذا جمع فاعل" وإن لم يلفظ بفاعل من هذه المادة فيكون فاعلاً- نحو: رام ورماة وغاز وغزاة، لأنه (فُعلَة) يطرد جمعاً لفاعل الوصف المعتل، اللازم وقيل: (فُعلَة)،أجاز ذلك كلّه أبو علي الفارسي. قلت: جمع "فعيل" على "فُعلَة" لا يجوز فإنّ فعيلاً الوصفَ المعتلَّ اللّازمَ يُجمع على أفعلاء" نحو: غنيّ أغنياء وتقيّ أتقياء ،وصفيّ وأصفياء إن قيل، قد جاء فعيل من الوصف مجموعاً على "فُعلَة" قالوا : كَمِيّ وكُماة، فالجواب: أنه من النذور بحيث لا يقاس عليه". المرجع :(الدر: ١٠٩/٣-١١١).

- ﴿ ثُمَّ استوى إلى السماء فسوّهنّ سبعَ سماوات ﴾

السورة ورقم الآية : (البقرة/٢٩) .

الاحتمالات : في نصب " سبع " خمسة أوجه :

١- أحسنها – وهو ما اختاره – وحده – السمين : أنه بدل من الضمير في " سوّاهنّ " العائد على " السماء " كقولك : أخوك مررتُ به زيدٍ .

٢- أنه بدل من الضمير ولكن هذا الضمير يفسره ما بعده ، وهذا يضعف بأن هذا التقدير يجعله غير مرتبط بما قبله ارتباطاً كلياً ؛ فيكون أخبر بإخبارين :

- أحدهما – أنه استَوَى إلى السماء .
- والثاني – أنه سوّى سبع سماوات ، وظاهر الكلام أن الذي استوى إليه هو المسوّى بعينه .

٣- أنه مفعول به ، والأصل : فسوّى منهنّ سبع سماواتٍ ، وشبّهوه بقوله تعالى :

﴿ واختَارَ موسى قومَه سبعين رجلاً لميقاتنا ﴾ (الأعراف: ١٥٥) ، أي : من قومه ، قاله أبو البقاء وغيره . وهذا ضعيف لوجهين ، أحدهما : بالنسبة إلى اللفظ ، والثاني : بالنسبة إلى المعنى . أما الأول فلأنه ليس من الأفعال المتعدية لاثنين أحدهما بإسقاط الخافض لأنها في "أمر" و"اختار" وأخواتهما . والثاني : أنه يقتضي أن يكون ثَمَّ سماواتٌ كثيرة سوّى من جملتها سبعاً وليست كذلك .

٤- أن سوّى بمعنى (صيّر) فيتعدى لاثنين ، فيكون "سبع" مفعولاً ثانياً ، وهذا لم يثبت أيضاً ، أعني جعل "سوى" مثل " صيّر " .

٥- أن ينتصب حالاً ويُعزى للأخفش . وبه بعد من وجهين ، أحدهما : أنه حال مقدرة وهو خلاف الأصل والثاني – أنها مؤولة بالمشتق وهو خلاف الأصل أيضاً .

المصدر : (الدر : ١/٢٤٤ -٢٤٥)

٤- المعنى وضوابطه :

" كان المعنى ، بصوره المختلفة ، من أهم الضوابط والمصادر التي اعتمدها النحاة في معالجة الظاهرة النحوية وتفسيرها وفي ربط مقولاتهم النحوية وردها على أصول معنوية تقف وراء تباين الأنماط اللغوية ، كما كان الاحتكام إليه يتقدم على غيره من الأصول والضوابط فكل ما صلح به المعنى عندهم فهو جيد ، وكل ما فسد به المعنى فمردود .

والعناصر التي تشكل المعنى متنوعة ومتشابكة ومعرفة هذه العناصر يستتبع دراسة كل المعطيات اللغوية المتعلقة بالنص ، وخاصة المضامين والمدلولات التي يولدها الاستعمال في السياق ، وتشمل هذه المعطيات :-

١-المتكلم والمخاطَب المتلقي :معتقداتهما ومقاصدهما وتكوينهما الثقافي والمعرفي.

٢-السياق بنوعيه:- الداخلي ، والخارجي :

الداخلي: ممثلا بعناصره المكونة وما تشتمل عليه من ملاحظ ودلالية وقرائن لفظية ومعنوية.

الخارجي : بما يكتنفه من ظروف مكانية وزمانية وظواهر اجتماعية مرتبطة باللغة "[1].

كذلك بمكن أن تدرج عناصر السياق الغائبة في أسباب تعدد أوجه التحليل النحوي، أي غياب الأداء الصوتي وغياب المقام ويفترض المفسر(بالنسبة للقرآن الكريم) عناصر

---

(١) عبد الحميد السيد- مسائب النحو والصرف في تفسير البحر المحيط مدخل لدراسة نحو النص : جمعاً ودراسة ،ج١ ، ص١١٠.

السياق الغائبة ويبني على فهمه لها فتتعدد الآراء مثلا والتفسيرات بناء على الإفهام المتعددة.

فالزمخشري مثلا ينزع نزعةً عقلية تتصف بالتأويل وله نظرة عقلية تأويلية عميقة بسبب مذهبه الاعتزالي ، مع احتفاله بالمعنى،أما أبو حيّان ، رأس المنهج الظاهري فيتصف نهجه بالبساطة والاحتفال بظاهر النص أو اللفظ والبعد عن التكلف والتعقيد .

ومن الأمثلة التي ظهر فيها الاعتداد بالمعنى جلياً في توجيه المنصوبات المتشابهة قوله تعالى:

*(فما تزيدونني غيرَ تخسير)(هود/٦٣).

غير تخسير : ١ – استثناء في المعنى . ٢ – مفعول ثان لـ (تزيدونني).

قال العكبري : "الأقوى في المعنى أن يكون "غير" هنا استثناء في المعنى؛ وهو مفعول ثان لتزيدونني ، أي فما تزيدونني إلا تخسيراً، ويضعف ٣_أن تكون صفة لمحذوف؛ إذ التقدير فما تزيدونني شيئاً غير تخسير، وهو ضد المعنى.

﴿إذ قالت امرأة عمرانَ :ربِّ إنِّي نذَرْتُ لكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّراً فَتَقَبَّلْ مِنِّي إنَّكَ أنتَ السَّمِيعُ العَلِيمُ﴾ (آل عمران:٣٥

– قوله "محرراً" في نصبه أوجه :

١– أنه حال من الموصول وهو "ما في بطني" فالعامل فيها : "نذرت".

٢– أنه حال من الضمير المرفوع بالجار لوقوعه صلة" ما وهو قريب من الأول، فالعامل في هذه الحال الاستقرار الذي تضمنه الجار والمجرور.

٣- أن ينتصب على المصدر ؛ لأن المصدر يأتي على نرية اسم المفعول من الفعل الزائد على ثلاثة أحرف وعلى هذا فيجوز أن يكون في الكلام حذف مضاف تقديره : نذرت لك ما في بطني- نذر تحرير ويجوز، أن يكون مما انتصبت على المعنى ؛ لأن معنى (نذرت لك) حررت ما في بطني تحريراً. ومن مجيء المصدر بزنة اسم المفعول مما زاد على الثلاث قوله تعالى : ﴿ وَمَزَّقْنَاهُم كُلَّ مُمَزَّقٍ ﴾ (سبأ:١٩) وقوله : ﴿ وَمَنْ يُهِنِ اللهُ فَمَا لَهُ مِنْ مُكْرِمٍ ﴾ في قراءة من فتح الراء (الآية ١٨/الحج)، وقال في (الشّواذ(القراءات الشاذة)) : ذكر أبو معاذ " أي : كل تمزيق وفما له من إكرام ..

٤- أن يكون نعت مفعول محذوف تقديره: غلاماً محرراً، قاله مكي بن أبي طالب : وجعل ابن عطية في هذا القول نظراً قلت وجه هذا النظر فيه أن "نذر" قد أخذ مفعولاً وهو قوله : ﴿ مَا فِي بَطْنِي ﴾ فلم يتعدى إلى مفعول آخر ؟ وهو نظر صحيح. وعلى القول بأنها حال يجوز أن تكون حالاً مقارنة إن أريد بالتحرير معنى العتق، ومقدرة إن أريد معنى خدمة الكنيسة كما جاء في التفسير. المرجع : (الدر: ٣/١٣٠،١٣١)

** "إذا فريق منهم يخشون النّاس كخشية الله أو أشد خشية".(النّساء:٧٧).

قوله : "كخشية الله" فيه ثلاثة أوجه :

١ – أحدها : وهو المشهور عند المعربين : أنها مصدر محذوف، أي : خشية كخشية الله تعالى.

٢ – والثاني : وهو المقرر من مذهب سيبويه غير مرة :

أنهـا فـي محل نصب على الحال من ضمير الخشية المحذوف أي: (يخشون (الخشيةَ) الناسَ مشبهةً خشية الله).

والثالـث : أنها في محل نصب على الحال من الضمير في يخشون، أي : يخشون الناس مثل أهل خشية الله.

وأشدَ : معطوف على الحال، قاله الزمخشري في: الكشاف: (٥٤٣/١).

ثـم قال : "فإن قلت: لم عدلت عن الظاهر وهو كونه صفة للمصدر ولم تقدره: (يخشون خشيةً مثلَ خشية الله) بمعنى : مثل ما يُخشى الله.

قلـت : أبـى ذلك قوله : "وأشدَ خشيةً" ؛ لأنه وما عطف عليه في حكم واحد، ولو قلت : (يخشـون الـنّاسَ أشـدَ خشية) لم يكن إلا حالاً من ضمير الفريق، ولم ينتصب انتصاب المصدر لأنك لا تقول: (خشي فلان أشد خشيةً) فتنصب (خشيةً) وأنت تريد المصدر. إنما تقـول: (أشدَ خشية) فتجرها، وإذا نصبتها لم يكن (أشدَ خشيةً) إلا عبارةً عن الفعل حالاً مـنه، اللهم إلا أن تجعل الخشية خاشية على حد قولهم: "جَدَ جِدّه" عم أن معناه : يخشون النّاسَ خشيةً مثل خشيةأشدَ خشيةً من خشية الله".

ويجوز على هذا أن يكون محل "اشد" مجروراً عطفاً على (خشية الله) تريد كخشية الله أو أشـدَ منها. ويجوز نصب (خشيةً) على وجه آخر وهو العطف على محل الكاف، وينتصـب (أشـدَ) حينـئذ على الحال من (خشيةً) لأنه في الأصل نعت نكرة قدم عليها، والأصل يخشون الناس مثل خشية الله أو خشية أشدَ منها.

فــلا ينتصب (خشية) تمييزاً حتى يلزم منه ما ذكره الزمخشري ويُعتذر عنه، وقد تقــدم نحو من هذا عند قوله : "أو أشد ذكراً" (٢/٢٠٠) والمصدر : مضاف إلى المفعول والفاعل محذوف، أي: لخشيتهم الله" (الدر : ٤/٤٢).

ومــن الأمــثلة التــي روعي فيها المقام ببعده الخارجي، وكذلك الداخلي بمراعاة القرائن اللفظية والعامل وأثره في الجملة في توجيه المنصوبات المتشابهة الآية التالية:

*"و لولا فضلُ اللّه عليكم ورحمتُه لاتّبعتم الشّيطانَ إلاّ قليلاً".(النّساء:٨٣).

١ – أحدها : أنه مستثنى من فاعل : "اتبعتم" أي : لاتبعتم الشيطان إلا قليلاً منكم، وإنه لم يتبع الشيطان، على تقدير كون فضل الله لم يأته، ويكون أراد بالفضل إرسال سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وذلك القليل كقس بن ساعدة الأيادي وزيد بن عمرو بن نفيل وورقة بــن نوفل ممن كان على دين المسيح عليه الصلاة والسلام قبل بعثة رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وقيل : المراد من لم يبلغ التكليف، وعلى هذا التأويل قيل: فالاستثناء منقطع؛ لأن المستثنى لم يدخل تحت الخطاب، وفيه نظر يظهر في الوجه العاشر.

٢ – الثانــي : أنه مستثنى من فاعل (أذاعوا) ، أي : أظهروا أمر الأمن أو الخوف إلا قليلاً.

٣ – الثالث : أنه مستثنى من فاعل (علِمَهُ) أي: لعلِمَهُ المستنبطون منهم إلا قليلاً.

٤ – الــرابع : أنــه مســتثنى من فاعل (لوجدوا) أي: لوجدوا فيما هو من عند غير الله التــناقض إلا قلــيلاً منهم، وهو من لم يمعن النظر، فيظن الباطل، حقاً والمتناقض موافقاً (لبعضه).

٥ – إنه مستثنى من الضمير المجرور في (عليكم) ، وتأويله كتأويل الوجه الأول.

٦ – السادس : أنه مستثنى من فاعل (يستنبطونه) وتأويله كتأويل الوجه الثالث.

٧ – السابع : أنه مستثنى من المصدر الدال عليه الفعل، والتقدير ، لاتبعتم الشيطان إلا اتّباعاً قليلاً، ذكر ذلك الزمخشري.

٨ – الثامن : أنه مستثنى من المتبع فيه، والتقدير : لاتبعتم الشيطان كلكم إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتبعون الشيطان فيها، فالمعنى : لاتبعتم الشيطان في كل شيء إلا في قليل من الأمور، فإنكم كنتم لا تتبعونه فيها، وعلى هذا فهو استثناء مفرغ، ذكر ذلك ابن عطية، إلا أن في كلامه مناقشة وهو أنه قال: أي: "لاتبعتم الشيطان كلكم إلا قليلاً من الأمور فإنكم كنتم لا تتعبون فيها" فجعله هنا مستثنى من المتبع فيه المحذوف على ما تقدم تقريره. وكان قد تقدم أنه مستثنى من الاتباع، فتقديره يؤدي إلى استثنائه من المتّبع فيه، وادعاؤه أنه استثناء من الاتباع، وهما غيران يوجد فرق بينهما من حيث التعبير ، فقوله مرة : "إلا اتباعاً قليلاً لا يرادف إلا قليلاً من الأمور كنتم لا تتبعونه فيها".

٩ – التاسع : أن المراد بالقلة العدم.

١٠ – العاشر : أن المخاطب بقوله : "لاتبعتم" جميع الناس على العموم، والمراد بالقليل: أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ، خاصّة.

٥–آراء النحاة: كان لآراء النحاة المتنوعة والمختلفة أثرها في توجيه إعراب المنصوبات المتشابهة ، ويظهر ذلك في الأمثلة التالية:

• ﴿ فَإِذا قَضَيْتُمْ مناسِكَكُمْ فَاذْكُرُوا اللهَ كَذِكْرِكُمْ آباءَكُمْ أو أشدَّ ذِكْراً ﴾

السورة ورقم الآية : (البقرة/٢٠٠) .

الاحتمالات : ذكراً : يعتمد إعراب (ذكراً) على إعراب (أشدّ) ، وقد ذكر فيه النحاة وجوهاً وأوّلوا بعضهم تأويلات سأذكُرها بمشيئة الله تعالى مفصلة :

١- أجاز النحاة في "أشدّ " أن يكون مجروراً وأن يكون منصوباً :

أ . فأما جره فذكروا فيه وجهين : ١- أحدهما : أن يكون مجروراً .

عطفاً على " ذِكْركُم " المجرور بكاف التشبيه ، تقديره : أو كَذِكْرٍ أشد ذكراً ؛ فتجعلُ للذِّكر ذكراً مجازاً ، وإليه ذهب الزجاج ، وتبعه "أبو البقاء ، وابن عطية .

٢- والثاني : أنه مجرور عطفاً على المخفوض بإضافة المصدر إليه ، وهو ضمير المخاطبين .

قال الزمخشري : "أو أشد ذكراً " في موضع جرٍّ عطفاً على ما أضيف إليه الذكر في قوله : "كذكركم " كما تقول : كذكر قريشٍ آباءهم أو قوم أشد منهم ذكراً وهذا الذي قاله الزمخشري معنىً حسن ، ليس فيه تجوز بأن يُجعل للذكر ذكر ؛ لأنه جعل "أشدّ " من صفات الذاكرين ، إلا أن فيه العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار وهو ممنوع عند البصريين ومحل ضرورة .

وأما نصبه فمن أوجه : ١- أحدها – أن يكون على (آباءكم) ، قاله الزمخشري ، فإنه قال " بمعنى : أو أشد ذكراً من آبائكم ، على أن "ذكراً " من فعل المذكور " وهذا كلام يحتاج إلى تفسير ؛ فقوله : " هو معطوف على (آباءكم) معناه أنك إذا عطفت "أشد " على " آباءكم " كان التقدير : " أو قوماً أشد ذكراً من آباءكم ؛ فكان القوم مذكورين ، والذكر الذي هو تمييز بعد "أشد " هو من فعلهم ، أي : من فعل القوم المذكورين ؛ أنه جاء بعد "

أفعل " الذي هو صفة للقوم ، ومعنى " من آبائكم " أي من ذكركم لآبائكم ، وهذا أيضاً ليس فيه تجوُّز بأن جُعل الذكر ذاكراً .

٢- الثاني (من وجوه نصب "أشدَّ") : أن يكون معطوفاً على محل "الكاف" في : "كذكركم" " لأنها عندهم نعت لمصدر محذوف ، تقديره : ذكراً كذكركم آباءكم أو أشدَّ ، وجعلوا الذكر ذاكراً مجازاً كقولهم : شعرٌ شاعر ، وهذا تخريج أبي علي وابن جني .

٣- الثالث : قاله مكي : أن يكون منصوباً بإضمار فعلٍ ، قال : "تقديره : فاذكروه ذكراً أشد من ذكركم لآبائكم ؛ فيكون نعتاً لمصدر في موضع الحال : اذكروا بالغين في الذكر.

٤- الرابع : أن يكون منصوباً بإضمار فعل الكون ، قال أبو البقاء : "وعندي أن الكلام محمولٌ على المعنى ، والتقدير : أو كونوا أشدَّ لله ذكراً منكم لآبائكم ، ودل على هذا المعنى قوله : ﴿ فَاذْكُرُوا الله ﴾ أي : كونوا ذاكريه ، وهذا أسهل من حمله على المجاز يعني المجاز الذي تقدم ذكره عن الفارسي وتلميذه .

٥- الخامس : أن يكون (أشدَّ) نصباً على الحال من "ذِكراً " لأنه لو تأخر عنه لكان صفة له ، قال الشيخ : فإنه قال بعد ذكره ثلاثة أوجه لنصبه ووجهين لجره : "فهذه خمسة أوجه كلها ضعيفة ، والذي يتبادر إلى الذهن في الآية أنهم أمروا بأن يذكروا الله ذكراً يُماثلُ ذكرَ آبائهم أو أشدَّ ، وقد ساغَ لنا حملُ هذه الآية عليه بوجهٍ ، ذهلوا عنه " ، فذكر ما تقدم . ثم جوَّز في "ذِكْراً " والحالة هذه وجهين ، أحدهما : أن يكون معطوفاً على محل الكاف في "كذكركم " . ثم اعترض على نفسه في هذا الوجه بأنه يلزم منه الفصل بين حرف العطف وهو " أو " وبين المعطوف وهو "ذكراً " بالحال وهو "أشدَّ " ، وقد نص النحويون على أن الفصل بينهما لا يجوز إلا بشرطين :

١- أحدهما : أن يكون حرف العطف أكثر من واحد .

٢- والثاني : أن يكون الفاصل قسماً أو ظرفاً أو جاراً ، وأحد الشرطين موجود وهو الزيادة على حرف والآخر مفقود ، وهو كون الفاصل ليس أحد الثلاثة المتقدمة . ثم أجاب بأن الحال مقدرة بحرف الجر وشبهه بالظرف فأجريت مُجراهما .

٢- والثاني من الوجهين في "ذِكراً " - أن يكون مصدراً لقوله : ﴿ فَاذْكُرُوا ﴾ ويكون قوله : ﴿ كَذِكْرِكُمْ ﴾ في محل نصب على الحال من " ذِكْراً " لأنها في الأصل صفة له ، فلما قدمت كانت في محل حال ، ويكون " أشدَّ " عطفاً على هذه الحال ، وتقدير الكلام : فاذكروا الله ذكراً كذكركم ، أي : مُشبِهاً ذِكْرَكُم أو أشدَّ ، فيصير نظير : "اضرب مثل ضرب فلانٍ ضرباً أو أشدَّ " الأصل : اضرب ضرباً مثل ضربِ فلانٍ أو أشدَّ . و "ذِكْراً " تمييز عند غير الشيخ كما تقدم ، واستشكلوا كونه تمييزاً منصوباً وذلك أن أفعل التفضيل يجب أن تضاف إلى ما بعدها إذا كان من جنس ما قبلها نحو : (وَجْهُ زيدٍ أحسَنُ وَجْهٍ)، و "عِلْمُهُ أكثرُ عِلْمٍ " وإن لم يكن من جنس ما قبلها وجب نصبه نحو : "زيدٌ أحسنُ وَجْهاً وخالدٌ أكثرُ علماً " . إذا تقرر ذلك فقوله : " ذِكْراً " هو من جنس ما قبلها فعلى ما قرر كان يقتضي جره ، فإنه نظير : "اضرب بكراً كضربِ عمرٍ زيداً أو أشدَّ ضَرْبٍ " بالجر فقط .

والجواب عن هذا الإشكال مأخوذ من الأوجه المتقدمة في النصب والجر المذكورين في " أشدَّ " من حيث أن يُجعل الذكر ذاكراً مجازاً كقولهم : "شعرٌ شاعرٌ " كما قال به الفارسي وصاحبه ، أو يُجعل " أشدَّ " من صفات الأعيان لا من صفات الأذكار كما قال به الزمخشري ، أو يُجعل " أشدَّ " حالاً من "ذِكراً " أو ننصبه بفعلٍ . " وهذا كله وإن كان

مفهوماً مما تقدم إلا أني ذكرته بالتنصيص ؛ تسهيلاً للأمر فإنه موضعٌ يحتاج إلى نظر وتأمّلٍ . وهذا نهاية القول في هذه المسألة بالنسبة لهذا الكتاب .

المرجع : (الدر : ٢/٣٣٨-٣٤١) .

• ﴿ وَقَالُوا : قُلُوبُنا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ ﴾

السورة ورقم الآية :(البقرة/٨٨) .

الاحتمالات : في نصب " قليلاً " ستة أوجه :

١- أنه نعت لمصدر محذوف تقديره : " فـ " إيماناً قليلاً يؤمنون .

٢- أنه حال من ضمير ذلك المصدر المحذوف : أي : فيؤمنونه أي الإيمان في حال قلّيه ، وهذا مذهب سيبويه .

٣- أنه صفة لزمان محذوف ، أي : (فزماناً قليلاً يؤمنون) ، وهو كقوله تعالى : ﴿ آمنوا بِالَّذِي أُنْزِلَ على الَّذِينَ آمنُوا وجْهَ النَّهارِ واكْفُرُوا آخِرَه ﴾ . (آل عمران/٧٣) .

٤- أنه على إسقاط الخافض ، والأصل : (فبقليلٍ يؤمنون) ؛ فلمّا حذف حرف الجر انتصب ، ويُعْزَى لأبي عبيدة .

٥- أن يكون حالاً من فاعل (يؤمنون) : أي : (فجَمْعاً قليلاً يُؤمنون) أي : المؤمن فيهم قليلٌ ، قال معناه ابن عباس وقتادة . إلاّ أن المهدوي قال : "ذهب قتادة إلى أن المعنى : فقليلٌ منهم من يؤمنُ ، وأنكره النحويون ، وقالوا : لو كان كذلك لَلَزِم رَفعُ (قليلٍ) .

قلت (أي قال السمين الحلبي) : لا يلزم الرفع مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة لما تقدم من أن نصبه على الحال (الوجه الثاني) – واف بالمعنى .

• و"ما" على هذه الأقوال كلها مزيدة للتأكيد .

٦- أن تكون " ما " نافية ، أي : فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً ، ومثله :

﴿ قليلاً ما تَشْكُرُون ﴾ (الأعراف :٣) ، و﴿ قليلاً ما تذكَّرون ﴾ (الأعراف :١٠) ، وهذا قوي من جهة المعنى ، وإنما يضعف شيئاً من جهة تقدم ما في حيزها عليها ، قاله أبو البقاء ، وإليه ذهب ابن الأنباري ، إلا أن تقديم ما في حيزها عليها – لم يجزه البصريون ، وأجازه الكوفيون . قال أبو البقاء :

" ولا يجوز أن تكون "ما" مصدرية " ؛ لأن (قليلاً) ؛ يبقى بلا ناصب . يعني أنك إذا جعلتها مصدرية كان ما بعدها صلتها ، ويكون المصدر مرفوعاً بـ (قليلاً) على أنه فاعل به فأين الناصب له ؟ وهذا بخلاف قوله : ﴿ كانوا قليلاً منَ اللَّيلِ ما يَهْجَعُون ﴾ (الذاريات :١٧) فإن "ما" هناك يجوز أن تكون مصدرية لأن (قليلاً) منصوب بـ (كانَ) . وقال الزمخشري : "ويجوز أن تكون القلّة بمعنى العدم" .

قال الشيخ (أي : أبو حيان الأندلسي) : وأما ذهب إليه من أن : "قليلاً" يراد به النفي فصحيح ، لكن في غير هذا التركيب ، أعني قوله تعالى : ﴿ فقليلاً ما يُؤمنون ﴾ ؛ لأن "قليلاً" انتصب بالفعل المثبت فصار نظير (قمت قليلاً) أي : قمت قياماً قليلاً ، ولا يذهب ذاهب إلى أنك إذا أتيت بفعلٍ مثبت وجعلت (قليلاً) منصوباً : نعتاً لمصدر ذلك الفعل يكون المعنى في المثبت الواقع على صفة أو هيئة انتفاء ذلك المثبت رأساً وعدم وقوعه بالكلية ، وإنما الذي نقل النحويون : أنه قد يراد بالقلة النفي والمحض في قولهم : (أقل رجل يقول ذلك) و(قلَّما يقوم زيدٌ) ، وإذا تقرر هذا فحملـ ـة على النفي المحض هنا ليس بصحيح . انتهى . قلت : ما قاله أبو القاسم الزمخشري – رحمه الله – من أن معنى

التقليل هنا النفي – قد قال به الواحدي قبله ؛ فإنه قال : "أي : لا قليلاً ولا كثيراً ، كما تقول : قلما يفعل كذا ، أي : ما يفعله أصلاً " .

المرجع : (الدر : ٥٠٢/١ ، ٥٠٣) .

• ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ منكم وَيذرونَ أزواجاً وصيَّةً لأزواجهم متاعاً إلى الحولِ غيرَ إخراجٍ فإن خَرَجْنَ فلا جُناحَ عليكُمْ في ما فَعَلْنَ في أنفُسِهِنَّ من معروفٍ والله عزيزٌ حكيمٌ ﴾ السورة ورقم الآية (البقرة/٢٤٠) .

الاحتمالات :

١- وصيةً : نصبٌ على المصدر لفعلٍ محذوفٍ تقديره "ليُوصُوا " .

٢- متاعاً : فيه (أي : في نصبه) سبعةُ أوجُهٍ .

• يعتمد إعراب (متاعاً) على إعراب (وصيةً) ، ويعتمد إعراب (وصيةً) على إعراب (الَّذين) في وجهين ضعَّفهُما السمين ، وهما التاليان :

أ. إعراب "وصيةً " بالتفصيل :

١- أن تكون "وصية " مصدراً لفعلٍ محذوفٍ تقديره : " ولْيُوصِ " و"الَّذين" فاعله .

٢- أن تكون مفعولاً ثانياً لفعلٍ مبنيٍّ للمجهول تقديره : "أُلزِمَ " فاعله : "الذين " أيضاً .

وضعفهما السمين قائلاً : "وهو والذي قبله ضعيفان ؛ لأنه ليس من مواضع حذف الفعل.

٣- أن تكون (وصيةً) مفعولاً مطلقاً أو مصدراً لفعلٍ مُقدرٍ يقع خبراً لمبتدأ والمبتدأ خو (الذين) ، بتقدير : (والذين يُتوفَّونَ منكمْ يُوصُونَ وصيةً) .

ب. إعراب (متاعاً) :

١- "أنه منصوب بلفظ "وصيةً " ؛ لأنها مصـــدر منون لا يضر تأنيثها بالتاء لبنائها عليها ؛ فهي كقوله :

فَلَوْلاَ رجاءُ النَّصْرْ منكَ ورهْبَةٌ عِقَابَكَ قَدْ كانُــوا لَنَــا كالمــوارد

والأصل : وصيةٌ بمتاعٍ ، ثم حذف حرف الجر اتساعاً ؛ فنصب ما بعده ، وهذا إذا لم تجعل "الوصية " منصوبة على المصدر ؛ لأن المصدر المؤكد لا يعمل ، وإنما يجيء ذلك حال رفعها أو نصبها على المفعول كما تقدم تفصيله .

٢- أنه منصوب بفعلٍ : إما من لفظه أي : متِّعُوهُنَّ متاعاً أي : تمتيعاً ، أو من غير لفظه أي : جعل الله لهنَّ متاعاً .

٣- أنه صفة " لوصية " .

٤- أنه بدلٌ منها .

٥- أنه منصوب بما نصبها أي : يوصون "وصيةً " .

٦- أنه حال من الموصينَ : أي مُمتَّعين أو ذوي متاعٍ .

٧- أنه حال من " أزواجهم " ، أي : مُمتَّعاتٍ أو ذواتِ متاعٍ ، وهي حال مقدرة إن كانت الوصية من الأزواج .

المرجع : (الدر : ٥٠٣/٢) .

• وقرأ أُبيّ : "متاعٌ لأزواجهمْ " : بدل "وصيةً " ورُوي عنه : "فمتاعٌ " ، ودخول الفاء في خبر الموصول لشبهه بالشرط ، وينتصب "متاعاً" في هاتين الروايتين على المصدر بهذا المصدر ؛ فإنه بمعنى التمتيع ، نحو : يُعجبني ضربٌ لك زيداً ضرباً شديداً " ونظيره : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُوراً ﴾ (الإسراء : ٦٣) .

"وإلى الحَوْلِ" متعلقٌ بـــ "متاعٍ" او بمحذوفٍ على أنه صفة له .

• قوله : ﴿ غَيْرَ إخْرَاجٍ ﴾ في نصبه ستة أوجه :

١- أحدها : أنه نعتٌ لـــ (متاعاً) .

٢- أنه بدل منه .

٣- أنه حال من الزوجات أي : غير مُخرجات .

٤- أنه حال من الموصين ، أي غير مخرجين .

٥- أنه منصوب على المصدر تقديره : لا إخراجا قاله الأخفش .

٦- أنه على حذف حرف الجر ، تقديره : من غير إخراج ، قاله أبو البقاء ، وفيه نظر.

• في (معاني القرآن) : ١٧٨ وعبارته : "أي : متاعاً لا إخراجاً : أي لا تخرجوهنّ إخراجاً " .

المرجع : (الدر : ٥٠٣/٣ ، ٥٠٤) .

•" أولئك هم الكافرون حقّاً".(النّساء:١٥١).

١ – مصـــدر مؤكد لمضمون الجملة قبله ؛ فيجب إضمار عامله وتأخيره عن الجملة المؤكّد لها، والتقدير: أحُقّ ذلك حقاً، وهكذا كل مصدر مؤكد لغيره أو لنفسه.

٢ – حـــال من قوله : "هم الكافرون" ، قاله أبو البقاء، أي : "كافرون غير شك" وهذا يشبه أن يكون تفسيراً للمصدر المؤكّد .

وقد طعن الواحدي على هذا التوجيه فقال :

(الكفـــر لا يكون حقاً بوجه من الوجوه). والجواب : أنّ الحق هنا ليس يراد به ما يقابل الباطل، بل المراد به أنه ثابت لا محالة وأن كفرهم مقطوع.

٣ -- أنه نعت لمصدر محذوف أي : الكافرون كفراً حقاً، وهو أيضاً مصدر مؤكّد ن ولكن الفرق بينه وبين الوجه الأول : أن هذا عامله مذكور، وهو اسم الفاعل وذاك عامله محذوف كما تقدم. (الدر ٤/١٣٩) .

﴿للرّجال نصيبٌ ممّا ترك الوالدان والأقربون وللنّساء نصيبٌ ممّا ترك الوالدان والأقربون ممّا قلّ منه أو كثُر نصيباً مفروضاً ".(النّساء:٧).

ن ينتصب على أنّه واقع موقع المصدر، والعامل فيه ما تقدّم ، إذ التقدير : عطاءً أو استحقاقاً، وهذا معنى قول من يقول :منصوب على المصدر المؤكّد، قال الزمخشري: " كقوله تعالى :﴿ فريضةً من الله ﴾(النّساء: ١١).

كأنه قيل :قسمةً مفروضةً" . وقد سبق الفرّاء إلى هذا ، قال: "نُصب لأنه أخرج مخرج المصدر، ولذلك وحّده كقولك : " له عليّ كذا حقّا لازما " ونحوه :" فريضة من الله" ولو كان اسما صحيحا لم ينتصب ، لا تقول : " لك عليّ حقّ درهما" .

٢- أنّه منصوب على الحال ، ويحتمل أن يكون صاحب الحال الفاعل في " قلّ" أو " كثُر " ، ويُحتمل أن يكون (نصيباً)وان كان نكرةً لتخصصه : إما بالوصف و إما بالعمل ، والعامل في الحال الاستقرار الذي في قوله :﴿ للرّجال﴾

وإلى نصبه حالاً ذهب الزّجّاج ومكّيّ، قالا:" المعنى لهؤلاء أنصبة على ما ذكرناها في حال الفرض " .

١- أنّه منصوب على الاختصاص ، بمعنى: أعني نصيباً، قاله الزمخشري . قال الشّيخ : " أن عنى الاختصاصَ المصطلحَ عليه فهو مردود بكونه نكرة ، ولقد نصّوا على اشتراط تعريفه" .

٢- النّصب بإضمار فعل أي : أوجبت- أوجعلت- لهم نصيبا .

٣- أنه مصدر صريح أي : نصبته نصيبا " الدر : (٣/٥٨٨، ٥٨٩) .

* وهناك أسباب أخرى لتعدد التحليل النحوي قد تلتقي مع الأسس السابقة في الموضوع نفسه (أسباب التعدد) :

١- الخروج على القاعدة (بالاستثناء عليها، أو اشتراك بعض الأبواب النحوية في الصفات الصرفية).

• ﴿ ودَّ كثيرٌ من أهلِ الكتابِ لَوْ يَرُدُّونكم من بَعدِ إيمانكُمْ كُفَّاراً حَسَداً من عندِ أنفُسِهم ﴾ السورة ورقم الآية : (البقرة: ١٠٩).

الاحتمالات :

١- مفعول من أجله .

٢- مصدر في موقع أو موضع الحال أي حاسدين .

٣- مفعول مطلق لفعل محذوف .

المرجع : (الدر : ٢/٦٧) .

٣- طبيعة اللغة الإنسانية

تعد اللغة من أبرز الظواهر الإنسانية وأقواها دلالة على طبيعة الإنسان وخصائصه المحيرة المعقدة؛ فالإنسان لا يخضع للقوانين بشكل مطلق وكذلك لغته فإنها تطالعنا أحيانا بعناصر تركيبية محيرة لا يعرف لها وجه محدد إذ تواجهنا هذه العناصر المحيرة بعبارات لم تخرج على قاعدة ولم يؤثر فيها أمر سياقي.

ويـتجلى هذا بمظاهر متنوعة وكثيرة من ذلك مثلا أن يصلح الموقع الذي يشغله لفظ في نمط تركيبي معين لغير وجه لعدم وجود قرينة حاسمة.

مـثل قولـه تعالى:(ولا يظلمون فتيلاً) [النساء:٤٩، والإسراء:٧١]، إذ تحتمل كلمة فتيلاً الوجوه النحوية التالية:

١ – مفعـول ثان، لأن الأول قام مقام الفاعل، ويجوز أن يكون ٢ – نعت مصدر محذوف كما تقدم تقريره في "مثقال ذرة" (٤٠ من النساء) الدر (٣/٧٠٢).

فقـد يحـتمل الموقع التركيبي غير وجه يتحدد كل منها بظهور العلامة الإعرابية وعندما تغيب هذه العلاقة عن اللفظ، لأسباب تقتضيها طبيعة اللغة العربية تتعدد الأوجه.

من ذلك مثلا قوله تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأعلى﴾ (الأعلى :١) .

يحتمل الموقع الذي يشغله ولفظ (الأعلى) إعرابين أو وظيفتين لتعذر ظهور الحركة على الاسـم فـيجوز فيه أن يكون في موضع نصب صفة لـ(اسم) الذي عُرّف بالإضافة إلى (ربك) ويجوز فيه أيضا أم يكون في موضع جر صفة لـ(رب) الذي عرف بالإضافة.

عـدم ظهـور العلاقـة الإعرابية على اللفظ (كما في الأسماء الناقصة والمبنية كالأسماء الموصـولة وأسـماء الإشـارة)، أدى إلى تعدد في الإعراب احتمله اللفظ بسبب موقعه التركيبـي كذلـك يمكن للحذف ووجود بنى عميقة تكمن وراء البنية السطحية الواحدة أن يؤدي إلى ذلك التعدد في الإعراب أيضا (بتعدد أشكال التقدير تقدير المحذوف ومناسبتها للمعنى والسياق).

ومثال ذلك تعدد إعراب كلمة "من" بسبب عدم ظهور العلامة الإعرابية عليها ووقوعها في موقع يحتمل الوظيفتين النحويتين في الآية التالية:

﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾ (هود:٤٣).

١ – استثناء متصل ، و (من رحم) بمعنى : الراحم، أي : لا عاصم إلا الله.

٢ – استثناء منقطع ، أي لكن من رحمه الله يُعصم.

ومن الأمثلة التي كان للحذف فيها دور في تعدد الأوجه الإعرابية قوله تعالى:

• ﴿ بلْ ملَّةَ إبراهيمَ حنيفاً ﴾ وتمام الآية الكريمة : ﴿ وقالُوا : كُونوا هُوداً أو نصَارَى تهتدُوا ، قُلْ : بل ملَّةَ إبراهيمَ حنيفاً وما كانَ من المشركينَ ﴾

السورة ورقم الآية : (البقرة/١٣٥) .

الاحتمالات : ملَّةَ :

١– مفعول فعل مضمر ، أي : بل نتبع ملة إبراهيم .

٢– أنه منصوب على أنه خبر كان ، أي : بل نكون ملة : أي أهل ملة إبراهيم .

٣– أنه منصوب على الإغراء ، أي : الزموا ملة إبراهيم .

٤– أنه منصوب على إسقاط حرف الجر ، والأصل : نقتدي بملة إبراهيم .

• وهذا – أي النقطة الأخيرة الرابعة – يحتمل أن يكون من كلام المؤمنين فيكون تقدير الفعل : بل نكون أو نتبع أو نقتدي كما تقدم ، وأن يكون خطاباً للكفار فيكون التقدير : كونوا أو اتبعوا أو اقتدوا " .

المرجع : (الدر : ٢/١٣٥ ، ١٣٦) .

• قوله : "حنيفاً " : في نصبه أربعة أقوال :

١– حال من "إبراهيم" ؛ لأن الحال تجئ من المضاف إليه قياساً في ثلاثة مواضع على ما ذكربعضهم:

أ. أحدها : أن يكون المضاف عاملاً عمل الفعل .

ب- الثاني : أن يكون جزءاً نحو : ﴿ ونزعنَا مَا في صُدُورِهم من غِلٍّ إخْوَاناً ﴾ (الحجر : ٤٧) .

ج- الثالث : أن يكون كالجزء كهذه الآية الكريمة ، لأن سيدنا إبراهيم عليه الصلاة والسلام لما لازمها تنزلت منه منزلة الجزء .

"والنحويون يستضعفون مجيئها من المضاف إليه . ولو كان المضاف جزءاً ، قالوا : لأن الحال لا بد لها من عامل ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبها ، والعامل في صاحبها لا يعمل عمل الفعل ، وذلك نحو : جاءَ غلامُ هند ضاحكةً ، والعامل في صاحبها هنا : معنى الإضافة أو اللام .

ولم يذكر الزمخشري غير هذا الوجه ، وشبهه بقولك : رأيت وجه هند قائمةً .

٢- نصبه بإضمار فعل أي : نتبع حنيفا ، وقدره أبو البقاء "بأعني" ، وهو قول الأخفش الصغير وجعل الحال خطأً .

٣- أنه منصوب على القطـــع وهو رأي الكوفيين ، وكان الأصل عندهم : إبراهيم الحنيفَ ، فلما نكره لم يمكن إتباعه .

٤- وهو المختار عند السمين الحلبي : أن يكون حالاً من "ملة" فالعامل فيه ما قدرناه عاملاً فيها ، وقد تقدم ، وتكون حالاً لازمة ، لأن الملة لا تتغير عن هذا الوصف ، وكذلك على القول بجعلها حالاً من "إبراهيم" ؛ لأنه لم ينتقل عنها ، فإن قيل : صاحب الحال مؤنث فكان ينبغي أن يطابقه في التأنيث فيقال : حنيفة ، فالجواب من وجهين ، أحدهما : أن "فعيلاً" يستوي فيه المذكر والمؤنث . والثاني : أن الملة بمعنى الدين ،

ولذلك أبدلت منه في قوله : ﴿ دِيناً قِيماً مِلَّةَ إبراهيمَ حنيفاً ﴾ (الأنعام : ١٦١) ، ذكر ذلك ابن الشجري في (أمالِيْه) . السورة ورقم الآية : (١٨/١) .

المرجع : (الدر : ١٣٦/٢ ، ١٣٧) .

• ﴿ صِبْغَةَ اللهِ ، ومَنْ أحْسَنُ منَ اللهِ صِبْغَةً ونحنُ لهُ عابِدُون ﴾

السورة ورقم الآية (البقرة/١٣٨) .

الاحتمالات : في "صِبْغَةَ" أربعة أوجه :

١- أن انتصابها انتصاب المصدر المؤكد وهذا اختاره الزمخشري ، وقال : "هو الذي ذكره سيبويه والقول ما قالت حذام" . المرجع : (الكشاف : ٣١٦/١) .

واختلف حينئذٍ في العامل أي : عن ماذا انتصب هذا المصدر ؟ فقيل : عن قوله : "قولوا : آمنَّا" ، وقيل عن قوله : "ونحن له مسلمون" ، وقيل : عن قوله : "فقد اهتدوا" .

٢- أن انتصابها على الإغراء أي : الزموا صبغة الله ، قال الشيخ أبو حيان :

"وهذا ينافره آخر الآية وهو قوله : ﴿ ونحنُ لهُ مُسلِمُون ﴾ إلا أن يقدر هنا قول ، وهو تقدير لا حاجة إليه ولا دليل من الكلام عليه" . المرجع (البحر : ٤١٢/١).

٣- أنها بدل من "ملة" وهو ضعيف إذ قد وقع الفصل بينهما بجمل كثيرة .

٤- انتصابها بإضمار فعل أي : اتبعوا صبغة الله .

ذكره أبو البقاء مع وجه الإغراء ، وهو في الحقيقة ليس زائداً فإن الإغراء أيضاً هو نصب بإضمار فعل . المرجع (الدر : ١٤٣/٢) .

كذلـــك يفضي استخدام اللغة المتنوع للأفعال والأدوات إلى مثل هذا التعدد ، نحو استخدام أفعال بعينها متعدية أحيانا ولازمة أحياناً أخرى (طبعا بضوابط ولأغراض بلاغية، كحذف المفعول أو المفعولين للفعل المتعدي في القرآن الكريم).

إذ تـــتعدد دلالات الأفعـــال حســـب اســـتخداماتها فـــي سياقات مختلفة و يؤثّر ذلك على المنصوبات المتشابهة ومن ذلك الفعل :علم".

.

(الدر : ٣/٥٣ – ٥٥) .

كذلك تلعب الخصائص اللهجية دورها في هذا التعدد ولعل (ما) التميمية والحجازية مثال واضح على هذا. [١]

كذلك أدى غياب الأداء بظاهرتيه المعروفتين: التنغيم والوقف وغياب المقام وملابساته إلى تعدد في فهم المعنى وبالتالي في الإعراب والتحليل النحوي.

المعـــنى: ذكـــرنا أن غياب بعض عناصر فهم الأداء تؤدي إلى تشكل المعنى على أنحاء مختلفة تفضي إلى تعدد في الفهم ثم في الإعراب وكذلك يمكن أن يكون التعدد الذي يؤدي إلـــيه المعـــنى نتـــيجة لغموض المراد، وعدم معرفة المعنى المحدد منه الذي لم يوضحه صـــاحبه لغاية غير مقصودة ،كما في النصوص العلمية التي نجدها عند النحاة، أو لغاية مقصودة كما في فواتح السور التي نجدها في القرآن الكريم.

ويتبدّى أثر تعدد الأفهام في توجيه المنصوبات المتشابهة في إعراب الآية التالية:

---

[١] نهاد الموسى – أضواءٌ على مسألة التعدد في وجوه العربية ، مجلة أفكار ، العدد ٢٨ ، عمان ، ١٩٧٥م ، من ص٣٩-٥٥ .

وأبو البقاء قد قدر المفعول المحذوف "أعمالهم بإخلاص النيـــة" . وجوّز أيضاً أن يكون " من أنفسهم" مفعولاً ، وأن يكون (من) بمعنى اللام ، وكان قدم أولاً أنه يجوز فيهما المفعول من أجله والحالية ، وهو غير واضح كما تقدم . وتلخص أن في (من أنفسهم) قولين : أحدهما : أنه مفعول بالتجوز في الحرف . الثاني : أنه صفة لـــ (تثبيتاً) ؛ فهو متعلق بمحذوف ، وتلخص أيضاً أن التثبيت يجوز أن يكون متعدياً ، وكيف يقـــدر مفعوله ، وأن يكون قاصراً .

فإن قيل : "تثبيت" مصدر "ثبّتَ " و"ثَبَتَ " متعدٍ ، فكيف يكون مصدره لازماً ؟ فالجواب أن التثبيت مصدر تثبّت فهو واقع موقع التثبّت ، والمصادر تنوبُ عن بعضها . قال تعالى : ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾ (المزمل : ٨) والأصل : "تبتُّلاً" ويؤيـــد ذلك قراءة من قرأ : "وتبتُّـــتاً" .

• وإلى هذا نحا أبو البقاء . قال الشيخ : "وردّ هذا القول بأن ذلك لا يكون إلا مع الإفصاح بالفعل المتقدم على المصدر ، نحو الآية ، وأما أن يُؤتى بالمصدر من غير نيابة على فعل مذكور فلا يحمل على غير فعله الذي هو له في الأصل " . ثم قال : "والذي يقول : "ثبَتَ " يعني مُخففاً فعلٌ لازمٌ معناه : تمكن وترسخ ، وثبّت معدّى بالتضعيف معناه : مكن وحقق " .

المرجع : (الدر : ٢/٥٩٠ ، ٥٩١) .

وقد ظهر في ذلك المثال أيضاً استخدام الفعل متعدياً مرة ولازماً أخرى.

الاجتهاد: يولّد الاجتهاد مع مرور الأيام وجوهاً في التحليل النحوي لم تكن موجودة سواء كانت ضعيفة أم قوية ،إلا أنها تتعدد بتعدد احتمال النص تركيبياً وتعدد أفهام النحاة المتعاملين معه[1] .

ويظهر تعدد الوجوه النحوية بناءً على تعدد اجتهادات النحاة في المثال التالي:

• ﴿ كُلُوا مِمَّا فِي الأَرضِ حلالاً طيِّباً ﴾

السورة ورقم الآية : (البقرة/١٦٨) .

الاحتمالات : حلالاً :

١- أن يكون مفعولاً به بـ (كُلُوا) ، و(من) على هذا فيها وجهان :

أ. أن تتعلق بـ " كُلُوا " ، ويكون معناها : ابتداء الغاية .

ب. أن تتعلق بمحذوف على أنها حال من (حلالاً) وكانت في الأصل صفة له فلما قدمت عليه انتصبت حالاً ، ويكون معنى "من" للتبعيض .

٢- أن يكون انتصاب " حلالاً " على أنه نعت لمفعول محذوف ، تقديره : شيئاً أو رزقاً حلالاً ذكره مكي ، واستبعده ابن عطية ، ولم يبين وجه بُعده ، والذي يظهر في بعده أن (حلالاً) ليس صفة خاصة والمأكول ، بل يوصف به المأكول وغيره ، وإذا لم تكن الصفة خاصة لا يجوز حذف الموصوف .

٣- أن ينتصب (حلالاً) على أنه حال من "ما" بمعنى الذي ، أي : كلوا من الذي في الأرض حال كونه حلالاً .

---

[1] محمود الجاسم، تعدد أوجه التحليل النحوي عند الزمخشري وأبي حيان وابن هشام، ص ٦٦.

٤- أن ينتصب على أنه نعت لمصدر محذوف ، أي : أكلاً حلالاً ، ويكون مفعول (كلوا) محذوفاً ، و(ما في الأرض) صفة لذلك المفعول المحذوف ، ذكره أبو البقاء ، وفيه من الرد ما تقدم على مكي ، ويجوز على هذا الوجه الرابع ألا يكون المفعول محذوفاً بل تكون "من" مزيدة على مذهب الأخفش تقديره : كلوا ما في الأرض أكلاً حلالاً .

٥- أن يكون حالاً من الضمير العائد على "ما" ، قاله ابن عطية ، يعني بالضمير الضمير المستكن في الجار والمجرور الواقع صلة .

• " طيِّباً " : فيه ثلاثة أوجه :

١- أن يكون صفة لـ (حلالاً) ، أما على القول بأن (من) للابتداء بـ (كُلُوا) فواضحٌ ، وأما على القول بأن : " مما في الأرضِ" حال من "حلالاً " فقال أبو البقاء : "ولكن موضعها بعد الجار والمجرور ، لئلا فصل بالصفة بين الحال وذي الحال " وهذا الذي قاله ليس بشيء فإن الفصل بالصفة بين الحال وصاحبها ليس بممنوع ، تقول : "جاءني زيدٌ الطويلُ راكباً " بل لو قدمت الحال على الصفة فقلت : " جاءني زيدٌ راكباً الطويلُ " – كان في جوازه نظر .

٢- أن يكون صفة لمصدر محذوف أو حالاً من المصدر المعرفة المحذوف : أي أكلاً طيباً .

٣- أن يكون حلالاً من الضمير في : "كُلُوا " تقديره : مُستَطيبين ، قاله ابن عطية ، قال الشيخ : "وهذا فاسدٌ في اللفظ والمعنى ، أما اللفظ فلأن (الطيب) اسم فاعل فكان ينبغي أن تجمع لتطابق صاحبها فيقال : طيبين وليس (طيب) مصدراً فيقال : إنما لم يجمع لذلك . وأما المعنى فإن (طيباً) مغاير لمعنى (مستطيبين) ؛ لأن الطيب من صفات المأكول

والمستطيب من صفات الآكلين ، تقول : طاب لزيد الطعام ، ولا تقول : (طاب زيد الطعام) بمعنى : استطابه . المرجع : (البحر : ٤٧٨/١) .

المرجع : (الدر : ٢٢١/٢ – ٢٢٣) .

وكذلك قوله تعالى:

• ﴿ أَفَغَيْرَ دِينِ اللهِ يَبْغُونَ وَلَهُ أَسْلَمَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً وإليه يُرْجَعُونَ ﴾ . (آل عمران/٨٣)

• "طوعاً" و "كرهاً" : فيهما وجهان : ١- أحدهما : أنهما مصدران في موضع الحال والتقدير : طائعين وكارهين .

٢- والثاني : أنهما مصدران على غير الصدر ، قال أبو البقاء : " لأنَّ أسلمَ " بمعنى : انقادَ وأطاعَ ، وتابعَ الشيخُ على هذا ، وفيهِ نظرٌ من حيثُ إن هذا ماشٍ في (طوعاً) لموافقته لمعنى الفعل قبله ، وإما (كرهاً) فكيف يقال فيه ذلك ؟ ، والقول بأنه يغتفر في الثواني ما لا يغتفر في الأوائل غير نافع هنا . الدر : (٢٩٦/٣) .

وكذلك قوله تعالى:

• ﴿ و إذ قال ابراهيم : ربِّ أرني كيف تحيي الموتى قال: أو لم تؤمن ؟ قال:بلى ولكن ليطمئنّ قلبي، قال: فخذ أربعةً من الطّير عل فصُرهنّ إليك ثمّ اجعل على كلّ جبلٍ منهنذ جزءاً ثمّ ادعهنّ يأتينك سعياً واعلم أنّ اللّه عزيزٌ حكيمٌ . ﴾

السورة ورقم الآية : (٢٦٠/٢) .

الاحتمالات : سعياً :

١- مصدر واقعٌ موقع الحال من ضمير الطير ، أي : يأتينك ساعياتٍ ، أو ذواتِ سعيٍ.

٢- حال من المخاطب ، ونقل عن الخليل ما يُقوّي هذا : (أن المعنى : يأتينك وأنت تسعى سعياً) ، فعلى هذا يكون (سعياً) منصوباً على المصدر ، وذلك الناصب لهذا المصدر في محل نصب على الحال من (الكاف) في (يأتينك) . قلت : والذي حمل الخليل رحمه الله على هذا التقدير أنه لا يقال عنده : "سعى الطائر" فلذلك جعل السعي من صفات الخليل عليه الصلاة والسلام لا من صفة الطيور .

٣- أن يكون (سعياً) منصوباً على نوع المصدر ؛ لأنه نوع من الإتيان ؛ إذ هو إتيان بسرعة ؛ فكأنه قيل : يأتينك إتياناً سريعاً . وقال أبو البقاء : "ويجوز أن يكون مصدراً مؤكداً ؛ لأن السعي والإتيان متقاربان" ، وهذا فيه نظر ؛ لأن المصدر المؤكد لا يزيد معناه على معنى عامله ، إلا أنه تساهل في العبارة .

المرجع : (الدر : ٢/٥٧٨) .

وكذلك قوله تعالى:

• ﴿ فَلَمَّا وَضَعَتْهَا أُنْثَى قَالَتْ : رَبِّ إِنِّي وَضَعْتُهَا أُنْثَى وَاللهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَ لَيْسَ الذَّكَرُ كَالأُنْثَى ﴾ .

• قوله أنثى في إعرابها وجهان :

١- أنها منصوبة على الحال وهي حال مؤكدة لأن التأنيث مفهوم من تأنيث الضمير فجاءت أنثى" مؤكدة ، قال الزمخشري : فإن جاز انتصاب (أنثى) حالاً من الضمير في "وضعتها وهو لقولك : "وضعت الأنثى أنثى" ؟ قال الأصل : وضعته أنثى، وإنما أنث لتأنيث الحال؛ لأن الحال وذا الحال لشيء واحد كما أنث الاسم في "من كانت أمك"؟ لتأنيث الخبر. ونظيره قوله تعالى : ﴿فإن كانتا اثنتين﴾ (النساء: ٤/١٧٦) ،وأما

علـــى تأويل النسمة والحبلة فهو ظاهر كأنه قيل: "إني وضعت الحبلة والنسمة أنثى" يعنى أن الحال على الجواب الثاني تكون مبينة لا مؤكدة ،وذلك لأن النسمة والحبلة تصدق على الذكر وعلى الأنثى ، فلما حصل فيها الاشتراك جاءت الحال مبينة لها. إلا أن الشيخ (أبا حـــيان) نـــاقش في الجواب الأول فقال : "وآل قوله- يعنى الزمخشري – إلى أنها حال مؤكدة، ولا يخرجه تأنيثه لتأنيث الحال عن أن تكون حالاً مؤكدة. وأما تشبيه ذلك بقوله: (من كانت أمك ؟) حيث عاد الضمير على معنى – مَن) فليس ذلك نظير" وضعتها أنثى" لأن ذلـــك يحمل على معنى "من" إذ المعنى :- أية امرأة كانت أمك؟ أي : كانت هي أي أمك هذا غير مفهوم حقاً فالتأنيث ليس لتأنيث الخبر، وإنما هو من باب الحمل على معنى "مَـــن"، ولـــو فرضنا أنه من تأنيث الاسم لتأنيث الخبر لم يكن نظير" وضعتها أنثى" لأن الخبر خصص بالإضافة إلى الضمير فاستفيد من الخبر مالا يستفاد من تنظيره بقوله: فإن كانـــت امرأتين " فيعنى أنه ثنى الاسم لتثنية الخبر، والكلام عليه أتى في مكانه ، فإنه من المشـــكلات، فالأحسن أن يُجعل الضمير في "وضعتها أنثى" عائداً على النسمة أو النفس، فتكون الحال مبينة لا مؤكدة. قلت : قوله : وليس نظيره لأن (من كانت أمك؟) حمل فيه على معنى (من) وهذا أنث لتأنيث الخبر- ليس كما قال، بل هو نظيره وذلك أنه في الآية الكـــريمة حمل على معنى"ما" كما حمل هناك على معنى من وقول الزمخشري : "لتأنيث الخبر" أي لأن المراد بـــ(من) التأنيث بدليل تأنيث الخبر، فتأنيث الخبر، بين لنا أن المراد بـــ(من) المؤنث، كذلك تأنيث الحال – وهي "أنثى"- بين لنا أن المراد بـــ(ما) في قوله : "مـــا في بطني" شيء مؤنث وهذا واضح لا يحتاج إلى فكر. وأما قوله : "فقد استفيد من الخـــبر مـــالا يستفاد من الاسم بخلاف" وضعتها أنثى" فإنه لمجرد التوكيد" فليس بظاهر

أيضـــاً، وذلـــك لأن الزمخشـــري إنما أراد بكونه نظيره من حيث إن التأنيث في كل من المثاليـــن مفهوم قبل مجيء الحال في الآية، وقبل مجيء الخبر في النظير المذكور . أما كونـــه يفارقـــه في شيء آخر ليعارض فلا يضر ذلك في التنظير، ولا يخرجه عن كونه يشبهه من هذه الجهة.

خلاصـــة مفيـــدة :

وقد تحصل في هذه الحال وجهان :

١- أحدهما : أنها مؤكدة إن قلنا إن- الضمير في وضعتها" عائدٌ على معنى "ما". والثاني : أنهـــا مبينة إن قلنا إن الضمير عائدٌ على معنى الحبلة أو النسمة أو النفس؛ لصدق كل من هذه الألفاظ الثلاثة على الذكر والأنثى.

٢- الثاني من وجهي : "أنثى" أنها بدل من (ها) في (وضعتها) بدل كل من كل، قاله أبو البقاء ويكون في هذا البدل بيان ما المراد بهذا الضمير وهذا من المواضع التي يفسر فـــيها الضـــمير بمـــا بعده لفظا ورتبةً. فإن كان الضمير مرفوعاً نحو: ﴿ وأَسَرُّوا الـــنَّجْوَى الَّذِيـــنَ ظَلَمُوا ﴾ (الأنبياء : ١٣) على أحد الأوجـــه، فالكل يجيـــزون فيه الـــبدل . وإن كان غير مرفوع نحو: "ضربته زيداً" ، ومررت به زيد، فاختلف فيه والصحيح جوازه لقول الشاعر:

على حالة لو أن في القوم حاتماً على جوده لضن بالماء حاتم

بجر "حاتم" الأخير، بدلاً من الهاء في "جوده" المرجع : (الدر: ٣/١٣٣-١٣٥) .

الفصل الرابع

الدِّراسَة التَّطبيقيَّة للمنصوباتِ المتشابهةِ في القُرآنِ الكريمِ.

ســتنطلق الدّراســة التّطبيقــيّة إن شاءَ الله تعالى من عَرضِ نماذجَ للمنصوباتِ المتشابهةِ المحتملةِ

أوجهاً متعددةً في الإعراب في القرآنِ الكريمِ . متناولينَ آراءَ النُّحاةِ وأشهرِ المُعربين وطرحهُم للأوجهِ الإعرابيّة المتعدّدةِ فيها وترجيحَهُم لأحدِ الوجوهِ على الآخرِ وعلام اعتمد أي على أيٍّ من أسس تشكيل الوجهِ النّحويّ كانَ، ونبيّن أسباب التّعدُّد في تجلّياتها وتطبيقاتها القُرآنيّة، وسنعطي أمثلةً على أنماطِ التّعدُّدِ الموجودةِ في القرآنِ الكريمِ بعد حصرها وهي منْ مثلِ :

- (ما يحتملُ المفعولَ بهِ والمَصدرَ) ،
- (ما يحتملُ التمْييز والحالَ) ،
- (ما يحتملُ الحالَ والمفعولَ المطلق والمفعول لأجلهِ)
- (وما يحتمل الحالية والمفعول لأجله)،
- (وما يحتمل الحالية والمصدرية وما يحتمل الاستثناء المنقطع والمتصل)،
- (وما يحتمل المفعول به والمفعول المطلق والحال والتمييز)،
- (وما يحتمل الحال والتمييز والمفعول الطلق)،
- (وما يحتمل المفعول به والمنصوب على نزع الخافض)،

وغيرها معتمدين بشكلٍ أساسيٍّ على الجهد الضّخم المبارك : (دراساتٍ لأسلوب القرآنِ الكريم) للأستاذ محمّد عبد الخالق عضيمة رحمهُ الله تعالى .

غــيرَ أن دراســتنا ستبيّن أسباب التّعدُّد في الأمثلة التّطبيقيّة ما أمكنَ مع توضيح القرائنِ اللّفظيّة وآراءِ الــنُّحاة إن كانــت مؤثــرةً بشــكلٍ واضحٍ حتى نخلُص الى جملة من النّتائجِ، وقد ألحقنا بالدّراســةِ مُلحقاً شاملاً لجميعِ سور القرآنِ الكريمِ مشتملاً على الآياتِ الكريمة التي تحتوي على

المنصـــوباتِ المتشـــابهةِ مـــع احتمالات إعرابها معتمدين روايةَ حفصِ بن سليمانَ بن المغيرة الأسديِّ الكوفيِّ لقراءة عاصمِ بن أبي النَّجودِ الكوفيِّ .

وقـــد اعـــتمدنا كذلك في إعراب آيات القرآن الكريم على تفسير (الدُّرِّ المصون في علوم الكتاب المكـــنونِ) للسَّمين الحلبيِّ وهو من أشهر المفسِّرين وأكثرهم اعتناءً بالنَّحو وتميُّزاً فيه، فقد جمع آراء من سبقه خاصَّةً شيخه وأستاذه أبا حيَّان الأندلسيِّ والزَّمخشريِّ وابن عطية وأبا البقاء وكان يـــرجِّح بين الآراء النَّحوية مختاراً الأفضل بينها ممَّا يناسب المعنى والسياق وكذلك (التبيان في إعراب القرآن) للعُكبريِّ أبي البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـــ) .

* المنصوبات المتشابهة:

هـــي مجموعـــة مـــن الوظائف النحوية التي قد يقع بينها في سياقاتها التركيبية تشابه أو احـــتمال فـــي إعرابها ، وقد تحتمل ألفاظ تقع في مواقعها من الجملة غير وجه أو غير وظيفة نحوية وهي تشغَل من المنصوبات :-

١- المفعـــولات الخمسة: وهي المفعول به، والمفعول المطلق، والمفعول لأجله، والمفعول فيه، والمفعول معه.

٢- والحال والتمييز والستثناء (وهي المحمولات على المفعولات كما قال الرضي الاستراباذيّ) [١].

وقد بيّن ابن هشام أنها مما يقع بينها احتمال في الإعراب وتشابه وتعدد وجعلها من "الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها" [٢].

ومنها ما يحتمل وجهين ، ومنها ما يحتمل ثلاثة أوجه ،ومنها ما يحتمل خمسة ، وستة

- وتتجلى هذه المنصوبات المتشابهة وتعدد إعراباتها في القرآن الكريم بشكل خصب ورائع يـــعطي مجـــالاً لفهم أسرار إعجاز هذا الكتاب العظيم من خلال فتح باب الاحتمالات الإعرابية في هـــذه المنصوبات ويكون كل منصوب محتمل منها دلالة مغايرة لآخر فتفتح آفاقاً واسعة في فهم مرامي القرآن العظيم بـــما يـــزيد عظمته وإعجازه؛ فمثلاً:- قوله تعالى:- (وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا) (الاعراف: ٥٦).

احتملت كلمة (خوفاً) التي هي:

- قيد الفعل- أن تكون مفعولاً مطلقاً بمعنى:- ادعوه دعوة خـــوف ودعوة طمع أو دعاء خوف ودعاء طمع ، وهي تحتمل أيضاً أن تكون مصدراً في موضع الحال أي

---

(١) الرضي الاستراباذي – شرح الرضي على الكافية، ج٢، ص٤٠.

(٢) ابن هشام – مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص ٥٦١،ص ٥٦

الحال أي حالاً وقع مصدراً لتحقيق أغراض: التوسع في المعنى، والمبالغة والشمول[١]. فتكون بمعنى ادعوه طامعين وخائفين وكذلك تحتمل ان تكون مفعولاً لأجله بمعنى :- ادعوه لأجل الخوف ولأجل والطمع؛ فقد وسعت الكلمة كل هذه المعاني المحتملة بسبب وقوعها بهذه البنية الصرفية (مصدراً) وفي هذا الموقع (فَضلَة، أو قيداً لجملة فعلية أو بعدها) وفي هذه المعاني(الملاحظ الدلالية كلها، والله تعالى يريدنا ان ندعوه بكل هذه الأشكال.

- **أما اسباب احتمالها وتعددها فهي:-**

الاشتراك في بعض الشروط الصرفية لبعض هذه المنصوبات ، فضلاً عن نصبها وكونها فَضلَةً وتأخرها عن الفعل والفاعل (توحد الرتبة) كالاشتراك في المصدرية بين المفعول المطلق والمفعول لأجله قال تعالى : (فضلاً من الله ونعمة والله عليم حكيم)(الحجرات/٨).

فضلاً : ١- مفعول له. ٢- مصدر.

قال تعالى : (تبصرةً وذكرى لكل عبد منيب) (ق/٨).

تبصرةً : ١- مفعول له. ٢- حال من المفعول. ٣- مصدر.

---

(١) فاضل السامرائي – معاني النحو: ج٢، ص٢٨٧_ ص٢٨٩.

ذكرى : ١- مفعول له.

٢- حال من المفعول.

٣- مصدر.

قال تعالى :﴿رزقاً للعباد ﴾ (١١/٥٠)

رزقاً : ١- مفعول له.

٢- واقع موقع المصدر.

٢- الاستثناءات على الحد، قد لا تلتزم الشروط والضوابط التي يحدد بها النحاة معالم الوظيفة النحوية، مما يؤدي إلى احتمال في إعراب المنصوب، من مثل: مجيء الحال مصدراً مما يفضي إلى احتمالية التشابه بينه وبين المفعول المطلق.

ومثالها قوله تعالى:

- ﴿ ولا تواعدوهن سراً ﴾ (٢٣٥/٢) .

الاحتمالات : سراً :

١- مفعول ثانٍ (لتواعدوهن) .

٢- حال من فاعل " تواعدوهن " أي مستخفين بذلك .

٣- نعت مصدر محذوف أي : مواعدة سراً .

٤- حال من ذلك المصدر المعرف : أي : المواعدة مستخفية .

٥- الظرف مجازاً ، أي : (في سرٍّ) .

• وعلى الأقوال الأربعة لا بد من حذف مفعولٍ به تقديره : لا تُواعِدُوهنَّ نكاحاً .

المرجع : (الدر : ٤٨٣/٢) .

قال تعالى : ﴿وينفقوا مما رزقناهم سراً وعلانيةً ﴾ (٣١/١٤)

(سراً وعلانيةً) : ١ – حال ، أي مسرين ومعلنين.

٢ – مفعول مطلق ، أي إنفاقاً سراً وإنفاقاً علانيةً. ٥٨٢٨٦٥

وكذلك قوله تعالى:

•"جاءتهم الساعة بغتةً" : (٣١/٦) : ١- مصدر في موضع الحال، أي : باغتة.

٢ – مصدر لفعل محذوف أي : تبغتهم بغتةً.

٣ – هو مصدر لجاءتهم من غير لفظه (أي نائب مفعول مطلق). (التبيان: (٤٩٠/١)).

•" أخذناهم بغتةً " : (٤٤/٦) : ١ – مصدر موضع الحال من الفاعل، أي: مباغتين.

٢ – مصدر في موضع الحال من المفعولين، أي : مبغوتين.

٣ – مصدر على المعنى ؛ لأنّ أخذناهم بمعنى : بغتناهم.

٣- الحـــذف أو الـــتقدير (حذف العامل) يؤدي إلى التشابه بين المنصوبات، مما يؤدي إلى تقديرات مختلفة حسب تقدير المنصوب المتشابه في كل مرةٍ [1]ولا يظهر المحذوف إلا في البنية العميقة.

ومثاله قوله تعالى:

﴿ وبالوالدين إحساناً ﴾ (١٥١/٦)

مثل إعراب آية البقرة (٨٣/٢) : ١ – مصدر بتقدير : أحسنوا بالوالدين إحساناً.

---

[1] لطيفة النجار – دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، ص١٨٣ – ١٨٧ .

٢ – مفعول به ، وقلنا : ١ – استوصوا بالوالدين إحساناً.

٣ – مفعول لأجله : أي ووصيّناهم بالوالدين لأجل الإحسان إليهم. (التبيان: ٨٣/١، ٨٤)).

• ﴿ وَقَالُوا : قُلُوبُنا غُلْفٌ بَلْ لَعَنَهُمُ اللهُ بِكُفْرِهِمْ فَقَلِيلاً مَا يُؤْمِنُونَ ﴾

السورة ورقم الآية : (٨٨/٢) .

الاحتمالات : في نصب " قليلاً " ستة أوجه :

١– أنه نعت لمصدر محذوف تقديره : " فـ " ايماناً قليلاً يؤمنون .

٢– أنه حال من ضمير ذلك المصـــدر المحذوف : أي : فيؤمنونه أي الإيمان في حال قلّيه ، وهذا مذهب سيبويه .

٣– أنه صفة لزمان محـــذوف ، أي : (فزمـــاناً قليلاً يؤمنون) ، وهو كقـــوله تعالى : ﴿ آمنوا بِالَّذِي أُنْزِلَ على الَّذِينَ آمنُوا وجْهَ النَّهارِ وَاكْفُرُوا آخِرَه ﴾ . (آل عمران/٧٣) .

٤– أنه على إسقاط الخافض ، والأصل : (فبقليلٍ يؤمنون) ؛ فلمّا حذف حرف الجر انتصب ، ويُعْزَى لأبي عبيدة .

٥– أن يكون حالاً من فاعل (يؤمنون) : أي : (فجَمْعاً قليلاً يُؤمنون) أي : المؤمن فيهم قليلٌ ، قال معناه ابن عباس وقتادة . إلاّ أن المهدوي قال : ذهب قتادة إلى أن المعنى : فقليلٌ منهم من يؤمنُ ، وأنكره النحويون ، وقالوا : لو كان كذلك للَزِم رَفعُ (قليلٍ) .

قلت (أي قال السمين الحلبي) : لا يلزم الرفع مع القول بالمعنى الذي ذهب إليه قتادة لما تقدم من أن نصبه على الحال (الوجه الثاني) – واف بالمعنى .

• و"ما " على هذه الأقوال كلها مزيدة للتأكيد .

٦– أن تكون " ما " نافية ، أي : فما يؤمنون قليلاً ولا كثيراً ، ومثله :

﴿ قليلاً ما تَشْكُرُون ﴾ (الأعراف :٣) ، و﴿ قليلاً ما تذكَّرون ﴾ (الأعراف :١٠) ، وهذا قوي من جهة المعنى ، وإنما يضعف شيئاً من جهة تقدم ما في حيزها عليها ، قاله أبو البقاء ، وإليه ذهب ابن الأنباري ، إلا أن تقديم ما في حيزها عليها – لم يجزه البصريون ، وأجازه الكوفيون . قال أبو البقاء :

" ولا يجوز أن تكون "ما" مصدرية " ؛ لأن (قليلاً) ؛ يبقى بلا ناصب . يعني أنك إذا جعلتها مصدرية كان ما بعدها صلتها ، ويكون المصدر مرفوعاً بـ (قليلاً) على أنه فاعل به فأين الناصب له ؟ وهذا بخلاف قوله : ﴿ كانُوا قليلاً منَ اللَّيلِ ما يَهْجَعُون ﴾ (الذاريات :١٧) فإن "ما" هناك يجوز أن تكون مصدرية لأن (قليلا) منصوب بـ (كانَ) . وقال الزمخشري : "ويجوز أن تكون القلّة بمعنى العدم" .

قال الشيخ (أي : أبو حيان الأندلسي) : وأما ذهب إليه من أن : "قليلاً " يراد به النفي فصحيح ، لكن في غير هذا التركيب ، أعني قوله تعالى : ﴿ فقليلاً ما يُؤمنون ﴾ ؛ لأن "قليلاً " انتصب بالفعل المثبت فصار نظير (قمت قليلا) أي : قمت قياماً قليلاً ، ولا يذهب ذاهب إلى أنك إذا أتيت بفعلٍ مثبت وجعلت (قليلا) منصوباً : نعتاً لمصدر ذلك الفعل يكون المعنى في المثبت الواقع على صفة أو هيئة انتفاء ذلك المثبت رأساً وعدم وقوعه بالكلية ، وإنما الذي نقل النحويون : أنه قد يراد بالقلة النفي والمحض في قولهم : (أقل رجل يقول ذلك) و(قلّما يقوم زيدٌ) ، وإذا تقرر هذا فحمل القلة على النفي المحض هنا ليس بصحيح . انتهى . قلت : ما قاله أبو القاسم الزمخشري – رحمه الله – من أن معنى التقليل هنا النفي – قد قال به الواحدي قبله ؛ فإنه قال : "أي : لا قليلاً ولا كثيراً ، كما تقول : قلما يفعل كذا ، أي : ما يفعله أصلاً " .

المرجع : (الدر : ٥٠٢/١ ، ٥٠٣) .

قال تعالى : وإن كادوا ليستفزونك من الأرض ليخرجوك منها وإذاً لا يلبثون خلافك إلا قليلاً ﴾ (٧٦/١٧)

قليلاً : ١ – ظرف زمان ٢ – مفعول مطلق

قال تعالى : ﴿ سنةَ صدق أرسلنا قبلك من رسلنا ولا تجد لسنتنا تحويلاً ﴾ (٧٧/١٧)

سنةَ : أ – منصوب على المصدر المؤكّد .

ب – مفعول به.

﴿ نصيباً مفروضاً ﴾ (٧/٤).

١– أن ينتصب على أنّه واقع موقع المصدر، والعامل فيه ما تقدّم ، إذ التقدير : عطاءً أو استحقاقاً، وهذا معنى قول من يقول :منصوب على المصدر المؤكّد، قال الزمخشري: " كقوله تعالى :﴿ فريضةً من الله ﴾(١١/٤).

كأنه قيل :قسمةً مفروضةً" . وقد سبق الفرّاء إلى هذا ، قال: "نُصب لأنه أخرج مخرج المصدر، ولذلك وحّده كقولك : " له عليّ كذا حقّا لازما " ونحوه :" فريضة من الله" ولو كان اسما صحيحا لم ينتصب ، لا تقول : " لكَ عليّ حقّ درهما" .

٢ – أنّه منصوب على الحال، ويحتمل أن يكون صاحب الحال الفاعل في " قلّ" أو " كثر " ، ويُحتمل أن يكون (نصيباً)وان كان نكرةً لتخصصه : إما بالوصف و إما بالعمل ، والعامل في الحال الاستقرار الذي في قوله :﴿ للرّجال﴾

وإلى نصبه حالاً ذهب الزّجّاج ومكّيّ، قالا:" المعنى لهؤلاء أنصبة على ما ذكرناها في حال الفرض " .

٤- أنّه منصوب على الاختصاص ، بمعنى: أعني نصيباً، قاله الزمخشري . قال الشّيخ : " أن عنى الاختصاصَ المصطلحَ عليه فهو مردود بكونه نكرة ، وقد نصّوا على اشتراط تعريفه" .

٥- النّصب بإضمار فعل أي : أوجَبتُ- أوجعلت- لهم نصيبا .

٦- أنه مصدر صريح أي : نصبته نصيبا " الدر : (٣/٥٨٨، ٥٨٩) .

• ﴿ كِتَاباً مُؤَجَّلاً ﴾ (٣/١٤٥) .

(الأظهر) : ١- مصدر مؤكد لمضمون الجملة التي قبله ؛ معامله مضمر تقديره : "كتب الله ذلك كتاباً ". نحو﴿ صُنْعَ اللهِ ﴾ (النمل : ٨٨) ، ﴿ وَعْدَ اللهِ ﴾ (النساء :١٢٢) ، ﴿ كِتَابَ اللهِ عليْكُمْ ﴾ (النساء : ٢٤) .

٢- منصوب على التمييز ، ذكره ابن عطية ،وهذا غير مستقيم ؛لأن التمييز منقول وغير منقول ، وأقسامه محصورة وليس هذا شيئاً منها ، فأين الذات المبهمة التي تحتاج إلى تفسير ؟

٣- منصوب على الإغراء ، والتقدير : الزموا كتاباً مؤجلاً وآمنوا بالقدرِ ،وليس المعنى على ذلك " الدر: (٣/٤١٩) .

٤- العامل (الفعل ثم ما في تأويله) واقتضاؤه الدلالي والنحوي؛ إذ تُضَمَّن أحياناً بعض الأفعال معاني أفعال أخرى فتعمل عملها النحوي تعدّية ولزوماً ﴿ يا أيُّها الَّذينَ آمنُوا إن تُطيعُوا فريقاً منَ الَّذينَ أُوتُوا الكِتَابَ يَرُدُّوكُمْ بعدَ ايمانِكُم كافرينَ ﴾ .

(٣/١٠٠).

١- مفعول به ثانٍ . ٢- حال .

" ردَّ " يجوز أن يُضمَّن معنى : "صَيَّرَ" فينتصب مفعولين ، ويجوز ألاَّ يتضمن ؛ فيكون المنصوب الثاني حالاً . وقوله : "بعدَ إيمانكُم" يجوز أن يكون منصوباً بـــ (يردُّوكُم) ، وأن يتعلق بـــ (كافرين) ، ويصيرُ المعنى كالمعنى في قوله : ﴿ كَفَرُوا بعدَ إيمانِهِم ﴾ (آل عمران : ٩٠) .

مثلاً: (جعل) في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ جَعَلْنا البيتَ مثابةً للنَّاسِ وأَمْناً﴾ (١٢٥/٢)

يحتمل عدة معان، فهو ١- يحتمل أن يكون بمعنى: خلق فيكون "مثابة" نصباً على الحال.

ويحتمل كذلك أن يكون ٢- بمعنى وضع: فيكون (مثابةً) نصباً على الحال أيضاً.

وتحتمل أن يكون بمعنى : صيّر؛ فيكون (مثابةً) مفعولاً به ثانياً.

﴿ فنسي ولم نجدْ له عزماً ﴾ (١١٥/٢٠)

عزماً : ١ – مفعول به ، إذا كان "نجد" بمعنى نعلم .

٢ – مفعول به ؛ للفعل "نجد" إذا كان بمعنى نصب.

- ﴿ فضَّلنا بعضهمْ علَى بعضٍ دَرَجاتٍ ﴾

السورة ورقم الآية : (٢٥٣/٢) .
الاحتمالات : درجاتٍ :

١- مصدر واقع موقع الحال . ٢- حال على حذف مضاف ، أي : ذوي درجاتٍ .
٣- مفعول ثانٍ لـــ (رفعَ) على أنه ضُمِّنَ معنى (بلَّغَ بعضهمْ دَرَجاتٍ) .

٤- بدل اشتمال ، أي : رفع درجاتٍ بعضَهم ، والمعنى : على درجات بعض .

٥- مصدر على معنى الفعل لا لفظه لأن الدرجة : الرفعة .

٦- أنـــه على إسقاط الخافض ، وذلك الخافض يحتمل أن يكون "على" أو "في" أو "إلى" تقديره : "على درجاتٍ" أو "في درجاتٍ" أو "إلى درجاتٍ" ؛ فلما حذف حرف الجر انتصب ما بعده .

المرجع : (الدر : ٢/٥٣٦) .

٦-عـــدم ظهـــور الحـــركة علـــى الكلمة الواقعة في موقع يحتمل وظيفتين أو وجهين نحويين، كالمبنيات من أسماء الإشارة والأسماء الموصولة وغيرها.

٧-آراء المفســـرين واجتهاداتهم التي يؤثر فيها تكوينهم المعرفي والثقافي وعقائدهم، ومن أمثلة ذلـــك اختلاف المفسرين في توجيه منصوب متشابه: كلٌ حسب مُعتقده في قوله تعالى : ﴿ ولَكنَّ الله حَبَّـــبَ إلَـــيكُمُ الإيْمَـــانَ وَزَيَّـــنهُ في قُلوبكُمْ وكَرَّهَ إليكُمْ الكُفْرَ والفُسُوقَ والعصيانَ أولئك هُمُ الرَّاشدونَ ، فضلاً من الله ونِعْمَةً﴾ (الحجرات:٧،٨).

جـــاء في (الكشاف) للزمخشري:[٤/٣٦٣]،[٣/٥٦٢] (فضلاً) مفعول له أو مصدر من غير فعله فإن قلت: من أين جاز وقوعه مفعولاً له والرشد فعل القوم والفضل فعل الله تعالى ، والشرط أن يتحد الفاعل ؟

قلت: لما وقع الرشد عبارةً عن التحبيب والتزيين والتكريه مُسندة إلى اسمه تقدست أسماؤه صار الرشـــد كأنه فعله، فجاز أن ينتصب عنه، أو لا ينتصب عن (الراشدون) ولكن عن الفعل المُسنَد إلى اسم الله تعالى، والجملة التي هي : "أولئك هم الراشدون" اعتراض أو عن فعل مكثر، كأنه

قيل : جرى ذلك؛ أو كان ذلك فضلاً من الله. وأما كونه مصدراً من غير فعله ، فإن يوضع موضع رُشداً؛ لأن رشدهم فضل من الله تعالى؛ لكونهم موفقين فيه".

قال ابن عطية:"مصدرمؤكد لنفسه؛لأن ماقبله بمعناه؛ إذ التحبب والتزيين هو نفس الفضل.

وقال أبو البقاء : مفعول له أو مصدر في معنى ما تقدم.

وقال صاحب البحر : وقال الزمخشري توجيهه توجيه المفعول على طريقة الاعتزال"(١).

إذاً لقد ظهر أثر المذهب الفكري والعقدي جلياً في توجيه المنصوب المتشابه إذ جعل الزمخشري بنزعته التأويلية والعقلية فضلاً عن اعتزاله أي تبنيه واعتناقه مذهب الاعتزال جعل المنصوب يحتمل أن يكون مصدراً من غير فعله على اعتبار أن رشدهم فضل من الله لكونهم موفقين فيه.

ومرةً فسر كونه مفعولاً لأجله مع وجود اعتراض نحوي دلالي مرجعاً الأمور إلى أمور تتعلق بفكرة أعمال العباد وجزائها عند الله تعالى كما يراها المعتزلة.

٧- تؤدي دلالة الكلمة المنصوبة احياناً تعدداً بسبب غموضها أو عدم ملائمتها للموقع النحوي الذي وقعته من الجملة مثل كلمة : (نقيراً) في قوله تعالى:(ولا يظلمون نقيراً)

---

(١) البحر المحيط- ج٨، ص١١٠،١١١، والتبيان في إعراب القرآن- ج٢، ص١٢٦، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم، ص٦٩٠ص٦٨٩.

(النساء :١٢٤) التي تحتمل أن تكون مفعولاً به أو مصدراً ، فمعناها : النكتة في النواة ، والأصل أن يأتي في هذا الموقع كلمة تدل على المصدر ، وليس على جثة.

*ومن تضمين الفعل معنى آخر فيتأثر المنصوب المتشابه:-

١- قوله تعالى :- (وإذ غدوت من أهلك تُبوّئ المؤمنين مقاعد للقتال والله سميع عليم) (آل عمران :١٢١).

٢-تبوئ : أي تنزل فهو يتعدى إلى أحدهما بنفسه وإلى الآخر بالحرف وضُمّن معنى: تَرتّب وتَهيّئ[1].

*وقد جاء كثيراً في القرآن الكريم:

- ما احتمل المفعول لأجله، أ، المصدر أو الحال، ومن أمثلته قوله تعالى :

(فيسبوا الله عدواً بغير علم) (الأنعام:١٠٨).

في البحر المحيط:- "عدواً"، وعدوان(عدواناً) مصدران بمعنى لعتدى، أي ظلم: مفعول مطلق أو حال، أو مفعول لأجله.

وكما نرى فإن السبب في هذا الاشتراك كان الصيغة الصرفية وهي المصدر، واتساع دلالة الكلمة للوظائف الثلاث، فضلاً عن احتمال مجيء الحال مصدراً توسعاً.

---

(١) الدر المصون ،ج٣، ص٣٧٨_ص٣٨١.

• وكذلك قوله تعالى:- ﴿تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنْشَقُّ الْأَرْضُ وَتَخِرُّ الْجِبَالُ هَدًّا﴾

(مريم: ٩٠).

هــداً: مصدر عند النَّحَّاس ؛ لأن معنى تخر: تنهد، وهذا على أن يكون مصدراً لهدّ الحائط يهدّ هدّاً وهديداً، فعل لازم.

وقــيل : مصدر في موضع الحال، أي مهدودةً، ويكون مصدر: هدَّ الحائط: إذ هدمه فعل متعدّ، وأجاز الزمخشري أن يكون مفعولاً له، أي لأنها تنهد.

إذاً نلاحظ أثر استخدام الفعل متعدياً مرةً ولازماً أخرى في إعراب المنصوب ومعناه.

وكان أكثر أشكال الاحتمال والتعدد حضوراً في القرآن الكريم :

• ما يحتمل المفعول المطلق والمفعول لأجله إذ ورد في القرآن الكريم – ربما لاتساع المصدر لجميع تلك المعاني (الوظائف) –السبب (الصيغة أو البناء الصرفي) ستاً وثمانين مرة، منها :

– ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا جَزَاءً لِمَنْ كَانَ كُفِرَ﴾ (القمر: ١٤).

جزاءً : مفعول له أو بتقدير جازيناهم. العكبري:١٣١/٢، الجمل: ٢٣٩/٤.

– ﴿إِنَّا مُرْسِلُو النَّاقَةِ فِتْنَةً لَهُمْ﴾ (القمر: ٢٧).

فتنةً : مفعول له أو مصدر وكذلك مفعول له أو حال.

– ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ حُسُومًا﴾ (الحاقة: ٧).

قـــال ابن عباس : تباعا لم يتخللها انقطاع أي : حال وقال الخليل: شؤماً ونحساً، وقال ابن زيد : جمـــع حاســـم، أي تلـــك الأيام قطعتهم بالإهلاك ، وقال الزمخشري : وإن كان مصدراً فإما أم ينتصـــب بفعل مُضمَر، أي تحسُم حسوماً لمعنى : تستأصلُ استئصالاً ،أو تكون صفةً، كقولك : ذات حســـوم أو تكـــون مفعـــولاً له، أي : سخرها عليهم للاستئصال وقُرِئ (حسوماً) حال من الريح.

إذاً كان وصف الكلمة الصرفي وبالتالي معناها سبباً في تعدد إعرابها.

مما يحتمل أن يكون مفعولاً مطلقاً أو مفعولاً به :

قوله تعـــالى : ﴿والذين هاجـــروا في الله من بعد ما ظلـــموا لنبوئنهم في الدنيا حســـنةً ﴾(١٦/ ٤١).

حسنةً : ١- نعت لمصدر محذوف يدل عليه الفعل ، أي : تبوئةً حسنةً ،

٢- مصدر على غير الصدر ؛ لأنّ معنى لنبوئنّهم لنحسننّ إليهم ؛ " فحسنةً" في معنى إحساناً.

٣- صفة لمفعول به محذوف ، أي : داراً حسنةً .

البحر : ٤٩٢/٥، العكبري : ٤٣/٢.

نرى في المثال السابق أن المنصوب المحتمِل قد احتمل عدّة أوجه إعرابية بسبب كونه من غير لفظ الفعل السابق له، ولأجل كونه وصفاً إذ هو صفة مشبهة ، وبالتالي كان صفة المحذوف فتحَ

تقدير ذلك الحذف أو المحذوف المجال لتعدد الاحتمالات فضلاً عن دلالة الفعل النّاصب له وهو (لنبوّئنهم) أي : لنسكننهم ونحلّنهم ، ولنتأمل ما أروع القرآن وما أروع استخدامه لكلمة " حسنةً" هكذا دونما تقييد (أي موصوف) وذلك كِفاء المعروف والإحسان الذّي قدّمه هؤلاء المجاهـدون الأبطـال الّذيـن هاجـروا في الله من بعدما ظُلِموا ،ولنتأمل عظمة هذا الجزاء من هذا الرب العظيم سبحانه وتعالى لا سيما إذا تنبهنا إلى سياق الآية الكريمة ؛ إذ هي : ﴿والّذين هاجروا في الله من بعد ما ظُلِموا لنبوّئنّهم في الدنيا حسنة ولأجر الآخرة أكبر لو كانوا يعلمون،الذين صبروا وعلـى ربهم يتوكلون [1]﴾ ؛ فقد أخبر الله تعالى عن جزائه للمهاجرين في سبيله ابتغاء مرضاته ، الذيـن فارقوا الدار والإخوان والخلان رجاء ثواب الله وجزائه ، وقد وعدهم بالمجازاة الحسنة في الدنيا والآخرة ؛ فمن ترك شيئا لله عوّضه الله خيرا منه وهكذا كان ؛ فان الله عز وجل مكّن لهم في البلاد وحكّمهم على رقاب العباد ، وصاروا أمراء وأخبر سبحانه أن ثوابه للمهاجرين في الدار الآخرة أعظم " ﴿لو كانوا يعلمونَ ﴾[2].

فهـو إذا حـذف المفعـول الثاني الذي هو موصوف (حسنة) ليسكنهم حسنةً فيذهب الذهن كل مذهب في تصور تلك الحسنة الكبيرة والإكرام العظيم الذي سيكرمهم الله تعالى إياه في الآخرة؛

---

(١) سورة النحل ، آية٤١، ٤٢.

(٢) ابن كثير – تفسير ابن كثير ،ج٢ ، ص٣٣١.

فأيــاً جعلت المنصوب كان مناسباً لسياق التكريم الكبير الذي سينالوه عند الله تعالى ﴿ومن أراد الأخرة وسعى لها سَعْيَها فأولئك كان سعيهم مشكوراً ﴾.(١٧-١٩).

سعيها : مفعول به ؛ لأن المعنى : عمل عملها ، أو مصدر.

﴿فافتح بيني وبينهم فتحاً﴾.(١١٨/٢٦)

فتحاً :١- مصدر مؤكّد .

٢- أو مفعــول به ، ويكون الفتح بمعنى المفتوح ، كما قالوا : هذا من فتوح عمر رضي الله تعــالى عــنه[٣]. ﴿ما كان على النبيّ من حرج فيما فرض الله له سُنّةَ الله في الذين خلَوا من قبل ﴾.(الأحزاب/ ٣٨).

سنّة الله :١- اسم موضوع موضع المصدر(نائب مفعول مطلق) .

٢- أو على المصدر أي (مفعول مطلق)

١- أو على إضمار فعل : أُلزم ونحوه[١].

ومما احتمل المفعول لأجله هو المصدر :

• قال الله تعالى :

﴿ هُوَ الذي يريكمُ البَرْقَ خَوْفاً وَطَمَعاً ﴾. (١٢/٣)

اختلفـــت آراء النحاة في توجيه نصب هذين المصدرين ، ويتبدى لنا اختلاف هؤلاء النحاة مُتمـــثلاً في أسلوب كل منهم في التخريج اعتماداً على تكوينه الثقافي والمعرفي ومعتقده الفكري ومذهـــبه ، وفي تعامله مع النص (الآيات الكريمة) وتقديره للمعنى ، والتزامه بالقاعدة . ومن ثم ترجيحه لوجهٍ نحوي ورفضه لآخر .

ففـــي الكشـــاف يقـــول الزمخشري [١] : "خوفاً وطمعاً" : لا يصح أن يكونا مفعولاً لهما ؛ لأنهما ليسا فاعل الفعل المُعلَّل ، إلا على تقدير حذف مضاف ، أي إرادة خوفٍ وطمعٍ ، أو على معنى : إخافةً وإطماعاً ، ويجوز أن يكونا منتصبين على الحال من البرق ، كأنه في نفسه خوف وطمع ، أو على : ذا خوف وطمع ، أو من المخاطَبِين : أي خائفين وطامعين ، ومعنى الخوف والطمع أن وقوع الصواعق يُخاف عند لمع البرق ويُطمَع في الغيث .

قال أبو الطيب المتنبي :

---

(١) الكشاف_ ج٢ ، ص٦٥.

اختيار ابن خروف فواضحٌ ، وإن قيل باشتراطه فوجهه أن يريكمُ بمعنى : يجعلكم ترون ، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإرادة ، أو الأصل : إخافة وإطماعاً ، وحُذف الزوائد" [1] .

لاحظنا في الآراء السابقة كيف ظهرت نزعة التأويل عند الزمخشري بتقدير وجوهٍ وتفسيراتٍ للمحذوف ، وضرورة اتباع القاعدة الموجبة اتحاد فاعلي المصدر المعلل والفعل ، ونرى اهتمام بعض النحويين بالمعنى بشكل أساسي مع عدم إغفال إجماع النحاة على أية قاعدة نحوية .

* ﴿ إنَّكُم لتأتونَ الرِّجَالَ شهوةً من دُونِ النِّساءِ ﴾ . (٨١/٧)

شَـهْوَةً : ١- مصدر في موضع الحال أي حال ، قاله الحوفي وابن عطية ، وجوزه الزمخشري وأبو البقاء .

٢- مفعول لأجله ، قاله الزمخشري ، وبدأ به أبو البقاء : أي للاشتهاء ، لا حامل لكم على ذلك إلا مجرد الشهوة .

(البحر : ٣٣٤/٤ ، العكبري : ١٥٥/١ ، الكشاف : ١٢٥/٢) .

* ﴿ أُحِلَّ لكُم صيدُ البحرِ وطعامهُ متاعاً لكُمْ وللسيَّارةِ ﴾ . (٩٦/٥)

١- متاعاً : مفعول مطلق ، قاله ابن عطية ، والمعنى : متعكم به متاعاً تنتفعون به وتأتدمون .

---

(١) محمد عبد الخالق عضيمة- دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ج٢ق٣، ص٦٧٩، ٦٨٠.

٢- وقال الزمخشري : مفعول لأجله ، أي : أحل لكم تمتيعاً لكم ، وهو في المفعول له نظير قوله تعالى : ﴿ وَوَهَبْنَا لهُ إسحاقَ ويعقوبَ نافلةً ﴾ في باب الحال ؛ لأن قوله : "متاعاً لكم" مفعول له مختص بالطعام ، كما أن (نافلةً) حال مختصة بيعقوب يعني : أحل لكم طعامه تمتيعاً طرياً ولسيَّارتكم يتزودون به قديداً .

* وتخصيص الزمخشري هذا جارٍ على مذهب أبي حنيفة [1].

* في قوله تعالى : ﴿ ودَّ كثيرٌ من أهلِ الكتابِ لو يردُّونكُمْ من بعدِ إيمانكُمْ كُفَّاراً حسَداً من عندِ أنفسِهمْ ﴾ . (البقرة/١٠٩)

جاء في (البحر المحيط) : " حسداً : ١- مفعول لأجله ، عامله (ودَّ) ، ٢- وجوَّزُوا أن يكون حالاً ، وضُعِّف بأن جعل المصدر حالاً لا ينقاس ، ٣- وجوَّزوا أن يكون مصـــدراً عامله محذوف يدل على عليه المعنى ، والتقدير : حسدوكم حسداً ، والأول أظهر ، لأنه اجتمعت فيه شروط المفعول لأجله ".

---

[1] العكبري ـ ج١، ص١٢٧ ، ومعاني القرآن للزجاج ـ ج٢، ص٢٣١ .

نلاحظ من النص السابق أن ترجيح أبي حيـــان لاحتمالٍ على آخر كان اعتماداً على القياس ؛ وذلك اتساقاً وانسجاماً مع نزعته الظاهرية وميله إلى البساطة وعدم التكلف في الإعراب وتوجيه الآراء النحوية .

* ﴿ ومثلُ الذينَ يُنفقونَ أموالَهُم ابتغاءَ مرضاةِ الله وتثبيتاً من أنفسهم كمثلِ جنَّةٍ بربوةٍ ﴾ . (البقرة : ٢٦٥) .

١- جوزوا في (ابتغاء) أن يكون مصدراً في موضع الحال ، أي : مُبتغينَ .

٢- وأن يكون مفعولاً من أجله وكذلك " تثبيتاً " .

* قال ابن عطية : "ولا يصح أن يكون (ابتغاء) مفعولاً لأجله لعطف (وتثبيتاً) عليه ، ولا يصح في (وتثبيتاً) أن يكون مفعولاً لأجله ؛ لأن الإنفاق ليـــس من أجل التثبيت ، وقال مكي : كلاهما مفعول لأجله ، وهو ما رآه الزمخشري أيضاً معلّلاً ذلك بأن بأن الذي يُنفق في سبيل الله يثبّتُ ويقوّي إيمانه .

* ومن الآيات الكريمة التي كان لعدم ظهور العلامة الإعرابية على المنصوب المحتمل فيها – أثر بالغ : عدم ظهور على (ما) .

* ﴿ إنَّ الله لاَ يَستحي أنْ يضربَ مثَلاً مَا بَعوضةً فما فوقَها ﴾ . (٢٦/٢)

* ما : ١- نكرة موصوفة : أي مثلاً شيئاً بعوضة .

٢- زائدة للتوكيد .

* بعوضةً : ١- بدل من (ما) .

٢- بدلٌ من (مثلاً) والتقدير : مثلاً بعوضةً .

* ومن الآيات الكريمة التي يتجلى فيها دور المعنى وأثره في توجيه إعراب المنصوبات المتشابهة – قوله تعالى :

* ﴿ وَإِنْ كانَ رَجُلٌ يُورَثُ كلالةً أو امرأةٌ وله أخٌ أو أختٌ فلكل واحدٍ منهما السُّدسُ ﴾ (النساء : ١٢) .

فإعراب كلمة (كلالةً) يعتمد : ١- أولاً على معناها .

٢- وثانياً على "كانَ" وكونها ناقصةً أو تامّةً .

٣- وثالثاً على الفعل السابق لها وهو "يُورثُ" وكونه مبنياً للمجهول .

١- فمعناها : هو إما : أن تعني :

١- الميتَ الموروثَ . ٢- أو الوراثَ . ٣- أو المالَ الموروثَ .

٤- أو الإرثَ . ٥- أو القرابةَ .

٢- وإعرابها : يعتمد على "كانَ" فهي :

أولاً : إما أن تكون ناقصةً : إذا كانت ناقصةً فإن :

(كلالةً) خبرها على اعتبار أنَّ (يُورثُ) صفة لـ (رجلٍ) ، أي : إن كان رجلٌ يُورثُ منه كلالةً أي : ذا كلالةٍ ، وإذا جُعل (يُورثُ) خبرَ "كانَ" (كلالةً) حالاً من الضمير في (يُورثُ) ، أي يُورثُ في هذه الوضعية أن يموت الرجل وليس له والدٌ أو ولدٌ يرثه بل يرثه ذوو قرابتهِ ، أي أن معناها هنا : الرجلُ الموروثُ ، وإذا قُرئت (يُورثُ) على البناء للمعلوم فـ (كلالةً) : حال أو مفعـول به ، ومعناها حال إعرابها مفعولاً به المالُ الموروثُ ، بتقدير : تُورثُ أهلهُ مالاً [١] .

وكذلك تكون (كلالةً) خبر (كانَ) على أن معناها : الورثةُ الذين ليسَ فيهم ولدٌ ولا والدٌ ، وتقديره : إن كانَ رجلٌ يُورثُ ذا كلالةٍ .

ثانياً : إذا كانت (كانَ) تامّةً ؛ فهي تستغني عن الخبر وتكونُ (كلالةً) حالاً من الضمير في (يُورثُ) [٢].

فتلخصت في (كلالةً) الوجوهُ الإعرابية التالية :

---

(١) مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبي طالب _ ص١٩٢ ، وابن سوب لي – الحال والتمييز ١٥٣ .

(٢)العكبري – التبيان في إعراب القرآن، ج١،ص٣٣٥-٣٣٧.

١- الحال من ضمير الفاعل في (يُورثُ) .

٢- التمييز والمراد بالكلالة في هذين الوجهين : الميِّت .

٣- صفة لمصدر محذوف ، وتقديره : يُورثُ وراثةً كلالةً ، ومعنى الكلالة هنا : المالُ الموروثُ .

٤- مفعول به وذلك عند قراءة (يُورثُ) بالبناء للمعلوم .

٥- مفعول لأجله ، عند تفسير الكلالة بالقرابة .

٦- خبر (كان) ، ومعنى الكلالة : اسم الورثة ؛ والتقدير : ذا كلالةٍ [١] .

* ومما يحتمل الحالية والتمييز قوله تعالى :

١- ﴿ فلاَ نقيمُ لهمْ يومَ القيامةِ وزْناً ﴾ . (الكهف ١٠٥/١٨)

وزناً : تمييزٌ أو حالٌ .

العكبري : ٥٧/٢ ، الجمل : ٣٦/٣ .

٢- ﴿ ثُمَّ لَنَحْنُ أعلمُ بالذينَ هُمْ أولى بها صِلِيّاً ﴾ . (مريم : ٧٠)

---

(١) ابن سوب لي - الحال والتمييز ، نموذج في تأسيس الفرق ورفع اللبس بين المنصوبات،ص١٥١-١٥٣

(٢) التبيان في إعراب القرآن ، ج١،ص٣٣٥-٣٣٧، و الكشّاف.

"صلِيًّا " : أي : دخولاً ، وقيل : لزوماً ، أي : تمييز وقيل : جمع صالٍ منصوبة على الحال .

البحر : ٢٠٩/٦ .

٣- ﴿ فأهلكنَا أشدَّ منهُم بطْشاً ﴾ . (الزخرف : ٨)

بطشاً : تمييز ، وقيل : مصدر في موضع الحال من الفاعل ، أي : أهلكناهم باطشين .

والتمييز أحسنُ عند صاحبِ (الفتوحات الإلهية) .

العكبري : ١١٨/٢ - ١١٩ .

٤- ﴿ وكَفَى بربِّكَ هادياً ونصيراً ﴾ . (الفرقان : ٩٦)

هادياً : حال أو تمييز . (الجمل : ٦٤٤/٢) .

* ومما احتمل الحالية والمصدرية (المفعولية المطلقة) ،قوله تعالى:

* ﴿ ومتِّعُوهنَّ على المُوسعِ قَدَرُهُ وعلى المقترِ متاعاً بالمعروفِ ﴾ . (٢٣٦/٢)

متاعاً : ١- مصدر . ٢- حال . البحر : ٢٣٤/٢ .

*(الذين ينفقون أموالهم سراً وعلانيةً) (٢٧٤/٢).

سراً وعلانية:١- حالان.

٢- نعت لمصدر محذوف، إنفاقاً سراً وعلانية.البحر:ج٢،ص٣٣١،العكبري: ج١،ص٦٥

والذي سمح بهذا التعدد مجيء الحال مصدراً.

*(وكلوا مما رزقكم الله حلالاً طيباً) (المائدة: ٨٣).

٣- صفة لمصدر محذوف أي:أكلاً حلالاً.العكبري:(ج١،ص١٢٤،١٢٥)الجمل(ج١، ص ٥٢٠)

ومما احتمل الاستثناء المتصل والمنقطع قوله تعالى:(لم يكن الله ليغفر لهم ولا ليهديهم طريقاً ،إلا طريق جهنم).(النساء،١٦٨،١٦٩).

"إلا طريق جهنم": استثناء متصل عند العكبري ؛ لأن الأول بمعنى العموم إذ كان في سياق النفي[١].

وعن أبي السعود:" إن أريد به طريقاً خاص، أي عمل خاص الاستثناء "منقطع" [٢][٣]

وهذا تأول النحاة وصفاً لـ"طريق جهنم" وفسر كل منهم الاستثناء بناء على ذلك.

---

(١) العكبري، ج١،ص ١١٤.

(٢) تفسير أبي السعود،ج١،ص٤٠٠، والجمل،ج١،ص٤٥٠.

(٣) دراسات لأسلوب القرآن الكريم،ج١،ص٣٤٩.

* ومن أمثلة ما جاء أو احتمل أن يكون مصدراً أو مفعولاً به كلمة : (شيئاً) التي وردت في القرآن الكريم كثيراً مُحتملةً هذين الوظيفتين ، ومن ذلك :

١- قوله تعالى : ﴿ إنَّ الذينَ كفروا لنْ تُغنـــي عنهُم أموالُهُم ولاَ أولادهمْ من الله شيئاً ﴾ .

(١٠/٣) .

جاء في (دراسات لأسلوب القرآن الكريم) لمحمد عبد الخالق عضيمة :

"شيئاً : في موضع المصدر ، أي : غنىً ، ويجوز أن يكون مفعولاً به على المعنى ؛ لأن معنى (نغني عنهُم) : تدفعُ " .

(العكبري : ٧١/١ ، البحر : ٣٨٨/٢) .

٢- ﴿ ألاَّ نعبدَ إلاَّ الله ولا نشركُ به شيئاً ﴾ . (٦٤/٣)

شيئاً مفعول به ، أو مصدر ، أي : شيئاً من الإشراك .

(البحر : ٤٨٣/٢) .

٣- ﴿ إنَّ الذينَ كفرُوا لن تُغنِي عنهُمْ أموالهم ولاَ أولادُهم من الله شيئاً ﴾ . (١١٦/٣)

٤- ﴿ ولاَ يبخسُ منهُ شَيئاً ﴾ . (٢٨٢/٢)

٥- ﴿ ولاَ يحزنكَ الذينَ يُسارعونَ في الكفرِ ؛ إنهم لن يَضُرُّوا اللهَ شيئاً ﴾ . (١٧٦/٣)

شيئاً : مصدر ، أي : شيئاً من الضرر ، وقيل : انتصابه على إسقاط حرف الجر ، وقال ابن هشام في قوله تعالى : ﴿ ولاَ تضرُّوه شيئاً ﴾ . (٣٩/٩)

إنَّ " شيئاً " مصدر ؛ لاستيفاء "ضَرَّ " مفعوله .

٦- ﴿ واعبُدُوا اللهَ ولاَ تُشركُوا بهِ شيئاً ﴾ . (٣٦/٤)

٧- ﴿ ومنْ يُردِ اللهُ فِتنَتَهُ فلنْ تملكَ لهُ من اللهِ شيئاً ﴾ . (٤١/٥)

٨- ﴿ ولاَ أخافُ ما تُشركُونَ بهِ إلاَّ أنْ يشاءَ ربِّي شيئاً ﴾ . (٨٠/٦)

ولعلَّ السبب في هذا الاحتمال كان في إبهام ، دلالة كلمة (شيئاً) وطبيعتها واتساع دلالتها ، فضلاً عن وقوعها في الموقع الإعرابي المشترك (الفضلة) بعد استيفاء الجملة الفعلية عناصرَها

* ومن الأمثلة التي كان العامل : ١- دلالته . ٢- ومن ثم أثرها النحوي على معمولاته دورها في تعدد احتمالات نصبه وتوجيهها المنصوب المحتمل في قوله تعالى :

* ﴿ ولاَ تُؤتُوا السُّفَهَاءَ أموالكُمُ التي جَعَلَ الله لكم قِياماً وارزقوهم فيها واكسوهم وقُولوا لهمْ قولاً مَعْروفاً ﴾ . (٤/٥)

ذلك أنه : ١- إذا قلنا : إن "جَعل " بمعنى : (صيَّرَ) فـ "قياماً " : مفعولٌ ثانٍ ، والأولُ محذوفٌ وهو عائدٌ الموصولِ ، والتقديرُ : "التي جعلها" : أي صيَّرها قياماً لكُم .

٢- وإن قلنا : إنها بمعنى (خلقَ) فـ (قياماً) حالٌ من ذلك العائد المحذوف ، والتقدير : جعلها أي : خلقها وأوجدها في حال كونها قياماً .

الدر : (٣/٥٨٠) .

* ومن أمثلة اختلاف آراء المفسرين والمعربين في توجيه إعراب المنصوبات المتشابهة وما تحتمله من تعدد قوله تعالى :

* ﴿ إذَا فريقٌ منهُم يَخْشَونَ النَّاسَ كَخَشْيةِ الله أو أشدَّ خشيةً ﴾ . (٤/٧٧)

حيث تحتمل شبه الجملة (كخشية الله) ثلاثة أوجه من الإعراب :

* من (الدر المصون) للسمين الحلبي (ت ٧٥٦ هـ) .

١- أحدها – وهو المشهور عند المعربين : أنها نعت مصدر محذوف ، أي خشيةً كخشية الله تعالى .

٢- والثاني – وهو المقرر من مذهب سيبويه غير مرة :

أنها في محل نصب على الحال من ضميرِ الخشيةِ المحذوف أي : (يخشونَ الخشيةَ الناسَ مُشبِهةً خشيةِ الله) .

٣- والثالث – أنها في محل نصل على الحال من الضمير في "يخشونَ " أي : يخشونَ الناسَ مثلَ أهلِ الخشيةِ الله .

* و"أشدَّ " : معطوف على الحال ، قاله الزمخشري .

ثم قال : "فإن قلت : لِمَ عدلتَ عنِ الظَّاهرِ وهو كونهُ صفةً للمصدرِ ولمْ تُقدِّرْهُ : (يَخشَونَ خشيةً مثلَ خشيةِ الله) بمعنى : مثلَ ما يُخشَى اللهُ .

قلت : أبى ذلك قوله : "أو أشدَّ خشيةً " ؛ لأنه وما عطف عليه في حكمِ واحدٍ ، ولو قلت : (يخشَونَ الناسَ أشدَّ خشيةً) لم يكن إلاَّ حالاً من ضمير الفريق ، ولم ينتصب انتصاب المصدر لأنك لا تقول : (خشي فلانٌ أشدَّ خشيةً) فتنصب (خشيةً) وأنت تريد المصدر ، إنما تقول : (أشدَّ خشيةٍ) فتجرُّها ، وإذا نصبتها لم يكن (أشدَّ خشيةً) إلاَّ عبارةً عن الفاعل حالاً منه ، اللهم إلاَّ أن تجعلَ الخشيةَ خاشيةً على حدِّ قولهم : "جدَّ جدُّه " فتزعم أن معناه : (يخشَونَ الناسَ خشيةً مثلَ خشيةِ أشدَّ خشيةً من خشيةِ الله) ويجوز على هذا أن يكون محلُّ

"أشدُّ " مجروراً عطفاً على (خشية الله) تريد كخشية الله أو أشدَّ منها . ١ هـ كلام الزمخشري .

ويجوز نصب (خشيةً) على وجه آخر وهو العطف على محل الكاف ، وينتصب "أشدَّ" حينئذٍ على الحال من (خشيةً) لأنه في الأصل نعت نكرة قُدم عليها ، والأصل : يخشونَ الناسَ مثلَ خشيةَ الله أو خشيةً أشدَّ منها . فلا ينتصب (خشيةً) تمييزاً حتى يلزمَ منهُ ما ذكرهُ الزمخشري ويُعتذرَ عنهُ ، وقد تقدم نحوٌ من هذا عند قوله : ﴿ أو أشدَّ ذِكراً ﴾ (٢/٢٠٠) .

والمصدر مضاف إلى المفعول والفاعل محذوفٌ ، أي : كخشيتهم الله .

• الدر (٤/٤١ ، ٤٢) .

وكذلك قوله تعالى : ﴿ انتَهوا خيراً لَكُمْ ﴾ . (٤/١٧٠)

• خيراً :

١- منصوب بفعل محذوف واجب الإضمار تقديره (وَأْتُوا خَيْراً لَكُمْ) ؛ لأنه لمَّا أمرهم بالإيمان فهو يريدُ إخراجهم من أمرٍ وإدخالهم فيما هو خيرٌ منهُ ، ولم يذكرِ الزمخشري غيره ، وهو مذهب الخليل وسيبويه [١] .

٢- نعت لمصدر محذوف (وهو رأي الفراء) أي : فآمنوا إيماناً خيراً لكُم وفيه نظرٌ ، من حيث إنه يُفهمُ أنَّ الإيمانَ مُنقسمٌ إلى خيرٍ وغيره ، وإلا لم يكن لتقييده بالصفة فائدة ، وأيضاً : فإن الصفة قد تأتي للتأكيد وغير ذلك .

٣- وهو مذهب الكسائي وأبي عبيد : أنه منصوب على خبر "كانَ " المضمرة تقديره : يكنِ الإيمانُ خيراً . وقد ردَّ بعضُهُم هذا المذهب بأن " كانَ " لا تحذف مع اسمها دون خبرها إلا فيما لا بُدَّ له منه ، ويزيد ذلك ضعفاً أنَّ " يكنِ " المقدرة جواب شرطٍ محذوفٍ فيصير المحذوف الشرط وجوابه ، فحذفت الشرط (وهو "إنْ تُؤمِنُوا") وجوابه : وهو : (يَكُنِ الإيمانُ) ، وأبقيت معمول الجواب وهو "خيراً " ، وقد يقال : إنه لا يُحتاج إلى إضمار شرط صناعي وإن كان المعنى عليه ؛ لأنا ندَّعي أنَّ الجزمَ الذي في "يكنِ " المقدّرة إنما هو بنفس جملة الأمر التي قبله وهو قوله : " فآمِنُوا " من غير تقدير حرف

---

[1] الكتاب – ج١ص١٤٣.

شرطٍ ولا فعل له ، وهو الصحيح في الأجوبة الواقعة لأحد الأشياء السبعة (الأمر ، والنهي ، والنداء ، والتمني ، والاستفهام ، والتعجب ، والمدح ، والذم ، والقسم ، تقول : (قم أُكرمكَ) فـ (أُكرمكَ) جوابٌ مجزومٌ بنفسِ (قُمْ) لتضمُّنِ هذا الطلب معنى الشرط من غير تقدير شرط صناعي .

٤- والظاهر فساده - أنه منصوب على الحال ، نقله مكي عن بعض الكُوفيّين ، قال : (وهوَ بعيدٌ) ، ونقله أبو البقاء أيضاً ولم يعزُهُ .

* الدر : (١٦٤/٤ ، ١٦٥) .

ومما كان الحذف سبباً واضحاً في تعدد إعرابه : وفيه اختلافٌ بين النحاةِ أيضاً : المنصوب المتحمل في قوله تعالى :

﴿ حُرِّمتْ عليكُم أمَّهاتُكُم وبنَاتُكُم وأخَواتُكُمْ ... ﴾ إلى آخر الآية (٢٣) .

في قوله تعالى: ﴿ وَالمُحْصناتُ مِنَ النِّساء إلاَّ ما ملَكتْ أيمانُكُم كتابَ الله عليكمْ ﴾ (٢٤/٤)

"كتابَ الله عليكم" : كلمة "كتاب" فيها وجوهٌ إعرابية :

١- مصدر مؤكِّد لمضمون الجملة المتقدمة قبله وهو قوله تعالى:

﴿ حُرِّمتْ عليكُم أمَّهاتُكُم وبنَاتُكُمْ ... ﴾ ، ونصبه بفعلٍ مقدَّرٍ أي : كتبَ الله ذلك عليكم كتاباً .

٢- منصوب على الإغراء بـ (عليكم) والتقدير : عليكم كتـاب الله أي : الزموه كقوله : ﴿ عَليكمْ أنفسكمْ ﴾ ، وهذا رأي الكسائي ومن تابعه ، أجازوا تقديم المنصوب في باب الإغراء مُستدين بهذه الآية ، وبقول الآخر [1]:

يا أيُّها المائحُ دَلْـوي دونكـا إنِّـي رأيـتُ النـاسَ يَحْمَدُونكـا

فـ (دَلوي) منصوب بـ (دونكَ) وقد تقدم . والبصريُّون يمنعون ذلك ، قالوا : لأن العامل ضعيفٌ ، وتأوَّلُوا الآية على ما تقدم ، والبيتَ على أن (دلويَ) منصوبٌ بـ (المائح) أي : الذي ماحَ دلوي .

---

[1] شرح الشاهد :

الرجز لجارية من بني مازن في الدرر،ج٥،ص٣٠١ ، وشرح التصريح،ج ٤،ص٣١١، وبلا نسبة في أسرار العربية ،ص١٦٥، والأشباه والنظائر ،ج ١،ص٣٤٤ ، والإنصاف ، ص٢٢٨ ، وجمهرة اللغة ، ص٥٧٤ ، وخزانة الأدب ،ج ٦،ص ٢٠١ ، ٢٠٦ ، وذيل السمط ،ص١١ ، وشرح المفصل ،ج ١،ص١١٧ ، ولسان العرب ، (ميح) ، ومغني اللبيب ، ص١١ وهمع الهوامع،ج ٢،ص١٠٥ ، وأوضح المسالك ،ج٢،ص٤٢،٤١.

والمائح : النازل إلى البئر ليملأ الدلو منها مُغترفاً .

دونك : اسم فعل بمعنى "خذ" ، والألف للإطلاق ، تقول : أيها المستقي من البئر خذ دلوي واستقِ من البئر وملأها .

* الشاهد فيه قوله " دلوي دونكا" ؛ فإن ظاهرة أن (دلوي) مفعول مقدم لاسم الفعل (دونك) ، وهو مُبتدأ خبره جملة (دُونك) ، أو مفعول به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده ، وكأنها قالت : (خذ دلوي دونكا) .

٣- أنه منصوب بإضمار فعلٍ أي : الزموا كتابَ الله ، وهذا قريبٌ من الإغراء . وقال أبو البقاء في هذا الوجه : تقديره : (الزموا كتابَ الله) ، و"وعليكم" : إغراءٌ ، يعني أن مفعوله قد حُذِفَ للدلالة بـــ (كتابَ الله) عليه ، أي : عليكُم ذلك ؛ فيكونُ أكثرَ تأكيداً ، وأمَّا "عليكم" فقال أبو البقاء : إنها على القول بأن (كتابَ) مصدرٌ يتعلق بذلك الفعل المقدّر الناصب لـــ (كتابَ الله) ولا يتعلق بالمصدر ، قال : "لأنه هنا فضلة" . قال : "وقيل : يتعلق بنفس المصدر لأنه ناب عن الفعل ، حيث لم يذكرْ معه فهو كقولك : مُروراً بزيدٍ ، وإما على القول بأنه منصوب بإضمارِ فعلٍ أي : الزموا فـــ "عليكم" متعلقٌ بنفس "كتاب" أو بمحذوف على أنه حال منه .

* (الدر : ٣/٦٤٨ ، ٦٤٩) .

* ومنه ما يحتمل أن يكون مصدراً أو حالاً أو مفعولاً لأجله ، كقوله تعالى :

﴿ فَيَسُبُّوا اللهَ عَدْوَاً بغيرِ علمٍ ﴾ (٦/١٠٨) .

* ومما احتمل المصدرية والحالية (في بعض أمثلته) وكانت جميع المصادر فيه مؤكدة لمضمون الجملة قبلها :

١- ﴿ ومَتِّعُوهُنَّ على الموسعِ قدَرُهُ وعلى المُقْتِرِ قدَرُهُ متاعاً بالمعروفِ حقّاً على المُحْسِنينَ ﴾ (٢/٢٣٦) في دراسات لأسلوب القرآن الكريم) لعضيمة .

متاعاً : مصدر مؤكد لعامله (ومتِّعوهنّ) أو حال عاملها ما يتعلق به الجار والمجرور وصاحبها الضمير المستقر في العامل ، والتقدير : قدرُ الموسعِ يستقرُّ عليهِ في حالِ كونهِ متاعاً ، و(بالمعروف) صفة له .

"حقّـاً " : صفة بإضمار فعل ، أي حق ذلك حقّاً ، أو حال من صاحب متاعٍ .

البحر : ٢/٢٣٤ ، الكشاف : ١/٢٨٥ .

• ﴿ أُولئِكَ هُمُ الكافرونَ حقّاً ﴾ (النّساء/١٥١) .

حقّاً : تأكيد لمضمون معنى الجملة ، كقولك : هو عبد الله حقاً ، أو صفـة لمصدر الكافرين ، أي : كفراً حقاً أي ثابتاً وليس معناه : صحيحاً . الكشاف : (١/٥٨٣) .

• وأيضاً : حقّـاً : ١- تأكيد لمضمون الجملة الخبرية ، كما تقول : حقاً هذا عبد الله ، أي : حقَّ ذلك حقّاً ، ٢- ويجوز أن يكون حالاً ، أي هُمُ الكافرون غيرَ شك على مذهب سيبويه ٣- أو نعت لمصدر محذوف ، أي : كُفراً حقّاً ، أي ثابتاً يقيناً .

(البحر : ٣/٣٨٥) .

* ﴿ أولئكَ هُمُ المؤمنون حقّاً ﴾ (٤/٨)

حقاً : تأكيد لما تضمّنته الجملة من الإسناد أو صفة لمصدر محذوف .

مصدر مؤكد لقوله : ﴿ أولئكَ همُ المؤمنونَ ﴾ كقولك : هو عبد الله حقاً .

(البحر : ٤٥٨/٤)

* ﴿ ثُمَّ نُنجّي رُسُلنا والذين آمنوا كذلكَ حقّاً علينا نُنجِي المؤمنينَ ﴾ (١٠٣/١٠) .

حقَّ ذلك حقّاً ، أو إنجاءَ مثل ذلك حقّاً ، أو منصوبة بما بعدها .

(البحر : ١٩٤/٥ ، ١٩٥) .

* ﴿ والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنُدخِلنَّهُم جنّاتٍ تجري من تحتهَا الأنهارُ خالدينَ فيها أبداً وعْدَ الله حقاً ﴾ (١٢٢/٤)

"وَعْدَ اللهِ حقّاً " : مصدران :

الأول : مؤكّد لنفسه . الثاني : مؤكد لغيره. (الكشاف : ٥٦٧/١) .

"وعْـدَ الله " : مؤكد لقوله : (سيُدخِلُهُم) و(حقّاً) مؤكد لوعد الله . (البحر : ٣٥٥/٣) .

* وكذلك قوله تعالى : ﴿ ذلكَ عيسى بنُ مريمَ قولَ الحقِّ الذي فيه يمترونَ ﴾ (٣٤/١٩) .

قولَ الحقّ : مصدر مؤكد لمن أريد قول الثبات ، كقولك : هو عبد الله حقاً .

(الكشاف : ١٦/٣) .

مصـــدر مؤكـــد لمضـــمون الجملة ، أي هذه الأخبار من عيسى أنه ابنُ مريم ثابتٌ صِدْقٌ ليسَ منسواباً لغيرها من إضافة الصفة إلى الموصوف . (البحر : ١٨٩/٦)

وقـــال الرضـــي [1] : "ثم اعلم أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه وإلا فليس بمؤكد ؛ لأن معـــنى التأكيد تقوية الثابت بأن تُكرره ، وإذا لم يكن الشيء ثابتاً فكيفَ يُقوى ؟ ، وإذا كانَ ثابتاً فمُكـــرِّره إنمـــا يُؤكدُ نفسهُ ، وبيان كونه مؤكداً لنفسه أن جميع الأمثلة الموردة للمؤكد لغيره إما صـــريح القـــول أو مـــا هو في معنى القول . قال تعالى : ﴿ ذلكَ عِيسى بنُ مريمَ قولَ الحقِّ ﴾ وقولهم : هذا القولُ لا قولَكَ ، أي هذا هو القول الحق ، لا أقول مثل قولك إنّه باطلٌ ، وهذا زيد غيرَ ما تقول ، (ما) فيه مصدرية ، أي : قولاً غيرَ قولكَ ، ومعنى : (هذا زيدٌ) كقوله : (أنا أبو النجم) أي : هذا هو ذلك المشهور الممدوح ، لا كما تقول في حقّه من ضد ذلك .

وقولك : هذا زيدٌ قائمٌ حقّاً ، أي : قولاً حقّاً ، وكذا : هذا عبد الله حقّاً ، والحقّ لا الباطلَ".

* وثمَّة ما يحتملُ الحالية والتمييز .

وما يحتملُ الحالية والمصدرية.

وما يحتمل الحالية والمفعول لأجله .

---

[1] شرح الرضي على الكافية _ ج١ص١١١_١١٢.

وما يحتمل الحال والنعت المنصوب .

وما يحتمل أن يكون حالاً أو تمييزاً أو مفعولاً مطلقاً .

ومنه ما يحتمل أن يكون استثناءً متصلاً واستثناءً منقطعاً .

ومنه ما يحتمل الحالية أو المفعول لأجله أو المفعول المطلق (المفعولية المطلقة) .

ومنه ما يحتمل المفعول به والحال والتمييز والمفعول المطلق .

ومنه ما يحتمل المفعول به والمفعول المطلق .

وما يحتمل أن يكون مفعولاً به وأن يكون منصوباً على نزع الخافضِ .

وما يحتمل الظرف والمفعول به .

وما يحتمل المفعول به والنعت لمصدر محذوف .

وما يحتمل الحال والصفة لمصدر محذوف .

وما يحتمل المفعولية أو المفعول لأجله أو المصدرية أو الاستثناء المنقطع .

وما يحتمل المفعول لأجله والمصدر : وهو أكثر الاحتمالات وُروداً في القرآن الكريم .

* ومما احتمل المفعول به والمفعول المطلق ما يلي :

١- قوله تعالى : ﴿ لقَد قُلنا إذنْ شَطَطاً ﴾ (١٤/١٨) .

أي : قولاً شططاً أو مفعولٌ به " لقلنا " . (البحر : ١٠٦/٦) .

٢- ﴿ أوَ كُلَّما عاهَدُوا عَهْداً نبذَهُ فريقٌ منهُم ﴾ (١٠٠/٢) .

عهداً : مصدر على غير الصدر ، أي : مُعاهدةً ، أو على أنه مفعول على تضمين (عاهدوا) معنى : أعطَوا . (البحر : ٣٢٤/١) .

إذاً نرى في المثالين السابقين كيف كان العامل (الفعل) ومعناه عاملاً أساسياً في معنى المنصوب المقيد له وفي تحديد الوظيفة النحوية من بين المنصوبات المتشابهة أو المنصوبَيْن المتشابهين المتنافسيْن أو المحتَمليْن فيهما فالفعل (قال) أو "قُلنا" في الآية الأولى يحتمل معنى (اعتقدنا) لذلك يحتمل معموله كونه مفعولاً به ، والفعل "عاهدوا" في الآية الكريمة الثانية ضُمِّنَ معنى (أعطَوْا) فنصبَ "عهداً " على أنه مفعول به مع احتمال نصبه على المفعولية باعتبار لفظ "عاهدوا" ومعناه (الأصليّ) .

٣- ﴿ ورفعَ بعضُهُنّ دَرَجاتٍ ﴾ (٢٥٣/٢)

احتملت (درجاتٍ) خمسة أوجهٍ : هي :

١- منصوبة على المصدر ؛ لأن الدرجة بمعنى الرِّفعة . (التضمين) .

٢- على المصدر الذي هو موضع الحال .

٣- أو على الحال على حذف مُضاف : أي ذَوِي درجاتٍ .

٤- أو على المفعول الثاني " لِرفعَ " على طريق التضمين لمعنى "بَلَّغَ " أو على إسقاط حرف الجرّ فوصل الفعل ، وحرفُ الجرّ "على" ، أو "في" ، أو "إلى" .

ونلاحظ في الآية الكرمية أن التضمين كان له دور كبير في توجيه نصب "درجاتٍ" لأن (درجاتٍ) ليست من جنس (أعني ليست مصدر) : "رفعَ" ، وقد احتملت أن تكون حالاً أيضاً لأن الحال قد يأتي مصدراً (أي لأن المصدر شكل صرفي يستوعب الحال وغيره ومن هذا الاشتراك في الصيغة الصرفية يأتي التعدد في المنصوبات والتشابه) .

٤- وكذلك قوله تعالى : ﴿ فضّلَ الله المجاهدينَ بأموالهم وأنفسهم على القاعدينَ درجةً وكُلاً وعد الله الحُسنى وفضّلَ الله المجاهدينَ على القاعدينَ أجراً عظيماً : درجاتٍ منهُ ومغفرةً ورحمةً ﴾ (٤/٩٥ - ٩٦)

في نصب "درجةً" و"درجاتٍ" وجوهٌ :

١- على المصدر ؛ لوقوع "درجةً" موقع المرّة من التفضيل .

٢- حال ، أي : ذَوي درجةٍ ودرجاتٍ (أي : مُتدرّجينَ) .

٣- على تقدير حرف الجرّ ، أي في درجةٍ ودرجاتٍ .

وقيلَ : انتصب "درجاتٍ" على البدل من "أجراً عظيماً " .

وأما انتصاب "أجراً عظيماً " فقيل : على المصدر ، وهو مصدر من المعنى لا من اللفظ ، وقيل : على إسقاط حرف الجر ، أي : بأجرٍ ، وقيل : مفعول به "لفضَّل" بتضمينه معنى "أعطى" .

العكبري : ١٠٨/١٥ ، الكشاف : ٥٥٤/١ ، البحر : ٣٣٣/٣ ، (معاني القرآن) للزجاج : ١٠١/١ .

٥- ﴿ انظُرْ كيفَ يفترونَ على الله الكَذِبَ ﴾ (٥٠/٤)

• الكذبَ : مفعول به ، أو مفعول مطلق ؛ لأنه يُلاقي العامل في المعنى ؛ لأن الافتراء والكذب متقاربين ، أو معناهما واحدٌ . (الجمل : ٣٩٠/١) .

٦- ﴿ وبِصَدِّهِمْ عن سبيلِ الله كثيراً ﴾ (١٦٠/٤)

أي : ناساً كثيراً ؛ فيكون مفعولاً به بالمصدر ، وإليه ذهب الطبري ، أو صدّاً كثيراً .

(البحر : ٣٩٤/٣) .

٧- ﴿ وأن استغفروا ربَّكُم ثُمَّ توبُوا إليه يُمتِّعكُمْ متاعاً حسناً إلى أجلٍ مُسمًّىً ﴾ (٣/١١) .

انتصب (متاعاً) على أنه مصدر جاء على غير الصدر ، أو على أنه مفعول به ؛ لأنك تقول : متَّعتُ زيداً ثوباً . (البحر : ٢٠١/٥)

٨- ﴿ وإذنْ لا يلبثونَ خلافكَ إلا قليلاً . سُنَّةَ من قد أرسلنا من قبلكَ من رُسُلنا ﴾ .

(٧٦/١٧ ، ٧٧) .

سُنَّة : ١- مصدر مؤكد ، أي سنَّ ذلك سُنَّةً .

٢- أو على نزع الخافض عند الفراء ، أو مفعول به أي : اتبع سُنَّة من قد أرسلنا .

* ومما احتمل المصدرية أو المفعول لأجله :

١- قولهَ تعالى : ﴿ وما يعدهُم الشَّيطانُ إلاَّ غُروراً ﴾ (٦٤/١٧) .

غروراً : وصف لمصدر محذوف ، أي : إلاَّ وعداً غروراً أو مفعول لأجله : أي : ما يعدكُمْ إلاَّ ليَغُرَّكُم . (البحر ك ٥٩/٦) .

* ﴿ فمَنْ لم يجدْ فصيامُ شهرَينِ مُتتابعيْنِ توبةً من الله ﴾ (٩٢/٤)

توبـةً : مصدرٌ ، أي رجوعاً منه إلى الله تعالى ، أي فليتُب توبةً ، أو مفعول لأجله ، والتقدير : شرعَ ذلك لكم توبةً من الله . العكبري : (١٠٧/١)

* ﴿ كتابٌ أُنزلَ إليكَ فلا يكن في صدركَ حرجٌ منهُ لتُنْذرَ به وذكرى للمؤمنينَ ﴾ (٢/٧).

ذكرى : منصوب بإضمار فعله ؛ لأن الذكرى اسم بمعنى التذكير . ويكون مفعولاً لأجله ، كقولك : جئتُ للإحسان وشوقاً إليك . (البحر : ٢٦٧/٤) .

* ﴿ لَوِ اطَّلعتَ عليهمْ لَوَلَّيتَ منهُم فِراراً ﴾ (١٨/١٨) .

فـراراً : ١- انتصـب على المصدر ، ٢- إما "فَررْتَ" محذوفةً أو : لـ "وَلَّيْتَ" ؛ لأنه بمعنى "فرَرْتَ" ، ٣- أو مفعول لأجله .

الخاتمـــــــــة والنتائج .

وبعد ، فقد حاولتُ هذه أن تبين مفهوم المنصوبات المتشابهة وماذا تشغل من الوظائف النحوية ، وبيان ورودها في القرآن الكريم .

وخلصتُ إلى النتائج التالية :

١- المنصوبات المتشابهة : طائفة من المنصوبات يحدث بينها (أو بين ما يقع فى مواقعها) تعدد وتشابه في الإعراب لعدة أسباب ، منها ما يعود إلى طبيعة اللغة (أسباب تركيبيّة) ومنها ما يعود إلى المتلقّي والسّياق والمقام.

٢- تشغل المنصوبات المتشابهة من الوظائف النحوية :

١- المفعولات الخمسة : المفعول به ، والمفعول لأجله ، والمفعول المطلق ، والمفعول فيه ، والمفعول معه .

٢- والحال والتمييز والاستثناء ، وهي (أي الوظائف) التي اعتبرها نُحاتنا محمولة على المفعولات .

٣- قد يحدث بين هذه المنصوبات (بين ما يقع في مواقعها أي فضلة) تعدد في الإعراب واحتمال ؛ بحيث قد يحتمل لفظ معين في موقع ما من الجملة وظيفتين نحويتين كل منهما صحيحة ، ويمثل كل احتمال وجهاً نحوياً أو إعرابيا معتبراً .

* تتشكل الأوجه الإعرابية بناءً على عدة أسس منها :

١- القياس . ٢- والسماع . ٣- والأصل . ٤- والمعنى وضوابطه . ٥- آراء النحاة .

أ. العامل (الفعل) وأثر دلالته المعجميّة والنّحويّة على المنصوب،فتضمين فعل ما معنى فعل آخر وبالتالي أثره النحوي ، يجعل المنصوب معمول الفعل متأثراً بذلك أيضاً من حيث معناه ودلالته في الجملة ، مثل الفعل : (جَعلَ) الذي قد يعني في سياق قرآني معين معنى : (صيَّر) فينصب مفعولين ، وقد يعنى في سياق آخر أو آية أخرى (خلق) فتنصب مفعولاً واحداً ويكون المنصوب الثاني حالاً .

ب. البنية الصرفية المشتركة : التي تُسبب تعدداً محتملاً للوظائف التي تشترك في بنية صرفية واحدة .

ج. الحذف .

٤- أدى عدم ظهور العلامة الإعرابية على بعض الكلمات الواقعة في واقع المنصوبات المحتملة إلى تعدد في إعرابها واحتمال لعدم وجود علامة حاسمة واحتمال المعنى لكل المنصوبات الواردة .

٥- خدم التعدد في المنصوبات المتشابهة أغراض الإعجاز القرآني من حيث إن قابلية كلمة ما لاحتمال ثلاثة مواقع إعرابية يجعلها تحتمل معاني كثيرة جداً مع قلة الألفاظ وهذا قمة الإيجاز والبلاغة .

كان لآراء النحاة و معتقداتهم ومذاهبهم الأثر الكبير في توجيه المنصوبات المتشابهة كلٌ حسب منهجه ومذهبه ، فالزمخشري ينزع نزعة تأويلية ويغوص وراء الألفاظ بناء على منهجه العقلي ومذهبه الاعتزالي ، أما أبو حيّان فصاحب نزعةٍ ظاهرية تعتمد ظاهر النص وتميل إلى البساطة والبعد عن أي تكلف في تفسير الآيات والنصوص ، ويؤثر كل

ذلك في توجيههما للمنصوب المحتمل لأن المنصوب أصلاً يكون لمعنىً ما ويحقق غرضاً تداولياً هاماً في سياقاته المختلفة .

وتأمل هذه الدراسة أن تكون قد أضافت شيئاً جديداً ومعتداً به في حقل الدراسات النحوية في القرآن الكريم الذي يظل مجالاً مفتوحاً للعلماء ليدرسوه وينقّبوا فيه عن مكامن إعجازه وعظمته الخالدة .

والله ولي التوفيـــق.

المصـــادر والمراجـــع :

١- المصادر :

١- القرآن الكريم .

٢- **الإستراباذي** ، رضي الدين محمد بن الحسن (ت ٦٨٨ هـ) - شرح الرضي على "الكافية" ، د. ط ، ٥ مجلدات ، تحقيق يوسف حسن عمر ، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي ، د. ت .

٣- **الأشموني** ، على بن محمد (ت ٩١٨ هـ) - شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (٦٧٢ هـ) ، ط١ ، ٣ مجلدات ، قدم له وضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت .

٤- **الأنباري** ، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد (ت ٥٧٧ هـ) - أسرار العربية ، د. ط ، مجلد واحد ، تحقيق محمد بهجة البيطار ، دار الترقى، مطبوعات المجمع العلمي العربيّ ، دمشق ، ١٩٥٧م .

٥- **الجرجاني** ، عبد القاهر (ت ٤٧١ هـ) ، دلائل الإعجـاز ، د.ط ، مجلد واحد ، تحقيق محمود محمد شاكر ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ١٩٨٤م .

٦- **ابن جني** ، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ) - الخصائص ، د. ط ، ٣ مجلدات ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ١٩٥٢م .

٧- **الجرجاني** ، علي بن محمد (ت ٨١٦هـ) - التعريفات ، ط١ ، مجلد واحد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٠٣ هـ ، ١٩٨٣م .

٨- **أبو حيان الأندلسي** ، أثير الدين محمد بن يوسف (ت ٧٤٥هـ) - تفسير البحر المحيط ، ٨ مجلدات ، تحقيق عادل أحمد عبد الموجود وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٣م .

٩- **الزجّاج** : إبراهيم بن السري (ت ٢٤١هـ) - معاني القرآن وإعرابه ، مجلدان ، تحقيق عبد الجليل شلبي ، نشر الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ضمن مشروع إحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ، ١٩٧٤م .

١٠- **الزمخشري** ، أبو القاسم محمود بن عمر (ت ٥٣٨ هـ) - الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعُيون الأقاويل في وجوه التأويل ، د. ط ، ٤ مجلدات ، تحقيق محمد الصادق قمحاوي ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ ، ١٩٧٢م .

١١- **السمين الحلبي** ، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦هـ) - الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، ط١، ١١ مجلداً ، تحقيق أحمد محمد الخراط ، دار القلم ، دمشق ، ١٤١١هـ ، ١٩٩١م .

١٢- **سيبويه** ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) - الكتاب ، ط١ ، ٥ مجلدات ، تحقيق الأستاذ عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ١٩٦٦م .

١٣- **سيبويه** ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت ١٨٠ هـ) - الكتاب، د. ط . طبع المطبعة الكبرى الأميرية ، ببولاق ، ١٣١٦هـ ، ١٨٩٥م .

١٤- **السيوطي** ، عبد الرحمن بن أبي بكر (ت ٩١١هـ) - همع الهوامع شرح جمع الجوامع ، ط١ ، ٤ مجلدات ، تحقيق أحمد شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٨م .

١٥- **الصبان** ، محمد بن علي (ت ١٢٠٦هـ) - حاشية الصبان على شرح الأشموني (٩١٨ هـ) على ألفية ابن مالك (٦٧٢ هـ) ، ط١ ، ٤ مجلدات ، ضبطه وصححه وخرّج شواهده إبراهيم شمس الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٧هـ ، ١٩٩٧ م .

١٦- **العكبري** ، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ) ، التّبيان في إعراب القرآن، د. ط ، مجلدان ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، ١٩٧٦م .

١٧- **الغزالي** ، أبو حامد محمد بن محمد (ت ٥٠٥هـ) - المتصفى من علم الأصول ، ط١ ، مجلدان ، تحقيق وتعليق محمد سليمان الأشقر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ١٩٩٧م .

١٨- **ابن مالك** ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد اللّه (٦٧٢هـ) - شرح التسهيل تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ط١ ، ٤ مجلدات ، تحقيق محمد عبد القادر عطاو طارق فتحي السيد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م .

١٩- **المبرد** ، أبو العباس محمد بن يزيد (٢٨٥هـ) - المقتضب ، ط١ ، ٥ مجلدات ، تحقيق حسن حمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

٢٠- **المتنبي** ، أبو الطيب أحمد بن الحسين (ت ٣٥٤هـ) - ديوان المتنبي بشرح أبي البقاء العكبري ، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الإبياري وعبد الحفيظ شلبي ، د . ط . ، مجلدان ، دار المعرفة ، بيروت ، د . ت .

٢١- **ابن منظور** ، جمال الدين محمد بن مكرم (ت ٧١١هـ) - لسان العرب ، ط٣ ، ١٥ مجلداً ، دار صادر ، بيروت ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م .

٢٢- **ابن هشام** ، جمال الدين عبد الله بن يوسف (ت ٧٦١ هـ) - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ط١ ، مجلدان ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤١٨هـ ، ١٩٩٧م .

٢٣- شرح شذور الذّهب، ط١، مجلّد واحد، تحقيق أحمد فرهود وزميله، دار الكتاب المصريّ، القاهرة، ودار الكتاب اللّبنانيّ، بيروت، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٢٤- شرح قطر الندى وبل الصدى ، ط١٣ ، مجلدان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة البابي الحلبي وأولاده ، القاهرة ، ١٩٥٩م .

٢٥- شرح اللمحة البدرية فى علم العربية ، ط٢ ، مجلدان ، تحقيق صلاح رواي ، مطبعة حسان ، القاهرة ، ١٩٨٤م .

٢٦- **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، د . ط ، جزءان في مجلد واحد ، تحقيق محيي الدين عبد الحميد ، مطبعة عيسى البابي الحلبي ، القاهرة ، د . ت .

٢٧- **ابن يعيش** ، موفق الدين أبو البقاء يعيش بن علي(٦٤٣هـ)- شرح المفصل للزمخشري (ت ٥٣٨هـ) ، ط١ ، ٦ مجلدات ، تحقيق إميل يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠١م .

٢- المراجع :

١- **بتول ناصر** – دلالة الإعراب لدى النحاة القدماء ، ط١ ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ١٩٩٩م .

٢- **تمّام حسان** – اللغة العربية : معناها ومبناها ، ط٢ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٩م .

٣- **حلمي خليل** – العربية والغموض ، ط١ ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، ١٩٩٦م .

٤- **عبد الحميد مصطفى السيد** – مسائل النحو والصرف في تفسير البحر المحيط : جمعاً ودراسةً ، ط١ ، دار الإسراء ، عمان ، ٢٠٠٣م .

٥- **عبد السلام محمد هارون** – معجم شواهد العربية ، ط١ ، مؤسسة الخانجي ، القاهرة ، ١٣٩٢هـ ، ١٩٧٢م .

٦- **فاضل صالح السامرائي** – الجملة العربية والمعنى ، ط١ ، دار ابن حزم ، بيروت ، ٢٠٠١م .

٧- **فاضل صالح السامرائي** – معاني النحو ، ط١ ، دار الفكر ، عمان ، ١٤٢٠هـ ، ٢٠٠٠م .

٨- **لطيفة إبراهيم النجار** – دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها ، ط١ ، دار البشير ، عمان ، ١٤١٤هـ ، ١٩٩٤م .

٩- **محمد فؤاد عبد الباقي** – المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ، د . ط ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٤٠٧هـ ، ١٩٨٧م .

١٠- **محمد حماسة عبد اللطيف** – بناء الجملة العربية ، ط١ ، دار الشروق ، القاهرة ، ١٤١٦هـ ، ١٩٩٦م .

١١- **محمد عبد الخالق عضيمة** – دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، د . ط ، دار الحديث ، القاهرة ، ١٩٧٢م .

الرسائل الجامعية :

١- **أسامة كامل جرادات** ، الأبعاد التداولية في الوظائف النحوية ، رسالة ماجستير ، الجامعة الهاشمية ، الأردن ، ٢٠٠٣ م .

٢- **إن سوب لي** ، الحال والتمييز : نموذج في تأسيس الفرق ورفع اللبس بين المنصوبات ، رسالة ماجستير ، الجامعة الأردنية ، الأردن ، ١٩٩٣م .

٣- **محمود الجاسم** ، تعدد أوجه التحليل النحوي عند الزمخشري وأبي حيان وابن هشام ، رسالة دكتوراه ، جامعة حلب ، سورية ، ١٤٢٠هـ ، ١٩٩٩م .

* الدوريات :

١- **فوزي الشايب** – الحال فضلة ، أبحاث اليرموك ، المجلد الأول ، العدد الأول ، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٢م ، ص ١٥٣- ١٩٠.

٢- نهاد الموسى - أضواء على مسألة الد
٢٨ ، عمان ١٩٧٥م ، ص ٣٩- ٥٥.

تم تحميل هذا الكتاب من موقع مكتبة القرآن

ملحق بالآيات القرآنية الكريمة التي تحتوي على المنصوبات المتشابهة في القرآن الكريم

السورة	رقم الصفحة
البقرة	١٦٦
آل عمران	١٦٧
النساء	١٧٠
المائدة	١٧٣
الأنعام	١٧٦
الأعراف	١٧٦
الأنفال	١٧٧
التوبة	١٧٨
يونس	١٧٩
يوسف	١٨٠
الرعد	١٨٠
إبراهيم	١٨١
الحجر	١٨١
النحل	١٨١
الكهف	١٨١
الإسراء	١٨١
مريم	١٨٢
طه	١٨٢
الأنبياء	١٨٣
الحج	١٨٣
المؤمنون	١٨٣
النور	١٨٣

الفرقان	١٨٤
الشعراء	١٨٤
النمل	١٨٤
القصص	١٨٥
العنكبوت	١٨٥
الروم	١٨٥
الأحزاب	١٨٥
سبأ	١٨٥
فاطر	١٨٦
يس	١٨٦
الصافات	١٨٧
ص	١٨٧
الزمر	١٨٧
غافر	١٨٨
فصلت	١٨٨
الشورى	١٩٠
الزخرف	١٩٠
الجاثية	١٩١
الأحقاف	١٩٢
محمد	١٩٢
الحجرات	١٩٢
ق	١٩٢
الذاريات	١٩٣

الطور	١٩٣
القمر	١٩٣
الحديد	١٩٤
الممتحنة	١٩٤
الطلاق	١٩٤
الملك	١٩٤
المعارج	١٩٥
المزمل	١٩٥
المدثر	١٩٥
الدهر (الإنسان)	١٩٥
المرسلات	١٩٦
النازعات	١٩٦
الانفطار	١٩٦
البروج	١٩٦
الطارق	١٩٦
الليل	١٩٦
التين	١٩٦
الزلزلة	١٩٧

بسم الله الرحمن الرحيم

• المنصوبات المتشابهة

• ملحق بالآيات الكريمة التي تحتوي على المنصوبات المتشابهة متعددة الأعاريب :

الآية	رقمها	الاحتمالات الإعرابية
•(سورة البقرة): (حذرَ الموت).	١٩	مفعول لأجله / مفعول مطلق .
• ﴿ جَعَلَ لَكُمُ الأرضَ فراشاً وَالسَّماء بِناءً ﴾.	٢٢	١- مفعول به ثان . ٢- حال (بناء على معنى "جعل" وعملها).
• ﴿ فأخْرَجَ بِهِ من الثَّمراتِ رزقاً لَكُمْ ﴾.	٢٢	١- مفعول به ٢- حال على ان "الرزق" بمعنى المرزوق.
﴿ إنَّ اللهَ لا يَستَحيي أن يَضرِبَ مَثَلاً مَا بَعُوضَةً فَمَا فَوقَها ﴾.	٢٦	• "ما": ١- زائدة. ٢- صفة لما قبلها (صفة لنكرة) . ٣- نكرة موصوفة . ٤- بدل من (مثلاً) . • "مَثَلاً": ١- مفعول به أول . ٢-مفعول به ثان (قُدِّم) . ٣- حال مقدمة . •"بعوضةً":

		١- بدل من "ما" (وهو الصواب عند السمين الحلبي). ٢- عطف بيان على "ما" (وهو ما رفضه السمين لأنه ممنوع عند البصريين ذلك لأن عطف البيان ممنوع عند جمهور البصريين في النكرات). ٣- مفعول به "ليضرب" . ٤- منصوب على إسقاط الخافض بتقدير : (ما بين بعوضة) ؛ إذ حذفت "بين" وأعربت (بعوضة) إعرابها . ٥- مفعول به أول على اعتبار (يضرب) بمعنى : (يُصيّر) . ٦- مفعول به ثان (باعتبار "مثلاً" مفعولاً أول) .
• ﴿ مَاذَا أَرَادَ اللهُ بِهَذَا مَثَلاً ؟ ﴾	٢٦	١- تمييز . ٢- حال ويقسم إلى : ١. حال العامل فيها معنى الإشارة . ٢. أو اسم الإشارة . ٣. أو اسم الله تعالى أي : متمثّلاً .
﴿ وَمَا يُضِلُّ بِهِ إِلاَّ الفَاسِقِينَ ﴾	٢٩	١- مفعول به . ٢- استثناء عند الفراء مع حذف المستثنى منه ، ورفض هذا أبو البقاء وجمهور البصريين ؛ لأن "يُضلُّ" لم يستوف مفعوله قبل " إلاّ " .
سورة آل عمران	١٣	

(رَأيَ العَيْنِ)		١- النصب على المصدر التوكيدي. ٢- النصب على المصدر التشبيهي. ٣- ظرف المكان ، قال الواحدي : "كما تقول : ﴿ تَـرَوْنَهُمْ أَمَـامَكُمْ ﴾ ومثله : "هو مني مزجرَ الكلـب ومناطَ العُيُوق" ، وهذا إخراج للفظ عن موضـوعه مع عدم المساعد معنىً وصناعة . (الدر : ٣/٥٥) . تفصـيل القول في الإعرابين الأول والثاني : "وللناس في الرؤية هنا رأيان : أحدهما ١- أنها البصرية ، ويؤيد ذلك تأكيده بالمصدر الذي هو نـص فـي ذلـك ؛ فهـو مصدر مؤكد ، قال الزمخشـري : "رؤيـة ظاهرة مكشوفة لا لبس فيها " وعلى هذا فتتعدى لواحد . و "مِثْلَيْهِمْ " : نصبٌ على الحال . ٢- والثانـي : أنها من رؤية القلب ؛ فعلى هذا يكـون " مِثْلَـيْهِم " : مفعولاً ثانياً . وقد رد أبو البقاء هذا فقال : " ولا يجوز أن تكون الرؤية مـن رؤيـة القلب على كل الأقوال لوجهين : أحدهمـا : قولـه : "رأيَ العَيْن" ، والثاني : أن رؤية القلب علم ، ومحال أن يعلم الشيء شيئين " .

		• وقد أجيب عن الوجه الأول بأن انتصاب المصدر التشبيهي ،أي : رأيا مثل رأي العين ،أي : يشبه رأي العين ،فليس إياه على التحقيق. وعن الثاني بأن الرؤية هنا يراد بها الاعتقاد ؛ فلا يلزم المحال المذكور، قال : "وإذا كانوا قد أطلقوا العلم في اللغة على الاعتقاد دون اليقين فلأن يطلقوا عليه_ الرأي أولم . كذا قيل ، وفيه نظر ؛ لأنّ لا نسلّم أن البصر لا يخالف المُبصر ؛ لجواز أن يحدث خلل فيه وسوء في النظر فيتخيل الباصر الشيء شيئين فأكثر وبالعكس " .

سورة النساء: *(فإنْ طِبْنَ لكم عن شيء منه نفساً فكلوه هنيئاً مريئاً).	٤	*"نفسا":منصوب على التمييز. وهو هنا مفعول من الفاعل ،إذ الأصل :فإن طابت أنفسهن .ومثله:"واشتعل الرأس شيبا"(مريم:٤)، وهذا منصوب عن تمام الكلام.وجيء بالتمييز هنا مفردا ،وإن كان- قبله جمع لعدم اللبس،إذ من المعلوم أن الكل ليس مشتركا في نفس واحدة .ومثله :"قر الزيدون عينا".ويجوز:"أنفسا"و"أعينا".(الدر:٣/٥٧٣-٥٧٤) *"هنيئاً مريئاً":(٤/٤): هنيئاً: ١- منصوب على أنه صفة لمصدر محذوف،تقديره:أكلا هنيئا. ٢- منصوب على الحال من الهاء في (فكلوه)أي:مهنا أي:سهلا. ٣-منصوب على الحال بفعل لا يجوز إظهاره البتة،لأنه قصد بهذا الحال النيابة عن فعله نحو :- "قائماً وقد قعد الناس "؟كما ينوب المصدر عن فعله نحو :(سقياً لك ورعياً). أنهما صفتان قامتا مقام المصدر المقصود به الدعاء، أي المفعول المطلق النائب عن فعله .قال الزمخشري :- "وقد يوقف على

		"فكلوه"ويبتدأ :- "هنيئا مريئا" على الدعاء ،وعلى أنهما صفتان أقيمتا مقام المصدرين كأنه قيل: " هناً مرءاً. ١- وأمّا نصب (مريئاً) ففيه خمسة أوجه : أحدهما ــ أنّه صفة لِــ (هنيئاً) ، وإليه ذهب الحوفيّ. والثاني ــ أنّه انتصب انتصابَ (هنيئاً) وقد تقدّم ما فيه من الوجوه [وفي هامش التحقيق : " تقدّم فيه أربعة أوجه ، وذكر الآن وجهاً ، فتصير الأوجه المحتملة في " مريئاً " كما قال]. ومنع الفارسيّ كونه صفةً لــ (هنيئاً) قال : لأن " هنيئاً " قام مقام الفعل والفعل لا يوصف ، فكذا ما قام مقامه ، ويؤيّد ما قاله الفارسيّ أنّ اسم الفاعل واسم المفعول والمصادر إذا وضعت لم تعمل عمل الفعل. في الهامش [على حين أنّه قد عمل في قول الشاعر : " هنيئاً مريئاً ما استحلّت " كما مرّ في الشاهد السابق فلو كان " مريئاً " صفة لــ " هنيئاً " ما جاز لــ (هنيئاً) ما جاز له أنْ يعمل]

		ولم يُستعمل " مريئاً " إلاّ تابعاً لـ (هنيئاً) . ونقل بعضهم أنّه قد يجيء غيرَ تابعٍ ، وهو مردود ؛ لأنّ العرب لم تستعمله إلا تابعا . وهل " هنيئاً مريئاً " في الأصل اسما فاعل على زنة المبالغة أم هما مصدران جاءا على وزن " فعيل " كالصّهيل و الهدير؟ خلاف، نقل الشيخ (أي أبو حيّان) القول الثاني عن أبي البقاء قال وأجاز أبو البقاء أن يكونا مصدرين جاءا على وزن " فعيل " كالصّهيل والهدير ، وليسا من باب ما يطّرد فيه " فعيل في المصدر" . وأبو البقاء في عبارته إشكال فلا بدّ من التعرّض إليها ليُعرف ما فيها ، قال :" هنيئاً " جاء على وزن " فعيل " ، وهو نعت لمصدر محذوف : أي أكلاً هنيئاً ، وقيل : هو مصدر في موضع الحال من الهاء والتقدير : مُهنأً و " مريئاً " مثله ، والمريء : فعيل بمعنى " مُفْعل " ؛ لأنّك تقول : " أمرأني الشّيءَ " ووجه الإشكال : أنّه بعد الحكم عليهما بالمصدريّة : كيف يجعلهما وصفين لمصدر محذوف ، و كيف يفسّر " مريئاً " المصدر بمعنى اسم الفاعل ؟

		وذهب الزمخشريّ إلى أنّهما وصفان ، قال : " الهنيءُ والمريءُ " صفتان من هنؤ الطعام ومرُؤ إذا كان سائغاً (لا تتغيص فيه) . (الدُرّ : ٣/٥٧٦-٥٧٨) وكلُّ هذا الإعراب السابق لهنيئاً ومريئاً .
سورة المائدة: ﴿ يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود، أحلت لكم بهيمة الأنعام إلا ما يتلى عليكم غيرَ محلي الصيد وأنتم حرم، إنّ الله يحكم ما يريد ، يا أيها الذين آمنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام ولا الهديَ ولا القلائدَ ولا آمّينَ البيت الحرام يبتغون فضلاً من ربهم ورضواناً، وإذا حللتم فاصطادوا ولا يجرمنكم شنآن قوم أنْ صدّوكم عن المسجد الحرام أن تعتدوا، وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان، واتقوا الله إن الله	٢	قوله تعالى : "إلا ما يتلى عليكم" هذا مستثنى من "بهيمة الأنعام" والمعنى : ما يتلى عليكم تحريمه، وذلك قوله : "حرمت عليكم الميتة " إلى قوله : "وما ذبح على النصب" (الآية الثالثة). وفيه قولان : ١ – أحدهما : أنه مستثنى متصل ، والثاني ، أنه منقطع حسب ما فُسّر به المتلوّ عليهم ، وعلى تقدير كونه استثناءً متصلاً يجوز في محله وجهان،[1] أظهرهما: أنه منصوب لأنه استثناء متصل من موجب، ويجوز أن يرفع على أنه نعت (بهيمة) على ما قُرّر في علم النحو. "غيرَ محلي الصيد" : "غير" في نصبه خمسة أوجه : ١ – أنه حال من الضمير المجرور في (لكم) وهذا قول الجمهور . ٢– أنّه حال من فاعل "أوفوا". ٣– الوجه الثالث: أنه منصوب على الحال من

شديد العقاب) .		الضـــمير المجرور في "عليكم" أي: إلا ما يتلى عليكم حال انتفاء كونكم محلين الصيد. ٤- الوجـــه الرابع: أنه حال من الفاعل المقدر، يعنـــي الذي حُذف وأُقيم المفعول مقامه في قوله تعالى:"أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ"، فإن التقدير عنده: أحلَّ الله لكم بهيمة الأنعام غير محلٍ لكم الصيد وأنتم حرم. فحذف الفاعل وأقام المفعول مقامه، وترك الحـــال من الفعل باقية. وهذا الوجه فيه ضعف مـــن وجوه.الأول: أن الفاعل المنوب عنه صار نسياً منسياً غيرَ ملتفتٍ إليه، نصُّوا على ذلك، لو قلت"(أُنزل الغيث مجيباً لدعائهم) وتجعل "مجيباً" حالاً من الفاعل المنوب عنه، فإن التقدير:(أُنزل الله الغيـــث حال إجابتهم لدعائهم) لم يُجزْ فكذلك هـــذا،ولا ســـيّما إذا قيل : بأن بنية الفعل المبني للمفعول بنية مستقلة غير محولة من بنية مبنية للفـــاعل كمـــا هـــو قول الكوفيين وجماعة من البصـــريين. الثانـــي: أنه يلزم منه التقييد بهذه الحـــال إذا عنى بالأنعام الثمانية الأزواج، وتقييد إحلالـــه تعـــالى لهم هذه الثمانية الأزواج بحال انـــتفاء إحلالـــه الصيد وهم حرم، والله تعالى قد أحـــل لهم هذه مطلقاً. والثالث: أنه كُتب (محلّي) بصـــيغة الجمع فكيف يكون حالاً من الله؟ وكأن هـــذا القـــائل زعم أن اللفظ"مُحِلّ" من غير ياء،

		وسيأتي ما يشبه هذا القول. ٥- الوجه الخامس: أنه منصوب على الاستثناء المكرر، يعني أنه هو وقوله :"إلا ما يُتلى" مستثنيان من شيء واحد ، وهو(بهيمة الأنعام) نقل ذلك بعضهم عن البصريين قال:" والتقدير: إلا ما يُتلى عليكم إلا الصيد وأنتم محرمون، بخلاف قوله تعالى :" إنا أُرسلنا إلى قوم مجرمين". على ما يأتي بيانه، قال هذا القائل:" ولو كان كذلك لوجب إباحة الصيد في الإحرام لأنه مستثنى من الإباحة. وهذا وجه ساقط، فإذن معناه: أُحلّت لكم بهيمة الأنعام غير محلّي الصيد وأنتم حرم إلا ما يُتلى عليكم سوى الصيد". الدر(٤/١٧٨-١٨٢). (المائدة:٢) : "ولا القلائد" : أي ولا ذوات القلائد، ويجوز أن يكو ن المراد القلائد حقيقة، ويكون فيه مبالغة في النهي عن التعرض للهدي المقلد، فإنه إذا نهى عن قلادته أنْ يُتَعَرَّضَ لها فبطريق الأولى أن ينهى عن التعرض للهدي المقلَّد بها ، وهذا كما قال تعالى : "ولا يبدين زينتهن" (النور: ٣١) لأنه إذا نهى عن إظهار الزينة فما بالك بمواضعها من الأعضاء ؟! قوله : "ولا آمّين" : أي : ولا يحلوا قوماً آمّين،		

		الحال "عوجاً" : (٨٥/٧) ": ١ – مفعول لأجله ٢ – مصدر في موضع الحال. "كتبـاً " : (٨٩/٧) : ١ – مفعـول بـه ٢ – مفعول مطلق. "علماً":(٨٩/٧):١– مفعول به. ٢– تمييز. "بغتة" : (٩٥/٧) : ١ – مصدر ٢ – حال "بـياتاً " : (٩٧/٧) : ١ – اسم للمصدر ، وهو في موضع الحال، أي بائت. في حكم الظرف ، أي وقت بيات. الكشاف : (٨٧/٢) العكبري (١٥/١).
سورة الأنفال : ﴿أولئك هم المؤمنون حقاً ﴾	٤	"حقـاً " ١ – مصدر مؤكد لما تضمنته – الجملة من الإسناد لقوله تعالى: "أولئك هم المؤمنون". ٢ – صفة لمصدر محذوف، أي :إيماناً حقاً ثابتاً ٣ – حال : أي هم المؤمنون غير شك . (البحر ٣٨٥/٣). - ﴿وما جعله الله إلا بشرى ولتطمئن به قلوبكم ﴾ (الكشاف : ٥٨٣/١). "بشـرى" : ١ – مفعـول لأجله إن كان (جعله) بمعنى : أوجده وخلقه. ٢ – مفعـول به ثان ، إن كان (جعله) بمعنى : صيره.

		فالسبب في التعدد هنا عائد إلى العامل : معناه وعمله النحوي بناءً على المعنى.
سورة التوبة : ﴿ ثم لم ينقصوكم شيئاً ﴾	٤	شيئاً : ١ – مصدر ٢ – مفعول به
﴿ فرح المخلفون بمقعدهم خلافَ رسول الله﴾	٨١	خلاف : ١ – ظرف بمعنى خلف. ٢ – مفعول من أجله ، فعلى هذا هو مصدر ، أي لمخالفته، والعامل المقعد أو فرح. ٣ – منصوب على المصدر بفعل دل عليه الكلام، لأن مقعدهم عنه تخلف.
﴿ إن الله اشترى من المؤمنين أنفسهم وأموالهم بأن لهم الجنة ، يقاتلون في سبيل الله فيقتلون ويقتلون وعداً عليه حقاً ﴾	١١١	وعداً : مصدر مؤكد لفعله ، أي وعدهم بذلك وعداً وكذلك مصدر مؤكد لمضمون الجملة، وحقاً : صفته .
سورة يونس: (إليه مرجعكم جميعاً وعد الله حقاً)	٤	وعدَ الله : هو منصوب على المصدر بفعل دلّ عليه الكلام ، وهو قوله "إليه مرجعكم" لأن هذا وعد منه سبحانه بالبحث. حقاً : مصدر آخر ، تقديره : حق ذلك حقاً .
﴿ هو الذي جعل الشمسَ ضياءً ﴾	٥	جعل الشمس ضياءً : مفعولان ، ويجوز أن

		يكون ضياء حالاً ، وجعل بمعنى خلق، والتقدير : ذات ضياء. ﴿ هو الذي جعل الشمس ضياءً والقمر نوراً وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب ﴾ (٥/١٠) وقدره منازل : أي وقدر به ، فحذف حرف الجر . وقدر : على هذا متعدية إلى مفعولين ولأن معناه جعل وصير. ويجوز أن يكون قدر متعدياً إلى واحد ، معنى خلق ، ومنازل : حال ، أي منتقلاً
﴿ إنما بغيكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا ﴾	٢٣	متاع : ١ – منصوب على المصدر ، أي يمتعكم بذلك متاع . ٢ – مفعول به ، والعامل فيه بغيكم، ويكون البغي هنا بمعنى الطلب، أي طلبكم على أنفسكم متاع الحياة الدنيا ، فعلى هذا "على أنفسكم" ليس بخبر، لأن المصدر لا يعمل فيما بعد خبره، بل "على أنفسكم" متعلق بالمصدر والخبر محذوف، تقديره : طلبكم متاع الحياة الدنيا ضلال، ونحو ذلك، في الكشف (١-٥١٦) متاع الحياة الدنيا ، قرأه حفص بالنصب وقرأ الباقون بالرفع.
	٤١	مجريها ومرساها : ١ – ظرفا مكان لـ

سورة هود : ﴿ وقال : اركبوا فيها باسم الله مجريها ومرساها ان ربي لغفور رحيم ﴾		(اركبوا) ٢ – ظرفا زمان، أي وقت جريانها (التبيان ٢/٦٩٨)
﴿ لا عاصم اليوم من أمر الله إلا من رحم ﴾	٤٣	١ – استثناء متصل ، و (من رحم) بمعنى : الراحم، أي : لا عاصم إلا الله. ٢ – استثناء منقطع ، أي لكن من رحمه الله يعصم.
" قالوا سلاماً " -	٦٩	١ – مصدر : أي : اسلموا سلاماً . ٢ – مفعول به على المعنى : ذكروا سلاماً (التبيان : ٢/٧٠٥)
سورة يوسف: ﴿ إنا أنزلناه قرآناً عربياً ﴾	٢ - - - - - - - -	قرآناً : ١ – توطئة للحال التي هي "عربياً" . ٢ – أنه حال وهو مصدر في موضع المفعول ؛ أي مجموعاً أو مجتمعاً وعربي صفة له على رأي من يصف الصفة أو حال من الضمير الذي في المصدر على رأي من قال يحتمل الضمير إذا (وقع) موقع ما يحتمل (الضمير).
سورة الرعد : قال تعالى: ﴿ هو الذي يريكم البرق	١٢	(خوفاً وطمعاً) ١ – مفعول من أجله ، أي لأجل الخوف ولأجل الطمع. ٢ – حال ، أي : خائفين وطامعين.

خوفاً وطمعاً وينشئ السحاب الثقال)		٣ – مفعول مطلق أي دعاء خوف ودعاء طمع .
سورة إبراهيم : قال تعالى: ﴿ الذين يستحبون الحياة الدنيا على الآخرة ويصدون عن سبيل الله ويبغونها عوجاً أولئك في ضلال بعيد ﴾	٣	(عوجاً) : ١ – حال ٢ – مفعول لأجله ٣ – مفعول مطلق بمعنى تبغونها ابتغاء عوجاً
سورة الحجر: ﴿وإن جهنم لموعدهم أجمعين﴾	٤٣	(أجمعين) : ١ – توكيد للضمير المجرور. ٢ – حال من الضمير المجرور والعامل فيه معنى الإضافة.
سورة النحل : ﴿ والخيل والبغال والحمير لتركبوها وزينة ويخلق ما لا تعلمون ﴾	٨	(زينة) : ١ – مصدر لفعل محذوف ٢ – مفعول لأجله ٣ – مفعول لفعل تقديره : وجعلها زينة
سورة الإسراء : ﴿ ذرية من حملنا مع نوح ﴾	٣	ذرية : ١ – منادى ٢ – منصوب بإضمار أعني ٣ – بدل من وكيل ، أو بدل من موسى عليه السلام.
سورة الكهف:	١-٢	قيماً : ١ – حال من الكتاب ٢ – منصوب

﴿ الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجاً ، قيماً ليندر بأساً شديداً من لدنه ويبشر المؤمنين الذين يعملون الصالحات أن لهم أجراً حسناً ﴾		بفعل محذوف : تقديره جعله قيماً؛ فهو حال أيضاً ٣ – إذا كانت (جعله) بمعنى صيّره ؛ فهو مفعول به ثان.
سورة مريم : قال تعالى: واشتعل الرأس شيباً ﴾	٤	شيباً : ١ – نصب على التمييز ٢– مصدر في موضع الحال ٣ – منصوب على المصدر من معنى "اشتعل" .
سورة طه : قال تعالى: ﴿ ما أنزلنا عليك القرآن لتشقى، إلا تذكرةً لمن يخشى ﴾	٣	تذكرة : استثنى قوله (إلا تذكرة) استثناء منقطع ، أي لكن انزلناه تذكرة . ٢ – مصدر ، مفعول مطلق .
﴿ متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا ﴾	١٣١	زهرة : ١ – منصوب بفعل محذوف ؛ أي جعلنا لهم زهرة ٢ – بدلاً من موضع (به) ٣ – بدلاً من أزواج ، والتقدير ذوي زهرة ، وحذف المضاف. ٤ – مفعول به على الذم ، أي أذم ، أو أعني. ٥ – بدل من (ما). ٦ – حال من الهاء أو من (ما) . ٧ – تمييز للهاء أو (ما) في به.

سورة الأنبياء: ﴿فاستجبنا له ووهبنا له يحيى وأصلحنا له زوجه إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغباً ورهباً وكانوا لنا خاشعين ﴾	٩٠	رغباً ورهباً: ١- مفعول له. ٢- مصدر في موضع الحال. ٣- مصدر على المعنى.
﴿واقترب الوعد الحق فإذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا يا ويلنا قد كنا في غفلة من هذا﴾	٩٧	ياويلنا: ١- في موضع نصب بقالوا المقدر. ٢- حال.
سورة الحج: ﴿يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت ﴾	٢	يوم: منصوب بـتذهل ويجوز أن يكون بدلاً من "الساعة" في الآية السابقة على قول من بناه ، أو ظرف لـ"عظيم"أو على إضمار اذكر.
﴿ونقر في الأرحام ما نشاء إلى أجل مسمًى ثم نخرجكم طفلاً﴾	٥	طفلاً: ١- حال ٢- مصدر في الأصل.
سورة المؤمنون: ﴿ثم أرسلنا رسلنا تترى﴾	٤٤	تترى: ١- مصدر في موضع الحال. ٢- صفة لمصدر محذوف.
سورة النور:	٣٩	شيئاً: ١- في موضع المصدر.

قـــال تعالى: ﴿ والذين كفروا أعمـــالهم كسراب بقيعة يحسبه الظمـــآن مـــاءً حتى إذا جاءه لم يجده شيئاً﴾		٢- شيئاً بمعنى ماءً . مفعول ، حال.
سورة الفرقان: قال تعالى: ﴿ فقد جاءوا ظلماً وزوراً﴾	٥	ظلماً: ١- مفعول جاءوا. ٢- مصدر في موضع الحال.
سورة (الشعراء). **قال تعالى:** ﴿ فافتح بيني وبينهم فتحاً﴾	١١٨	فتحاً: ١- مصدر مؤكد. ٢- مفعول به.
سورة النمل: قـــال تعـــالى: ﴿ فلما جاءتهم آياتـــنا مبصـــرةً قالوا هذا سحرٌ مبيـــن، وجحـــدوا بها واستيقنتها أنفسهم ظلماً وعلواً فانظر كيف كـــان عاقبة المفسدين". " فتبسم ضاحكاً من قولها﴾ .	١٣-١٩	مبصرة: ١- حال. ٢- مصدر مفعول به. ظلماً: ١- حال. ٢- مفعول من أجله. ضاحكاً: ١- حال مؤكدة. ٢- حال مقدرة.

سورة (القصص): قال تعالى: ﴿ ويومَ القيامة لا ينصرون﴾	٤١	يومَ القيامة: ١- معطوف على موضع "في هذه". ٢- أن يكون على حذف المضاف. ٣- أن يكون على التمييز.
سورة العنكبوت: (ووصينا الإنسان بوالديه حسناً)	٨	١- مفعول به لـ"وصينا". ٢- مفعول مطلق أي: قلنا له أحسن حسناً.
سورة (الروم). قال تعالى: ﴿ ثم كان عاقبة الذين أساءوا السوأى أن كذبوا﴾	١٠	السوأى: ١- مفعول له. ٢- في موضع جرّ بتقدير الجار، منصوب على نزع الخافض. أن كذبوا: ١- مفعول له. ٢-خبر كان.
سورة الأحزاب : ﴿إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت﴾	٣٣	أهل : ١- يا أهل البيت "منادى" . ٢- ينتصب على التخصيص والمدح .
وقال تعالى : ﴿إن أراد النبي أن يستنكحها خالصةً لك من دون المؤمنين ﴾	٥٠	خالصةً : ١- حال . ٢- مصدر .
سورة سبأ : ﴿آتينا داوود منا فضلاً يا جبال	١٠	والطير : ١- معطوف على موضع جبال . ٢- مفعول معه .

أوّبي معه والطيرَ﴾		٣- معطوف على فضلاً ٤- مفعول به بفعل محذوف .
سورة فاطر : قـــال تعالى : ﴿ جاعل الملائكة رسلاً أولي أجنحة ﴾	١	أولي : ١- بدل من رسل . ٢- نعت له .
قال تعالى : ﴿ فلا تذهب نفسك عليهم حسرات﴾	٨	حسرات : ١- حال . ٢- مفعول له.
سورة يس : قـــال تعـــالى : ﴿ تنزيل العزيز الرحيم﴾	٥	تنزيل : ١- المصدر بمعنى المفعول . أي مفعول مطلق بمعنى المفعول به.
قال تعالى : ﴿ يا حسرةً على العباد ﴾	٣٠	يا حسرةً : ١- منادى . ٢- مصدر .
قال تعالى : ﴿ والقمر قدرناه منازل حتى عاد كالعرجون القديم ﴾	٣٩	منازل : ١- حال . ٢- مفعول ثانٍ .
قال تعالى : ﴿ إلاّ رحمةً منّا ومتاعاً إلى حين ﴾	٣٩	رحمةً : ١- مفعول له . ٢- مصدر .
	١	صفاً : ١- مصدر مؤكد . ٢- مفعول به .

سورة الصافات : ﴿ والصافات صفاً ﴾		
قال تعالى : ﴿ دحوراً ولهم عذابٌ واصب ﴾	٩	دحوراً : ١- مصدر في معنى يقذفون . ٢- مصدر في موقع الحال . ٣- مفعول له . ٤- أن يكون جمع داحر فيكون حالاً .
قال تعالى : ﴿ فراغ عليهم ضرباً باليمين ﴾	٩٣	ضرباً : ١- مصدر من "فراغ" . ٢- حال .
قال تعالى : ﴿ رُدُّوها عليَّ فطفق مسحاً بالسوق والأعناق ﴾	٣٣	مسحاً : ١- مصدر في موضع الحال . ٢- التقدير : يمسح مسحاً أي:مفعول مطلق.
قال تعالى : ﴿ جنّات عدن مفتحةً لهم الأبواب ﴾	٥٠	مفتحة : ١- حال . ٢-(جنّات) نكرة والمعنى جنّات إقامة ، فتكون " مفتحة " وصفاً .
وقال تعالى ﴿ هذا فوجٌ مقتحمٌ معكم لا مرحباً بهم إنهم صالوا النار﴾	٥٩	مرحباً : ١- منصوب على المصدر . ٢- مفعول به .
﴿ أفغيرَ الله تأمروني أعبد أيُّها الجاهلون ﴾	٦٤	أفغير الله : ١- مفعول به لـ (أعبد) مقدما عليه .

		٢- منصوب بـــ (تأمرونّـــي) ، و(أعْـبدُ) بدل منه ، والتقدير : أفتأمروني بعبادة غير الله عز وجل ، وهذا من بدل الاشتمال . ٣- منصوب بفعل محذوف ،أفتلزمونني غير الله .
﴿ يوم هم بارزون لا يخفى على الله منهم شيء﴾	١٧	يوم : ١- بدل من "يوم التلاق" في الآية السابقة . ٢- مفعـول بـه بـتقدير : اذكر يوم هم بارزون . ٣- ظرف (للتلاق) .
﴿ إذ القلوب لدى الحناجر كاظمين﴾	١٨	كاظميـن : ١- حـال مـن القلوب لأن المراد أصحابها . ٢- حال من الضمير في (لدى) . ٣- حال من المفعول في (أنذرهم) .
﴿ فهل أنتم مغنون عنّا نصيباً من النّار﴾	٤٧	نصيباً : ١- منصوب بفعل دل عليه مغنون ، تقديره : هل أنتم دافعون عنا أو مانعون ؟ أو بـ (مغنون) نفسها ؛ إذ إنها اسم فاعل عامل . ٢- مصدر لـ (مغنون) .
سورة فصلت :	٣	" قرآنا " : ١- حال موطّئة من (آياته) .

﴿ كتاب فصلت آياته قرآناً عربياً لقوم يعلمون﴾		٢- حال من (كتاب) لأنه قد وصف
﴿ في أربعة أيّام سواءً للسّائلين ﴾	١٠	سواءً : ١- مصدر ، أي فاستوت استواءً ٢- حالٌ من : (أقواتها) ، أو (فيها) ،(من الأرض) .
﴿ وزيّنا السّماء الدّنيا بمصابيح وحفظاً﴾	١٢	حفظاً : ١- مفعول مطلق . ٢- مفعول لأجله .
﴿ جزاءً بما كانوا يجحدون﴾	٢٨	جزاءً : ١- حال . ٢- مفعول مطلق لفعل محذوف تقديره : جوزوا . ٣- مفعول مطلق من (جزاء أعداء الله) التي قبلها ؛ إذ نص الآية كاملة : ﴿ ذلك جزاء أعداء الله النّار لهم فيها دارُ الخُلد جزاءً بما كانوا يجحدون﴾ (٢٨/٤١).
﴿ نزلاً من غفورٍ رحيم﴾	٣٢	نـزلاً : ١- مصدر في موضع الحال أ- حال من الواو (الفاعل) في (تدعون) . ب- او حـال مـن الكاف والميم في (لكم) في الآية السابقة. ج- حال من (ما تدّعون) .

سورة الشورى : ﴿ قل : لا أسألكم عليه أجراً إلاّ المودة في القربى﴾	٢٣	المودة : ١- استثناء منقطع . ٢- استثناء متصل .
سورة الزخرف : ﴿ أفنضربُ عنكم الذّكر صفحاً أن كنتم قوماً مسرفين﴾	٥	صفحاً : ١- حال ٢- مفعول مطلق من معنى (نضرب) لأنه بمعنى : نصفح .
﴿ فأهلكنا أشدّ منهم بطشاً﴾	٨	بطشا : ١- تمييز ٢-مصدر في موضع الحال من الفاعل أي : أهلكناهم باطشين (أي حال) .
(ضرب ابن آدم مثلاً)	٥٧	مـثلاً : ١- مفعول به ثاني لضرب ، أي جعل مثلاً . ٢-حال .
سورة الدخان : ﴿أمراً من عندنا إنا كنا مرسلين ﴾	٥	أمراً : ١- مفعول (منذرين) في الآية السابقة . ٢- مفعول لأجله والعامل : "منذرين " ، أو "أنزلناه " ، أو " يفرق" . ٣-حـال مـن الضمير في (حكيم). ٤-في موضع المصدر ، أي فـرقا مـن عندنا (أي نلتب

		مفعـــول مطلـــق نـــاب عن مرادفه). ٥-بدل من (الهاء) في (أنزلناه).
﴿رحمةً من ربك إنّه هو السميع العليم ﴾	٦	رحمـــةً : مفعول لأجله، مفعول مطلق، مفعول (مرسلين) فيراد به النبي صلى الله عليه وسلم ، حـــال من ضمير(مرسلين) أعني ضمير الفاعل لأنهـــا اسم فاعل لأن جاء خبراً ، والأحسن أن يقدر :ذوي رحمة .
﴿واترك البحر رهواً ﴾.	٢٤	رهواً : ١- حال ، أي : ساكناً. ٢- مفعول ثان ، أي : صيّره .
﴿إلا من رحم الله انّه هو العزيز الرحيم ﴾	٤٢	"من رحم " : استثناء متصل ، أي من رحمة الله بقبول الشفاعة فيه ، بدل من مفعول (ينصرون)أي : لا ينصرون الا من رحم الله .
قال تعالى : ﴿ لا يذوقون فيها الموت الا الموتة الأولى﴾	٥٦	الموتة : استثناء منقطع، استثناء متّصل.
قال تعالى : فضلاً من ربك ﴾	٥٧	فضلاً : مصدر مفعول به .
قـــال تعالى : ﴿من ورائهم جهنم ولا يغني عنهم ما كسبوا شيئاً﴾	١٠	شيئاً : مفعول به ، مصدر.
قـــال تعـــالى:(أم حسب الذين	٢١	سواءً : ١- حال من الضمير في الكاف ،

اجترحوا السيئات أن نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات سواء محياهم ومماتهم)		مفعول به ثانٍ لحسب .
قال تعالى : ﴿ وهذا كتاب مصدق لساناً عربياً﴾	١٢	لساناً : حال، مفعول .
قال تعالى :﴿وهما يستغيثان الله ويلك آمن ان وعد الله حق﴾	١٧	ويلك : مصدر لم يستعمل فعله، مفعول به .
سورة محمد : قال تعالى : ﴿قالوا للذين أوتوا العلم ماذا قال آنفاً﴾	١٦	آنفاً : ظرف، حال من الضمير في قال.
سورة الحجرات : قال تعالى :﴿فضلاً من الله ونعمة والله عليم حكيم ﴾	٨	فضلاً : مفعول له، مصدر .
سورة ق : قال تعالى : ﴿تبصرة وذكرى لكل عبد منيب﴾	٨	تبصرة : مفعول له، حال من المفعول ، مصدر. ذكرى : مفعول له، حال من المفعول، مصدر.
قال تعالى :﴿رزقاً للعباد ﴾	١١	رزقاً : مفعول له، وقع موقع المصدر.
قال تعالى : ﴿غير بعيد﴾	٣١	غير : حال، مفعول مطلق، ظرف زمان.

سورة الذاريات : قال تعالى :﴿كانوا قليلاً من الليل ما يهجعون ﴾	١٧	قليلاً : ١- نعت لظرف، مصدر، قليلا خبر كانَ ، و" ما " مصدرية، " ما يهجعون " بدل من اسم كان بدل اشتمال.
قـال تعالى :﴿مسوّمةً عند ربك للمسرفين ﴾	٣٤	مسومةً : نعت، حال.
سورة الطور : قال تعالى :﴿يوم يدعُون إلى نار جهنم دعاً ﴾	١٣	يومَ : ظرف لدافع، ظرف لما دل عليه : " فويل يومئذ للمكذبين" (١١/٥٢).
قال تعالى : ﴿متكئين على سررٍ مصفوفةٍ ﴾	٢٠	متكئين : حال من الضمير في "كلوا"، حال من الضمير في "وقاهم".
سورة القمر : قال تعالى :﴿كأنهم جرادٌ منتشر مهطعين إلى الداع ﴾	٧،٨	مهطعين : حال من الضمير في "منتشر "وهو ضعيف؛لأنّ الضمير في "منتشر"للجراد،حال من "يخرجون" في الآية السّابقة،أو من الضمير المحذوف .
قـال تعالى : ﴿ إنا مرسلو الناقة فتنةً لهم فارتقبهم واصطبر ﴾	٢٧	فتنةً : مفعول له، حال.
قـال تعالى : ﴿لا يسمعون فيها لغـواً ولا تأثيماً. إلا قيلاً سلاماً سلاماً﴾	٢٦	سلاماً : بدل ، صفة لمنصوب (قيلاً) ، مفعول ، مصدر.

ورة الحديد: ل تعالى : ﴿وجعلنا في قلوب ذيـن اتـبعوه رأفـةً ورحمةً رهبانيةً ابتدعوها﴾	٢٧	رهبانية : منصوب على الاشتغال، معطوف على "رحمة" .
ورة الممتحنة : ل تعالى : ﴿إن كنتم خرجتم هاداً في سبيلي ﴾	١	جهاداً : مصدر في موضع الحال، معمول فعل محذوف دل عليه الكلام (مفعول به)، مفعول لأجله.
ورة الطلاق : ل تعالى: ﴿رسولاً يتلوا عليكم ات الله مبينات﴾	١١	رسولاً : أن ينتصب مفعولاً به للمصدر (ذكراً)، بدل من (ذكراً)، ينتصب بفعل محذوف، أي وأرسل رسولاً (مفعول به)، أن يكون التقدير ، ذكر أشرف رسول.
ورة الملك : ل تعالى: ﴿ أولم يروا إلى طير فوقهم صافات ويقبضن ما سكهن إلا الرحمن﴾	١٩	صافات : حال، حال من الضمير " فوقهم " فوقهم : حال ، ظرف ما يمسكهن إلا الرحمن : مستأنفاً ، حال.
ـال تعـالى : ﴿ قل أرأيتم إن صبح ماؤكم غوراً فمن يأتيكم اء معين ﴾	٣٠	غوراً : خبر أصبح ، حال.

سورة المعارج : قال تعالى : ﴿نزّاعة للشوى. تدعو من أدبر وتولى﴾	١٧	نزاعةً : بدل من " لظى "، بدل من اسم إنا.
قال تعالى : ﴿ وأحصى كل شيءٍ عدداً﴾	٢٨	عدداً : مصدر، تمييز.
سورة المزمل : قال تعالى : ﴿ نصفه أو انقص منه قليلاً﴾	٣	نصفه : بدل من " الليل "، بدل من " قليلاً ".
سورة المدثر : قال تعالى : ﴿ ذرني ومن خلقت وحيداً﴾	١١	وحيداً : حال من التاء في " خلقت " أو من الهاء المحذوفة، حال من " مَن " أو من الياء في "ذرني" .
قال تعالى: ﴿نذيراً للبشر﴾	٣٦	نذيراً : حال من الفعل في قم، حال من الضمير في " فأنذر" حال مؤكدة، حال من الضمير في "إحدى" ، حال من نفس إحدى ، حال من الكبر أو من الضمير منها، حال من اسم إن ، إن نذيراً في معنى إنذار.
سورة الدهر : قال تعالى : ﴿ يشربون من كأس كان مزاجها كافوراً. عيناً يشرب بها عباد الله ﴾	٦،٥	عيناً : بدل من موضع من كأس ، بفعل محذوف.

سورة المرسلات : قال تعالى : ﴿ عذراً أو نذراً ﴾.	٦	مصدران يُسكّن أوسطهما ويُضمّ ، بدل.
قال تعالى : ﴿ألم نجعل الأرض كفاتاً. أحياءً وأمواتاً ﴾ .	٢٥،٢٦	أحياءً : مفعول، المفعول الثاني لجعلنا.
سورة النازعات : قال تعالى : ﴿ فأخذه الله نكالَ الآخرة﴾ .	٢٥	نكال : مفعول له، مصدر.
سورة الانفطار : قال تعالى : ﴿ كراماً كاتبين﴾.	١١	كراماً : نعت، حال.
سورة البروج : قال تعالى : ﴿فرعونَ وثمود﴾ .	١٨	فرعون : بدل ، التقدير : أعني .
سورة الطارق : قال تعالى : ﴿ فمهّل الكافرين أمهلهم رويداً﴾ .	١٧	رويداً : نعت لمصدر محذوف، مصدر محذوف الزيادة.
سورة الليل : قال تعالى : ﴿وما خلق الذكرَ والأنثى﴾ .	٣	الذكر : مفعول، بدل.
سورة التين : قال تعالى : ﴿ثم رددناه أسفل	٥	أسفل : حال من المفعول، نعت لمكان محذوف.

سافلين﴾ .		
سورة الزلزلة : قال تعالى : ﴿ فمن يعمل مثقال ذرة خيراً يره. ومن يعمل مثقال ذرة شراً يره﴾.	٧،٨.	(خيراً. شراً) : بدل من (مثقال)، تمييز.